العراق

التحليل القطري المشترك

نسخة مختصرة لعام 2022

الأمم المتحدة في العراق

الأمم المتحدة – العراق
United Nations Iraq

يمثل هذا التحليل القطري المشترك نسخة مختصرة عن النسخة الكاملة التي نشرت في عام 2021، حيث يحتوي حقائق وأرقام وتحليلات مُحدّثة. ولتنزيل النسخة الكاملة التي تضم المزيد من التفاصيل والتحليلات يرجى زيارة الرابط:

https://iraq.un.org/en/179199-iraq-common-country-analysis-2021

©iStock.com/Joel Carillet

©iStock.com/FotoGablitz

تمهـيد

ينبغي أن يؤهل ناتج العراق المحلي الإجمالي البلد لأن يكون "بلداً متوسط الدخل"، بيد أن تقديم الخدمات العامة على نحو كفوء وتحقيق مستوى معيشة جيد إجمالاً لا تزال لأغلب العراقيين وعوداً حكومية غير منجزة. وبوجود نسبة عالية من عدد سكان العراق البالغ (40) مليون نسمة تحت سن (25) عاماً، يطالب الشباب بأسلوب حكم ومؤسسات دولة أفضل من شأنها أن تعزز النمو الاقتصادي والمساءلة وتوفير فرص العمل.

وبالإضافة إلى ذلك، تأتي المصاريف التشغيلية العالية فيما يخص القوات الأمنية على حساب الاستثمارات والخدمات العامة. وعندما خرج العراق في نهاية المطاف من حربه الطويلة مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (المعروف محلياً بتنظيم داعش) بدأ التعبير عن المظالم الشعبية يصبح علنياً. وبدأت تظاهرات على مستوى البلاد في عام 2019، وكان يقودها في المقام الأول شباب مطالبين بإصلاحات سياسية هادفة لتحسين الحوكمة ومكافحة الفساد وتعزيز المساءلة.

وأدى التعامل غير الملائم وغير المتناسب مع الاحتجاجات، بما في ذلك حالات الاستخدام المفرط للقوة والأعمال الانتقامية العنيفة على أيدي جهات مسلحة، أدى إلى استقالة رئيس الوزراء السابق عادل عبد المهدي وإلى تشكيل حكومة جديدة بقيادة مصطفى الكاظمي. وستواجه تلك الحكومة والتي تلتها العديد من التحديات المتداخلة، بما في ذلك جمود سياسي في تنفيذ إصلاحات سياسية واقتصادية مُلحّة، وبيئة أمنية محفوفة بالمخاطر، زادت من تفاقمها توترات إقليمية، ونقص الاستثمار في البنية التحتية والخدمات العامة، واقتصاد ريعي يتسم بالهشاشة إزاء انهيار أسعار النفط العالمية.

وللأسف، فبعد خمس سنوات من هزيمة تنظيم داعش، لا يزال العراق ضمن أعلى عشر دول على مستوى العالم في أعداد النازحين داخلياً ممن لا يزالون في حاجة إلى حلول مستدامة ودائمة ليكونوا افراداً منتجين على نحو كامل في المجتمع والاقتصاد. وتعد إتاحة إمكانية الوصول للشركاء في المجال الإنساني والإنمائي أمراً أساسياً في تنفيذ إطار الحلول المستدامة، وتم تشكيل ثمان "مجموعات تنسيق وفقاً للمناطق" لتعزيز إيجاد بيئة مواتية لعمليات العودة.

ويعد تحقيق أهدافٍ إعادة الإعمار والتأهيل، وتحسين الحصول على الخدمات الأساسية، والمبادرة لدعم الاستدامة البيئية، وتقليل آثار التغير المناخي أموراً حاسمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتردُ مثل هذه الأمور في "الإطار الوطني لإعادة الإعمار والتنمية" للبلد. وتتضمن "خطة التنمية الوطنية" العراقية أولويات بشأن التنمية الريفية المستدامة والتنمية العمرانية، فضلاً عن إعادة الإعمار، وبالتالي مواءمة جداول الأعمال الوطنية على نحو أوثق مع أهداف التنمية المستدامة.

ويساعد "فريق الأمم المتحدة القطري" الحكومة العراقية في مواجهة هذه التحديات. ويدعم "إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة– UNSDCF" (المعروف سابقاً بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية– UNDAF) الشعب العراقي في تحقيق أهداف خطة التنمية الوطنية من خلال مواءمة تلك الأهداف مع أهداف التنمية المستدامة. وعلى الرغم من أن الحكومة العراقية –ومن ناحية المبدأ– تلتزم بتنفيذ جدول أعمال عام 2030، بيد أنه على صعيد التطبيق تجعل التحديات العديدة التي يواجهها البلد رسم مسار متسق أمراً بالغ الصعوبة.

ويحدد هذا التحليل القطري المشترك الأولويات الإنمائية الاستراتيجية من خلال البيانات وعمليات التحليل، وفي نفس الوقت، تطبيق مبادئ وضع البرامج المتبعة في الأمم المتحدة. ويشخص التحليل القطري المشترك الفرص الإنمائية الاستراتيجية، مع الإقرار بالمحددات ذات الصلة بالقدرات التي تواجه تحقيق هذه الأهداف. كما أنها نقطة بداية مفيدة لتحديد الأهداف الإنمائية طويلة الأمد من أجل عراق أكثر أمناً، واستقراراً وازدهاراً وإنصافاً.

المحتويات

تمهيـد iii

1. المقدمة 7

1.1 معلومات أساسية عن البلد والتوجهات السائدة **Error! Bookmark not defined.**

1.1.1 الوضع الإنساني **Error! Bookmark not defined.**

1.1.2 الوضع الاقتصادي **Error! Bookmark not defined.**

1.2 عدم ترك أي أحد خلف الركب 8

1.2.1 حقوق الإنسان 9

1.2.2 ذوو الإعاقة 10

1.2.3 النزوح 11

1.3 المساواة بين الجنسين وتمكين النساء 12

1.3.1 تحليل الوضع 12

1.3.2. الأطراف والعوامل الرئيسة التي تؤثر على المساواة بين الجنسين وتمكين النساء في العراق 13

2. التقدم المحرز نحو جدول أعمال عام 2030 Error! Bookmark not defined.

2.1 أهداف التنمية المستدامة **Error! Bookmark not defined.**

2.2 القدرة على مواجهة الأزمات **Error! Bookmark not defined.**

2.2.1 فهم المخاطر والسياقات متعددة الأبعاد– نحو إيجاد سجل وطني للمخاطر **Error! Bookmark not defined.**

2.2.2 المنظومات المترابطة **Error! Bookmark not defined.**

3. استعراض المخاطر متعددة الأبعاد والتدفقات المالية Error! Bookmark not defined.

3.1 المخاطر متعددة الأبعاد 21

3.2 المخاطر الضريبية والمالية 29

3.2.1 المشهد الضريبي في العراق 29

3.2.2 توصيات فيما يخص السياسات 30

4. عوامل الخطر الكامنة وديناميا تها Error! Bookmark not defined.

4.1 الحوكمة والمؤسسات 32

4.1.01 تعزيز الشرعية 32

4.1.02 اللامركزية 32

4.1.03 إصلاح الإدارة العامة 32

4.1.04 إصلاح القطاع الأمني 33
4.1.05 إصلاح البنى التحتية 33
4.1.06 حاجات الإسكان 34
4.1.07 الثغرات التعليمية 34
4.1.08 إنعدام الأمن الغذائي 34
4.1.09 إحتياجات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية 35
4.1.10 انقطاعات التيار الكهربائي 36
4.1.11 التلوث بالذخائر المتفجرة 36
4.1.12 تدمير التراث الثقافي المشترك 37
4.1.13 تفشي الفساد 37
4.1.14 الإصلاح القضائي 38
4.1.15 المراهقون والشباب 39
4.1.16 حماية الطفل 40
4.1.17 المجتمع المدني 40
4.1.18 حرية الصحافة 41
4.2 الاقتصاد السياسي الحالي 42
4.2.1 الأنشطة الاقتصادية للجماعات المسلحة العاملة خارج سيطرة الدولة 42
4.2.2 الحدود الداخلية المتنازع عليها بوصفها حواجز أمام التجارة 42
4.2.3 فرص العمل 43
4.2.4 التحديات الاقتصادية 44
4.2.5 القطاع الخاص 44
4.2.6 الأعمال التجارية الزراعية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة 45
4.2.7 الزراعة 45
4.3 ديناميات سوق النفط والريعية 46
4.4 التحول الاقتصادي 49
4.5 الانتخابات والعملية الديموقراطية 49
4.6 النظام الصحي في العراق 50
4.6.1 معلومات أساسية 50
4.6.2 الوضع الصحي 51
4.6.3. استجابة النظام الصحي 51
4.7 البيئة والتغير المناخي 52
4.7.01 الإصلاح البيئي 54
4.7.02 التغير المناخي 54

4.7.03	تلوث الهواء	55
4.7.04	العواصف الرملية والترابية	55
4.7.05	الموارد المائية	55
4.7.06	المواد الكيميائية والنفايات	56
4.7.07	الآثار البيئية للنزاع	56
4.7.08	الناس والبيئة	57
4.7.09	نحو اقتصاد أخضر	57
4.7.10	الادارة البيئية	57

5. التحليل القطري المشترك: النتائج الرئيسية Error! Bookmark not defined.

5.1 التماسك الاجتماعي **Error! Bookmark not defined.**

5.2 الاقتصاد **Error! Bookmark not defined.**

5.3 الحوكمة **Error! Bookmark not defined.**

5.4 البيئة **Error! Bookmark not defined.**

5.5 الحلول الدائمة **Error! Bookmark not defined.**

1. المقدمـة

1.1 معلومات أساسية عن البلد والتوجهات السائدة

لقد مر العراق، وهو أحد الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة، بنزاعات طويلة خلال العقود الأربعة الماضية. ساهم الانعدام العميق لثقة الجمهور بمؤسسات الدولة في عدم الاستقرار والعنف والمشارفة على الوصول إلى نقطة انهيار للعقد الاجتماعي، كما يتضح من احتجاجات الشباب الجماهيرية الأخيرة والتي أدت إلى تغيير الحكومة.

وما لم تتخذ الحكومة العراقية خطوات لتنفيذ إصلاحات مجدية تلبي طموحات الشعب العراقي، سيواجه البلد دورة جديدة من عدم الاستقرار. وبالإضافة لذلك فقد تفاقم التدهور الاجتماعي-الاقتصادي بسبب جائحة كورونا (COVID-19) وعملية تخفيض قيمة العملة الحالية والجهات المسلحة التي تعمل خارج سيطرة الدولة وعدد كبير من النازحين داخلياً وعلى نطاق أوسع توترات إقليمية.

الأسم الرسمي: جمهورية العراق.

الجغرافيا: تحدّه من الشمال تركيا، ومن الشرق إيران، ومن الجنوب الشرقي الكويت، ومن الجنوب العربية السعودية، ومن الجنوب الغربي الأردن، ومن الغرب سوريا. أنظر الخارطة أدناه.

العاصمة: بغداد

التنوع العرقي: العرب والكرد والآشوريون والتركمان والشبك والأيزيديون والأرمن والصابئة المندائيون والشركس والغجر (الكاولية) والعراقيون الأفريقيون.

1.1.1الوضع الإنساني

تحدد طبعة 2022 من تقرير " الاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية- HNO-22022" على نحو شامل العقبات الحاسمة التي تواجه إيجاد حلول دائمة والانتقال من المساعدة الإنسانية إلى الاعتماد على الذات.1 ومن تلك الأمور الحاجة للقيام باستثمارات كبيرة في قطاعي البنية التحتية الأساسية والإسكان، وإعادة تأسيس الخدمات الأساسية، وإيجاد فرص العمل وفرض التماسك الاجتماعي والأمن.

ومن المرجح أن تؤدي الانقسامات السياسية بين مختلف الجهات الحكومية إلى إجهاد قدرات الشركاء في المجال الإنساني. ويمكن لتسييس موضوع النزوح والحاجة المتواصلة إلى مخيمات النازحين داخلياً، فضلاً عن تحديات أخرى تتصل بالتماسك الاجتماعي وبسط الاستقرار، أن تفاقم من الوضع الهش للنازحين والعائدين.

يشهد الانتقال من الاعتماد على المساعدات الإنسانية إلى الحلول الدائمة والتنمية المستدامة تسارعاً، ويقوم الفريق القطري للشؤون الإنسانية بوضع اللمسات الأخيرة على جدول زمني وخارطة طريق لتسليم معظم المسؤوليات الإنسانية للحكومة. وفي هذا الصدد، يعد الاستثمار في القطاعات ذات الأولوية (على سبيل المثال: الحصول على خدمات نوعية والتوثيق والإدماج الاجتماعي-الاقتصادي والإنعاش وإعادة الإعمار) أمراً أساسياً لتحقيق تنمية شاملة للجميع في العراق.

2.1.1الوضع الاقتصادي

لقد أوجدت الأزمة الاقتصادية الناجمة عن كل من جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط في 2020-2021 تحديات خطيرة للعراق وسلطت الضوء على مشاكل أكثر عمقاً. فالعراق يعتمد بشدة على

[1] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية- OCHA (2021). خطة الاستجابة الإنسانية في العراق لعام 2021. متاح على الرابط: https://reliefweb.int/report/iraq/iraq-humanitarian-response-plan-2021-february-2021.

أسعار النفط وليس للبلد سوى القليل من التنوع الاقتصادي ليعوض العوائد التي يخسرها عندما تهبط الأسعار.

وتشكل الزيادة الأخيرة في أسعار النفط والتي سببتها الزيادة في الطلب لمرحلة ما بعد الجائحة والحرب في أوكرانيا مكاسب غير متوقعة مؤقتة تمثل فرصة سانحة للاستثمار في التنوع وغيره من الإصلاحات قبل هبوط الأسعار مرة أخرى.

وتعاني المشاريع الصغيرة والمتوسطة من التهميش في اقتصاد تهيمن عليه المشاريع الكبيرة المملوكة للدولة ووظائف القطاع العام. ولا يزال غياب إطار قانوني قوي لحماية القطاع الخاص، بالإضافة إلى قلة الاستفادة من الودائع والتعاملات المصرفية، يعوق الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ولا يزال الفقر يشكل عائقاً أمام النمو وتحدياً خطيراً بالنسبة للعديد من العراقيين، ولا سيما النساء، حيث يوجد في العراق بالفعل أعلى معدل للفقر في فئة البلدان ذات الدخل المتوسط–الأعلى.

وفي شهر كانون الأول من عام 2020 قام البنك المركزي العراقي بتخفيض قيمة العملة بنسبة 20% أمام الدولار الأمريكي. أدت قرارات البنك المركزي العراقي، والتي قادت إليها المعوقات المالية، إلى زيادات في أسعار جميع الواردات، فضلاً عن بعض الاضطرابات في السوق. ويمكن لتخفيض العملة، على المدى الطويل، أن تُحسن المنافسة المحلية، لكن من الضروري إجراء إصلاحات أكثر عمقاً لجعل هذا التحسن مستداماً.

لقد خلقت التأخيرات في إقرار الميزانية العامة وأوجه القصور المزمنة في الإدارة المالية إلى مزيد من التعقيدات، والتي تفاقمت بسبب فشل الحكومات السابقة في تقديم ميزانية 2020 و2022 إلى مجلس النواب. كما تفتقر الحكومة إلى آليات الإدارة المالية العامة الأساسية. وبغياب نظام متكامل لإدارة المعلومات المالية لا يمكن للحكومة أن تسيطر على جميع البيانات والمعلومات المتعلقة بالموارد المالية والأرصدة النقدية.

2.1 عدم ترك أي أحد خلف الركب

يكتسب مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب أهمية خاصة في العراق، حيث يعاني العديدون من الفقر المدقع وعدم المساواة في مجالي الصحة والتعليم وغيرها من أشكال التمييز. وقد زادت جائحة كورونا الوضع سوءاً وبددت العديد من مكتسبات التنمية. ويزيد الوضع السياسي من صعوبة معالجة الأسباب الأساسية للإجحاف، بدءاً بقوانين معينة تؤدي إلى مزيد من التهميش.[2]

وتصنف عدة مجموعات اجتماعية في العراق بأنها "هشة" وتشمل هذه الفئات النساء، والأطفال والشباب، ومجموعات الأقليات العرقية والدينية، وذوي الإعاقة، والنازحين داخلياً، والمهاجرين الأجانب، وضحايا الاتجار بالبشر، واللاجئين، وعديمي الجنسية. وينبغي ملاحظة أن العديد من تلك المجموعات ليست هشة بحد ذاتها، بيد أن أوضاعهم الاستثنائية يمكن أن تجعلهم أكثر عرضة لأن يعانوا الهشاشة.

كما يضم العراق كذلك عدة أقليات عرقية ودينية ولغوية. وعلى الرغم من وجود عدة أحكام دستورية، تعاني مجتمعات الأقليات تلك من تمييز خطير مباشر وغير مباشر في الحصول على الخدمات. وقد واجه المسيحيون والأيزيديون والشبك–على نحو خاص– عنفاً شديداً وصدمة قاسية لا تزال تحول دون تحقيق أمانيهم بالعودة إلى ديارهم.[3]

ليس لدى مجتمعات الأقليات تلك سوى القليل من الثقة في قدرة الحكومة على ضمان سلامتها وأمنها أو تنفيذ مبادرات مصالحة.[4] إن ضمان سلامة وأمن هذه الأقليات النازحة هو أمر أساسي لتحقيق مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب.

وتواجه الأسر التي يشتبه بانتمائها إلى تنظيم داعش العديد من نفس العقبات التي يواجهها نازحون آخرون والتي تحول دون رجوعهم، بما في ذلك الدمار الذي لحق بالبيوت أو الافتقار إلى

---

[2] الرابط: https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/leaving-no-one-behind-integrating-marginalized-groups-english.pdf.

[3] منصور، ر. 2018. إعادة بناء الدولة العراقية: بسط الاستقرار والحوكمة والمصالحة. مدير عام السياسات الخارجية في البرلمان الأوروبي. متاح على الرابط: http://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/STUD/2017/603859/EXPO_STU(2017)603859_EN.pdf.

[4] نفس المرجع السابق.

سبل كسب الرزق أو إلى المستمسكات الثبوتية والوسائل المالية اللازمة للعودة.

ويضيف التعقيد الإضافي المتمثل في النازحين المقيمين في مخيمات مغلقة –وهي تصنف الآن كمستوطنات غير رسمية– مزيداً من الهشاشة لأوضاع أشخاص غير راغبين في، أو غير قادرين على، العودة إلى ديارهم لأسباب عدة، بينما يبقون في بيئة تفتقر إلى الخدمات الأساسية.

ويستضيف العراق ما يقارب (250,000) لاجئ من سوريا، أغلبهم في إقليم كردستان العراق. ويتوجب على اللاجئين خارج إقليم كردستان أن يمروا بعملية تسجيل لدى وزارة الداخلية لكي يعملوا، مما يوجد عوائق إضافية ينتج عنها أن أغلبهم يتم تشغيلهم في القطاع الخاص غير الرسمي.

ويمثل الاتجار بالبشر مشكلة متعددة الأوجه لكل من العراقيين والأجانب. وتوجد أرضية خصبة لهذه الظاهرة مع وجود تجمعات سكانية كبيرة ممن تتسم أوضاعهم بالهشاشة، يرافقها ضعف في سيادة القانون. بيد أن العراق أحرز تقدماً في معالجة هذه المشكلة بتوقيع عدد من المواثيق الدولية ذات العلاقة بمكافحة الاتجار بالبشر ودعم ضحاياه.

كما أظهر العراق تقيده بالوفاء بهذه الالتزامات من خلال عدة قوانين وطنية وما يقابلها من إجراءات. كما شكل العراق "لجنة مركزية لمكافحة الاتجار بالبشر" في عام 2012، وهناك أيضاً دوائر متخصصة.

إلّا أنه لا تزال هناك مشاكل أساسية فيما يخص تفعيل تلك التدابير، ينتج عنه ثغرات في السياسات. ومن أوجه القصور الأخرى هو استمرار الافتقار إلى استيعاب مفهوم الاتجار بالبشر، أو الذين يمكن تصنيفهم على أنهم ضحية للاتجار بموجب القانون الدولي. ونتيجة ذلك هي النظر إلى الضحايا باستمرار على أنهم جناة، وربما يضطرون إلى أن يقضوا عقوبة بالسجن بسبب الانتهاكات، أو أن يدفعوا غرامات كبيرة بينما ينتظرون تصاريح خروجهم.

وفي الختام، يتطلب ضمان عدم تخلف أي شخص عن الركب في العراق أن تكون الجهود الإنمائية شاملة للجميع وأن تتصدى للمخاطر التي تواجه كل الفئات الضعيفة والمهمشة التي ذُكرت. ومن الجدير بالذكر أن النساء والفتيات كثيرا ما يقعن ضمن أشد الفئات حرماناً، مما يجعل تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي عاملاً رئيسياً في تنفيذ مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب.
ويتعين أن تعالج السياسات والبرامج والاستراتيجيات ذات الصلة بالتنمية مختلف العوامل والأبعاد التي تفضي إلى الإقصاء عند تصميمها لتناسب السياقات الوطنية ودون الوطنية والمحلية. ومن الضروري إجراء تحليل قائم على الأدلة لتحديد الفئة التي تتخلف عن الركب، وتشخيص أولويات التنمية، وصياغة الحلول ضمن السياق العراقي، واتخاذ القرار بشأن كيفية قياس ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب، وكذلك وفي نفس الوقت، تعزيز المساءلة على الصعيد الوطني والمحلي بغية تحقيق هذا المبدأ.

1.2.1حقوق الإنسان

بوصفه عضواً مؤسساً في الأمم المتحدة، فقد ألزم العراق نفسه بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويعد امتثال البلد لالتزاماته فيما يخص حقوق الإنسان أمراً بالغ الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة واحترام مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب وإعادة بناء الثقة. بيد أنه وعلى الرغم من مصادقة العراق على العديد من المواثيق والمعاهدات الدولية فيما يخص حقوق الإنسان[5]، إلا أنها لا تزال تنتظر أن تترجم إلى إطار عمل قانوني محلي. ولا يزال عدد من مسودات القوانين عالقاً في مجلس النواب أو في مراحل مختلفة ضمن العملية التشريعية.

وأقر مجلس النواب في عام 2008 القانون رقم (53) لسنة 2008 لتأسيس المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق، والتي مُنحت تفويضاً لتعزيز وحماية حقوق الإنسان لكافة العراقيين.6 بيد أن المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق لا تمتثل سوى امتثالاً **جزئياً** لـ "مبادئ باريس".[7] لذا من الضروري تركيز الاهتمام على تشريع رسمي وشفاف وتشاركي لاختيار وتعيين أعضاء المفوضية،

[5] أنظر الملحق (8.2) في النسخة الكاملة من التقرير القطري المشترك الذي يضم جدولاً بالمعاهدات التي أصبح العراق طرفاً فيها/موقعاً عليها.

[6] الأمم المتحدة في العراق، 2012. أول مفوضية عليا مستقلة لحقوق الإنسان في العراق، إنجاز التاريخي. (بيان صحفي) 9 نيسان 2012. متاح على الرابط: https://www.uniraq.org/index.php?option=com_k2&view=item&id=221:iraq-s-first-independent-high-commission-for-human-rights-landmark-achievement&Itemid=605&lang=en.

[7] وتحدد مبادئ باريس النقاط المرجعية الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على أساس ست ركائز للمعايير: الولاية والاختصاص، والاستقلالية عن الحكومة، والاستقلال، والتعددية، والموارد الكافية، والصلاحيات المناسبة لإجراء التحقيق.

مع الأخذ بنظر الاعتبار الجدارة والتعددية والتوازن بين الجنسين. ولا يزال العراق بحاجة للأحكام القانونية لمعالجة تضارب المصالح، والتواصل مع السكان البعيدين والتمويل لتنفيذ المهام وعلاقة أقوى مع المؤسسات المحلية لحقوق الإنسان.[8]

ويعد إقرار مجلس النواب الاتحادي لمسودة "قانون الناجيات الأيزيديات" والمكونات الأخرى، بشأن المساعدة والتعويضات للناجيات من العنف الجنسي الذي مارسه تنظيم داعش مع التركيز على الأيزيديين ومجموعات الأقليات الأخرى، تطور إيجابي تشهده العدالة الانتقالية في تلبية احتياجات الناجيات. لكن القانون أخفق في تضمين أحكام عن الأطفال الذين ولدوا نتيجة ذلك العنف الجنسي، مما سوف يتطلب تشريعاً آخر.

كذلك يتعرض الأطفال إلى مخاطر كبيرة، وعلى وجه الخصوص أولئك الذين يتعرضون للعقوبة الجماعية على الأسر التي لها ارتباط مُتصوّر أو فعلي بتنظيم داعش وغيره من الجماعات المتطرفة. وفي حين أن العراق صادق على اتفاقية حقوق الطفل (CRC)[9] عام 1994، فقد فعل ذلك مع تحفظات تخص حرية الأطفال في اختيار دينهم. وفي عام 2008 انضم العراق إلى البروتوكولين الاختياريين بشأن إشراك الأطفال في الصراعات المسلحة وبشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية.

وفي عام 2015، رحبت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل ببعض التدابير التي اتخذتها الحكومة العراقية كإصدار قانون مكافحة الإتجار بالبشر رقم (28) لسنة 2012، وتنفيذ برنامج للرعاية اللاحقة والإدماج الأسري، وإنشاء خطين لمساعدة الأطفال. بيد أن اللجنة لاحظت أيضا أن السياسات والبرامج القائمة غير كافية لمعالجة الأسباب الجذرية لبيع الأطفال، بما في ذلك بغاء الأطفال، والتمييز ضد أطفال الأقليات، والنازحين داخلياً، والذين يعيشون في الشوارع.[10]

وقد وثّق مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في تقاريره التي صدرت مؤخراً حول "حق التعليم في العراق" كيف أن الأدوار والأعراف التقليدية المتعلقة بالنوع الاجتماعي والمستوى التعليمي للأسرة والفقر والمخاوف المُتصورة بشأن الحماية والصدمات تواصل خلق عقبات أمام حصول الفتيات على التعليم. وأصدر مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في البعثة في هذه التقارير توصيات تتماشى مع تعهدات العراق ضمن "جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة" ومع تنفيذ توصيات "الاستعراض الدوري الشامل" ذات الصلة.

2.2.1الأشخاص ذوو الإعاقة

يتأثر الأشخاص ذوو الإعاقة في العراق على نحو غير متناسب بالنزاعات المسلحة والعنف وحالات الطوارئ الأخرى، ومما يزيد من تفاقم ذلك التأثر العقبات التي تحول دون الوصول إلى الخدمات، بما في ذلك البرامج الإنمائية والانتقالية والإنسانية. وتعاني النساء ذوات الإعاقة بشكل خاص من العزلة بسبب العادات الاجتماعية والوصم والتمييز المرتبطين بإعاقتهن.[11]

ويعاني الصم من تمييز كبير، ويواجه النازحون داخلياً والعائدون من ذوي الإعاقة من عقبات عديدة تحول دون حصولهم على حلول دائمة.[12] [13]

ويواجه الأشخاص ذوو الإعاقة صعوبات في الحصول على التعليم ودخول الأماكن العامة واستخدام وسائل النقل والحصول على الرعاية الصحية بسبب عدم إمكانية الوصول والمواقف السلبية.

---

[8] لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، الأمم المتحدة، 2015. تقرير وتوصيات دورة اللجنة الفرعية للاعتماد (SCA). جنيف: لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. متاح على الرابط:
https://www.ohchr.org/Documents/Countries/NHRI/GANHRI/SCA%20MARCH%202015%20FINAL%20REPORT%20-%20ENGLISH.pdf.

[9] https://www.ohchr.org/en/professionalinterest/pages/crc.aspx.

[10] في. فيلاردو وس. بيطار، 2018. لمحة عن النوع الاجتماعي: العراق. تحليل الوضع حول المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في العراق. منظمة أوكسفام الدولية.

[11] المنظمة الدولية للهجرة (IOM)- العراق، 2021. الأشخاص ذوو الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم: الحواجز والتحديات والأولويات- الرابط:
https://iraq.iom.int/resources/persons-disabilities-and-their-representative-organizations-iraq-barriers-challenges-and-priorities

[12] المنظمة الدولية للهجرة (IOM)- العراق، 2022. الصم في العراق أقلية ثقافية-لغوية: حقوقهم ورؤيتهم للتقرير المستقبلي على الرابط:
https://iraq.iom.int/resources/deaf-people-iraq-cultural-linguistic-minority-group-their-rights-and-vision-future

[13] المنظمة الدولية للهجرة (IOM)- العراق، 2022. العقبات في طريق الحلول الدائمة التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة في العراق: تقرير استشاري سريع
https://iraq.iom.int/resources/barriers-durable-solutions-experienced-persons-disabilities-rapid-consultation

وفضلاً عن ذلك، يواجهون تحديات في الحصول على الأجهزة المساعِدة والاتصالات التي يمكن الوصول إليها بسبب عدم توفرها وارتفاع تكلفتها.[14]

إن العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة عاطلون عن العمل ولديهم فرص محدودة للحصول على التدريب على المهارات أو فرص العمل أو دعم تنمية الأعمال التجارية.[15] [16] وبالإضافة إلى ذلك، لا يستطيع العديدون الحصول على مبالغ دفعات الحماية الاجتماعية، مما يعني أن دخلهم ضئيل أو معدوم ويكافحون من أجل تلبية احتياجاتهم الأساسية.[17]

وقد صادقت الحكومة العراقية الاتحادية على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في كانون الثاني من عام 2012 وتبنت القانون رقم (38) لسنة 2013. كما تعمل "هيئة رعاية ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة" لدعم هذه الفئة تحت السلطة المالية والإدارية لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

ولغرض تقليل العوائق التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة، سيكون من الضروري أن يُعطى دور فعال ومخوّل ومركزي للأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم (منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة) في رسم البرامج الإنمائية والانتقالية والإنسانية، وفي الخدمات الحكومية.[18]

3.2.1النزوح

لقد واجه العراق، ولا زال يواجه، نزوحاً متكرراً من مناطق القتال والنزاع. هذا يعني أن شرائح كبيرة من السكان ما زالوا يعانون من مواطن ضعف طال أمدها. وتؤثر حالة النزوح على السكان بأشكال شتى، بما فيها حلقات ممتدة من الفقر والافتقار إلى المستمسكات الأساسية وظروف السكن الكريمة والخدمات الأساسية والرعاية الصحية والتعليم وفرص كسب العيش.

كانت هشاشة الدولة في أعقاب النزاع تعني أن العديد من العراقيين لا تُقدَّم لهم الخدمات الحكومية. إن المشاكل ذات الصلة بتوفير كل من الخدمات والفرص هي أسوأ حالاً للمتضررين من النزوح. ونتيجة لذلك، من المرجح بدرجة كبيرة أن تظل الأسر المتضررة من النزوح في حالة ضعف متزايد وطويل الأمد.

ولا يمثل ارتفاع معدل الفقر النقدي المؤشر الوحيد للضعف الشامل الذي طال أمده بين الفئات السكانية المتضررة من النزوح. حيث حددت دراسة حديثة أخرى تتناول الفقر المتعدد الأبعاد في العراق عبر الأبعاد الأربعة: الموارد، والأمن البشري، والسلطة والصوت، والفرص والاختيار والنازحين داخلياً واللاجئين والأسر التي يعيلها شخص واحد (غالبية تلك الأسر تعيلها امرأة) بوصفها أكثر الفئات السكانية ضعفاً في البلد.[19]

وفي الوقت ذاته، يَحدُّ الافتقار إلى المستمسكات المدنية، الشائع بين الأسر المتضررة من جراء النزوح، من آفاق أمنها الغذائي والإنساني.[20] ويتجلى ذلك بوجه خاص في الأسر التي تعيلها نساء عازبات، حيث يعانين أصلاً من قيود في قدرتهن على تأمين سبل عيش مستدامة. وبالمثل، قد يُجبر الأطفال كذلك على ترك المدرسة مع تضاؤل الموارد، وتزداد صعوبة الوصول إلى المدارس لعدة أسباب، مثل الافتقار إلى الموارد المالية اللازمة للنقل إلى المدارس.

وتشير الدلائل إلى أن الفئات المتضررة من النزوح غالباً ما تعيش في ظروف محفوفة بالمخاطر، تتسم باكتظاظ المنازل أو شغلها بصورة غير مشروعة، مع ضعف البنية التحتية ومحدودية فرص

---

[14] المنظمة الدولية للهجرة (IOM)- العراق، 2021. الأشخاص ذوو الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم: حواجز وتحديات وأولويات. الرابط: https://iraq.iom.int/resources/persons-disabilities-and-their-representative-organizations-iraq-barriers-challenges-and-priorities

[15] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا)، 2018، الإعاقة في المنطقة العربية 2018.

[16] المنظمة الدولية للهجرة (IOM)– العراق، 2021. الأشخاص ذوو الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم: حواجز وتحديات وأولويات.

[17] نفس المرجع السابق

[18] نفس المرجع السابق

[19] الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، 2020.

[20] وفقاً لإطار عمل الوكالة السويدية للتنمية الدولية (SIDA)، فإن الفقر من ناحية الأمن الإنساني يعني أن العنف وانعدام الأمن يمثلان قيوداً على إمكانيات مختلف الفئات والأفراد في ممارسة حقوق الإنسان الخاصة بهم وإيجاد مسارات للخروج من الفقر. انظر الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، 2020.

الحصول على الخدمات الأساسية. وهذا يجعلهم أيضاً أكثر عرضة للإصابة بالأمراض، مما يؤدي إلى نتائج صحية سيئة. وبالإضافة إلى ذلك، كثيرا ما لا يمكن التنبؤ بفرص كسب العيش للنازحين، حيث يجد معظمهم عملاً مؤقتاً في الأسواق غير الرسمية.

ومع استمرار الهشاشة السياسية والمالية في العراق، ستظل الفئات السكانية المتضررة من جراء النزوح، بما في ذلك النازحين داخلياً واللاجئين من بلدان أخرى (سوريا بشكل أساسي)، عرضة للخطر. لذا ينبغي تقييم نقاط ضعفهم واحتياجاتهم وظروفهم وإبرازها وتمثيلها باستمرار لمنع حرمانهم على المدى الطويل، مما سيؤثر في النهاية على بقية البلاد أيضاً.

3.1 المساواة بين الجنسين وتمكين النساء

1.3.1تحليل الوضع

ينص دستور عام 2005 على أن كل العراقيين متساوون أمام القانون ويحظر التمييز على أساس الجنس (المادة 14). وتنص الديباجة على ما يلي: " نحن أبناء وادي الرافدين ... عقدنا العزم برجالنا ونسائنا، وشيوخنا وشبابنا على...والاهتمام بالمرأة وحقوقها". وتذكر المادة (20) تحديداً ما يلي: " للمواطنين، رجالاً ونساءً، حق المشاركة في الشؤون العامة، والتمتّع بالحقوق السياسية، بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح ".

ومع ذلك، ومن خلال النص على أنه "لا يجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت أحكام الإسلام"، يفتح الدستور الباب أمام تفسيرات أكثر تحفظًا يمكن أن تحد من حقوق المرأة. ونتيجة لذلك، يمكن أن يتوقف وضع المرأة في العراق إلى حد كبير على تنفيذ الشريعة الإسلامية وعلى أولويات وتفسيرات وأفضليات المرجعيات الدينية التي يهيمن عليها الذكور.

ويقدم الدستور ضمانات بتنفيذ كافة المواثيق الدولية التي يكون العراق طرفا فيها. وقد صادق العراق على اتفاقية "القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة– سيداو" في عام 1986 مع تحفظات على المادة (2) [و] و [ز]، التي تدعو الدول إلى تعديل أو إلغاء القوانين وقوانين العقوبات النافذة والتي تميّز ضد المرأة، وعلى المادة (16) بشأن القضاء على التمييز في الزواج والعلاقات الأسرية، وعلى الفقرة [1] من المادة (29) فيما يتعلق بمبدأ التحكيم الدولي بشأن تفسير أو تطبيق الاتفاقية.

ولم يوقع العراق أو يصادق بعد على البروتوكول الاختياري للاتفاقية، والذي ينشئ فيها آليات للشكاوى والتحقيق، كما لم يصادق بعد على البروتوكول الاختياري بشأن العنف ضد المرأة.

ومن الجدير بالذكر أن العراق كان أول بلد عربي يطلق في شباط من عام 2014 خطة عمل وطنية بشأن قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المرقم (1325)، وهي في الواقع خطوة مهمة نحو تمكين المرأة من المشاركة والحماية في عمليات حل النزاعات وبناء السلام في العراق.

وقد أعلن مجلس الوزراء، بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، خطة العمل الوطنية الثانية (2020–2024) في عام 2020. ولم ينفذ العراق بعد القرارات الأخرى بشأن المرأة والسلام والأمن، والتي تتناول العنف الجنسي في سياق النزاع.[21]

شارك العراق في الدورة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل في عام 2019 (الجلسة الرابعة والثلاثون). وشملت التوصيات التي دعمتها الحكومة العراقية فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تعديل تشريعات محلية رئيسية، وإعادة انشاء وزارتي حقوق الإنسان وشؤون المرأة، وتجريم كافة أشكال العنف الأسري ضد المرأة، وتحسين التوازن بين الجنسين عند تعيين الموظفين العموميين، وإنشاء مؤسسة وطنية لتمكين المرأة.

[21] عند مصادقتها على البروتوكول الاختياري، تعترف الدولة باختصاص لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة –وهي الهيئة التي ترصد امتثال الدول الأعضاء للاتفاقية– باستلام الشكاوى الواردة من الأفراد أو المجموعات ضمن نطاق ولايتها والنظر في تلك الشكاوى.

في عام 2011، كتبت لجنة من الخبراء، بالشراكة مع منظمات مجتمع مدني، مسودة قانون الحماية من العنف الأسري. وبعد مضي عشر سنوات، لم يقر مجلس النواب لحد الآن مشروع القانون، مما يعوق تنفيذ اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) وغيرها من الالتزامات الدولية.[22] ويؤدي استمرار التأخير في إقرار هذا القانون، لا سيما بالنظر إلى الوضع السياسي المتقلب، إلى إعاقة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.[23]

ولاتخاذ إجراءات، أعلنت الحكومة عن "الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة في العراق" في عام 2018 كخطوة حاسمة لحماية المرأة من العنف الأسري. وتجري حالياً مناقشة العديد من التعديلات على مواد قانون العقوبات الحالي والتي تؤثر على حقوق المرأة ومن المنتظر تشريعها.

2.3.1. الأطراف والعوامل الرئيسة التي تؤثر على المساواة بين الجنسين وتمكين النساء في العراق

(أ) الآليات النسوية في العراق

في عام 2017، أسست الأمانة العامة لمجلس الوزراء رسمياً دائرة تمكين المرأة العراقية بموجب القرار رقم (4) الذي يحدد هيكليتها ودورها. وبالإضافة إلى ذلك، أعيد تشكيل اللجنة العليا للنهوض بواقع المرأة العراقية واللجنة العليا للنهوض بواقع المرأة الريفية. ومع ذلك، فإن هذه المؤسسات، المكلفة بتعزيز وحماية حقوق النساء والفتيات، ليس لها سلطة صنع القرار.

قام إقليم كردستان العراق بتحسينات تدل على وجود إرادة سياسية للنهوض بجدول أعمال المساواة بين الجنسين من خلال قوانين وأنظمة أكثر توافقاً، وإن لم يكن تماماً، مع مبادئ اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو). وتقدم الإقليم عن الحكومة العراقية في إيجاد بعض الآليات القانونية لحماية الناجيات من العنف.

وفي شباط من عام 2009، أُدخلت عدة تعديلات على قانون الانتخابات في كردستان لزيادة الحصة (الكوتا) الدنيا القانونية للبرلمانيات من 25 في المائة (الحصة الحالية على المستوى الاتحادي) إلى 30 في المائة من المجلس التشريعي.

(ب) قيادة المرأة ومساهمتها في منظومات الحوكمة

شهدت انتخابات تشرين الأول من عام 2021 أداءً غير مسبوق للمرأة. وتشير النتائج النهائية للانتخابات إلى حصول المرأة العراقية على (95) من أصل (329) مقعداً، مما يدل على زيادة ملحوظة في تمثيلها من 25% في عام 2018 إلى 29%. ويظهر تحليل البيانات أن (57) امرأة قد فُزنَ خارج الحصة (الكوتا) بحصولهن على أكبر عدد من الأصوات في دوائرهن الانتخابية. في حين أن تمثيل المرأة في مجلس النواب الجديد قد زاد بما يتجاوز الحصة الدنيا المنصوص عليها دستورياً والبالغة 25% في المجالس النيابية السابقة.

وقد واجهت المرشحات في انتخابات 10 تشرين الأول تحديات مماثلة لما واجهنه في عام 2018، وتتمثل في التهجم القائم على النوع الاجتماعي عبر الإنترنت، والقوالب النمطية القائمة على النوع الاجتماعي، والموارد المالية غير الكافية لإدارة حملات انتخابية فعالة، والمواقف السلبية القائمة على السلطة الأبوية.

ومنذ تشرين الأول من عام 2019، لعبت المرأة دوراً مهماً بشكل متزايد في المجال السياسي. وعلى وجه الخصوص، فإن مشاركتها في حركة الاحتجاج التي تطالب بإصلاحات سياسية واقتصادية

---

[22] قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة دعمها الفني للتقرير السري الذي قدمه فريق الأمم المتحدة القطري إلى لجنة اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) في شباط 2019، بالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة الأعضاء في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات.

[23] على وجه التحديد قرارات مجلس الأمن المرقمة 1820 (2008) و1888 (2009) و 1960 (2010) و 2106 (2013) و2122 (2013) و2242 (2015) و2379 (2017).

واجتماعية قد تشجع على إشراك المرأة في عمليات صنع القرار في المستقبل. بيد أن الوضع الأمني، الذي كان قد تحسن في عام 2019، تدهور بشكل كبير في سياق الاحتجاجات والتحضير للانتخابات العامة في تشرين الثاني من عام 2021، عندما تعرضت العديد من الناشطات والمرشحات لهجمات وتهديدات لمشاركتهن في المجال العام.

(ج) التمكين الاقتصادي للمرأة

وضعت الفجوة بين الجنسين في المشاركة الاقتصادية والفرص العراق كثاني أسوأ بلد في جميع أنحاء العالم. حيث إن معدل مشاركة المرأة في القوة العاملة في العراق هو من أدنى المعدلات في العالم حيث يبلغ 13 في المئة، وتحتل الفجوة بين الجنسين في المشاركة في القوة العاملة المرتبة 155 من أصل 156 بلداً.[24] ويزيد معدل البطالة بين الإناث البالغات (المحسوبة كنسبة مئوية من القوة العاملة في سن 15–64 عاماً) على 3 أضعاف المعدل بين الذكور البالغين (31.07 للإناث و10.27 للذكور)، بينما لا تتوافر معلومات عن الفجوة في الأجور بين الجنسين (أي المساواة في الأجور عن العمل المماثل). وتقضي النساء والفتيات فوق سن 10 سنة أكثر من 24 في المئة من وقتهن في الرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المنزلي.[25]

وعلاوة على ذلك، تواجه المرأة العراقية تحديات في المشاركة في الانتعاش الاقتصادي للبلد بسبب القوانين التمييزية التي تنتهك حقوق المرأة، والفرص المحدودة في العمل، والمضايقة في المجال العام، والعنف المنزلي.[26] وتساهم هذه العوامل جميعها في استمرار الأعراف الاجتماعية السلبية التي تُبقي المرأة خارج القوة العاملة.

وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم بالنسبة للمرأة الريفية، فإن انتشار الممارسات التقليدية يحد من مدى مشاركتها في برامج التنمية وحصولها على الائتمان، مما يمنعها من وراثة الأرض أو حيازتها، والحصول على الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية، والمشاركة في عمليات صنع القرار على مستوى المجتمع المحلي. وتقدم المرأة مساهمات أساسية في الاقتصاد المحلي بصفة عامة وفي الاقتصاد الريفي بصفة خاصة. ومع ذلك، لا تزال فرص حصولها على الموارد الإنتاجية وفرص العمل محدودة، مما يعوق قدرتها على تحسين حياتها والإسهام بشكل أفضل في النمو الاقتصادي والأمن الغذائي والتنمية المستدامة لمجتمعاتها المحلية وبلدها.

ومن التحديات الأخرى التي تواجه النساء والفتيات في العراق، ولا سيما الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي وربات الأسر المعيلات لأسرهن: محدودية حصولهن على الإسكان والأرض وحقوق الملكية. وعلى الرغم من أن الدستور والقوانين المتعلقة بالأراضي والممتلكات تُقرُّ بالمساواة بين الجنسين فيما يتعلق بحقوق الملكية، لا تزال المرأة تخضع للأعراف التقليدية والثقافية غير القانونية التي تستبعدها من ميراث الأرض.

(د) العنف ضد النساء والفتيات

وتواجه النساء والفتيات تحديات إضافية متجذرة في الممارسات التمييزية المتعلقة بالنوع الاجتماعي والمتأصلة في الأعراف الثقافية والمجتمعية العراقية. ورغم أن العراق يفتقر إلى بيانات موثوقة عن العنف ضد المرأة، فقد سجلت وزارة الداخلية في عام 2021 (14000) حالة من حالات العنف الأسري في العراق الاتحادي، مقارنة بـ (15000) حالة في عام 2020. وفيما يتعلق بإقليم كردستان العراق، وثّق التقرير السنوي لعام 2021 الصادر عن "المديرية العامة لمكافحة العنف ضد المرأة والأسرة" (14449) حادثة عنف أسري، بما في ذلك (45) جريمة قتل، و (74) حالة انتحار، و(93) حادثة حرق أو انتحار بالحرق و (178) حالة عنف جنسي.

يعد العنف القائم على النوع الاجتماعي شائعاً في العراق، فضلاً عن وصمة العار الاجتماعية المتجذرة تجاه الناجيات من هذا العنف، ولا سيما العنف الجنسي. وغالباً ما تؤدي وصمة العار إلى قتول بدافع "الشرف" أو إلى جرائم أخرى، بما في ذلك تشويه أو حرق مئات النساء والفتيات سنوياً. وفي العادة، لا يتم إبلاغ

[24] المنتدى الاقتصادي العالمي، مؤشر الفجوة بين الجنسين لعام 2021

[25] الرابط: https://data.unwomen.org/country/iraq

[26] تأثير جائحة كورونا على المشاركة الاقتصادية للمرأة في العراق (الأمم المتحدة، 2021)

السلطات بهذه الجرائم. وحتى وإن أبلغ الناجون من العنف القائم على النوع الاجتماعي، نادراً ما يحاكم النظام القضائي الجاني. ويواجه الناجون من العنف القائم على النوع الاجتماعي تحديات في الحصول على الخدمات الأساسية الجيدة، بما في ذلك المساعدة الاجتماعية والاقتصادية والقانونية. ويلاحظ كذلك وجود تحديات فيما يتعلق بالحصول بشكل ميسور الكلفة على خدمات الرعاية الصحية، بما فيها الصحة الجنسية والإنجابية، والافتقار الشديد إلى آليات الحماية والإحالة.

وتتعرض النساء النازحات داخلياً في العراق بوجه خاص إلى العنف الأسري. كما إن ربات الأسر المعيلات لأسرهن، اللواتي يشكلن ما يقدر بنحو 13% من مجموع الأسر النازحة والعائدة، معرضات لخطر أكبر لأنهن، بوصفهن مديرات للمنزل، يتوجب عليهن التعامل مع الرجال من خارج الأسرة، أو في المجالات التي يهيمن عليها الذكور تقليدياً. كما تتعرض النساء النازحات داخلياً لخطر أكبر للاستغلال والاعتداء الجنسيين والعقاب الجماعي إذا كان يُنظر إليهن على أنهن منتميات إلى تنظيم داعش أو جماعات متطرفة أخرى.[27]

وبوجه عام، يؤدي استمرار الإفلات من العقاب على الجرائم الجنسية وتلك المتصلة بالنوع الاجتماعي إلى استمرار العنف، وذلك بوجود آليات قليلة لتحقيق العدالة بين الجنسين. ويتوجب أن تصاحب إصلاحات السياسيات والإصلاحات القانونية استراتيجيات جديدة من أجل إحداث تأثير مهم. ومن الضروري تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على المستويات المؤسسية، والمحلية والإقليمية والوطنية. ويحتاج العراق بالتزامن مع هذه الجهود، وفي ظل غياب وزارة رسمية لشؤون المرأة، إلى تعزيز أدوار المرأة في محافل صنع القرار، مثل الوزارات ومكاتب المحافظات.

لا يزال الإبلاغ عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع لا يلقى تغطية كافية بسبب ترسخ عدم المساواة بين الجنسين، وانعدام الثقة في نظام العدالة، والخوف من الانتقام والوصمة الاجتماعية المدونة في القانون، والتي تسمح باستخدام الشرف كحجة للدفاع عن الجناة وتسمح لهم بالزواج من ضحاياهم لتجنب التهم الجنائية. ولا تزال الخدمات المقدمة للناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع محدودة للغاية، مما يساهم أيضاً في ارتفاع معدل عدم الإبلاغ. وتعرض الناجين من الاستغلال الجنسي لمزيد من خطر الاستغلال الجنسي من جانب قوات الأمن العراقية بسبب نقاط ضعفهم وغياب الخدمات الأساسية.

(هـ) عناصر التحليل السببي

أدت عقود من القمع الناجم عن ثقافة محافظة قوية وعقوبات اقتصادية وصراعات مسلحة إلى تدهور حياة النساء والفتيات في العراق وما يرتبط بذلك من خسارة للبلاد. فالعراقيات، بمن فيهن اللاجئات، يفتقرن اليوم إلى فرص تعليمية واقتصادية كافية وإلى الرعاية الصحية، ولديهن فرص محدودة لدخول سوق العمل، ويعانين من مستويات عالية من العنف وعدم المساواة.

وكان من العوامل المساهمة المهمة: انخفاض معدل التعليم في العراق بين النساء الريفيات، وزيادة عدد الفتيات غير الملتحقات بالمدارس الثانوية في الجنوب، إلى جانب ارتفاع معدل الخصوبة المرتبط بالزواج المبكر، وانخفاض مستويات الحصول على وسائل منع الحمل.

وكثيرا ما تتفاقم هذه الظروف بسبب: سوء تفسير النصوص الدينية، والأعراف الثقافية والاجتماعية، وغياب الوعي بحقوق المرأة وإمكاناتها، فضلاً عن الحواجز المؤسسية والقانونية. ويحصر العنف وانعدام الأمن والاستقرار دور النساء والفتيات العراقيات على أداء الأدوار الإنجابية التقليدية، مما يحد من حصولهن على فرص العمل والتعليم. وقد ظل العنف ضد النساء والفتيات، وعلى الأخص العنف الأسري، منتشراً على الدوام في العراق خلال العقود القليلة الماضية، بينما تحدُّ الأعراف الاجتماعية والثقافية من مشاركة النساء والمراهقات في مجتمعاتهن المحلية، بما في ذلك

---

[27] بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان– تقرير حقوق الإنسان في العراق للمدة من تموز إلى كانون الأول 2017 ص.12 (2018).

في عمليات صنع القرار ذات الأهمية للمجتمع المحلي.

كما تعاني المرأة من القوانين التمييزية، والأعراف والمواقف الاجتماعية التي تعزز عدم المساواة، وتدني مستويات صنع القرار للمرأة والفتاة في شؤون الصحة الجنسية والإنجابية. وتتعلق الحواجز الأخرى التي تواجهها بإمكانية الحصول على الخدمات والتحيز الموجودين غالباً في تقديمها. فعلى سبيل المثال، يرتبط انخفاض عدد النساء في المناصب الإدارية بالمعايير الاجتماعية والخطاب العام اللذين لا يقدران المرأة كقائدة بنفس الطريقة التي يقدران بها الرجل.

2. التقدم المحرز نحو جدول أعمال 2030

2.1.أهداف التنمية المستدامة

هناك عدة مبادرات قيد التنفيذ مع المانحين الدوليين وشركاء التنمية تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك خطة التنمية الوطنية للأعوام 2018–2022 واستراتيجية الحد من الفقر وإطار إعادة الإعمار والتنمية (2018–2027) ورؤيته لعام 2030.

وقد تم تكليف لجنة وطنية للتنمية المستدامة يرأسها وزير التخطيط لرصد التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتقديم تقارير حول نمو البلاد إلى "فريق متابعة رفيع المستوى"[28]. ويتم دعم العمل التنفيذي للجنة الوطنية للتنمية المستدامة من خلال لجان مواضيعية (فرق فنية) تغطي الأبعاد المتعددة للتنمية المستدامة.

ولتسهيل إضفاء الطابع المحلي بشكل أفضل على أهداف التنمية المستدامة، تعزز ترتيبات التنسيق والترتيبات المؤسسية لجدول أعمال 2030 في العراق نهج حوكمة متعدد المستويات كما يتم دعم عمل اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة من قبل لجنة للتنمية المستدامة على مستوى كل محافظة. ويرأس لجان التنمية المستدامة المحافظون المعنيون وتتكون من خبراء محليين من الوزارات القطاعية والجامعات ومنظمات المجتمع المدني وممثلي القطاع الخاص. وتقوم لجنة التنمية المستدامة بالمحافظة برصد التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والاحتياجات المحددة على مستوى كل محافظة وتقدم تقارير منتظمة للجنة الوطنية للتنمية المستدامة.

ويمثل رصد أهداف التنمية المستدامة في العراق جهوداً مشتركة للجهاز المركزي للإحصاء والوزارات القطاعية ذات الصلة بدعم مقدم من وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية. وفي عام 2021 كانت 36% فقط من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالعراق والبالغ عددها 231 متوفرة. ويعتبر تصنيف البيانات حسب الأبعاد والفئات عقبة أخرى تؤثر على القياس السليم للتقدم نحو أهداف التنمية المستدامة للفئات السكانية الفرعية والفئات الضعيفة.

ولا توجد آلية تقارير وطنية دورية أو متكاملة (رأسية، تسمح بتحليل الأداء دون الوطني نحو أهداف وأولويات التنمية المحلية وأفقية، بما في ذلك الخطط القطاعية) أو موجهة نحو النتائج حول تنفيذ دورات رؤية العراق 2030/خطة التنمية الوطنية، تركز من بين أمور أخرى على التقييمات الدورية (نصفية/نهائية) لمراجعة وتقييم فعالية وكفاءة النتائج الاستراتيجية الرئيسية لسياسة التنمية في العراق.

وقدم العراق استعراضين وطنيين طوعيين في 2019 و2021، وكان الأول استعراضاً للتقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ويعكس الأخير التقدم المتحقق منذ الاستعراض الوطني الطوعي الأول. إلا أنه تجدر الإشارة إلى أنه وبعد تقديم الاستعراض الوطني الطوعي الأول، تحول تركيز البلاد نتيجة للمظاهرات الشعبية وعدم الاستقرار السياسي.

وقد ركز تقرير الاستعراض الوطني الطوعي لعام 2021 بصورة أكبر على الملكية المحلية لجدول أعمال 2030 وأشار إلى حدوث بعض التقدم في تحسين الوصول إلى البيانات وتوافرها (زادت بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة من 29.1% في 2018 إلى 35.9%[29] في 2020). كما حدد الآثار السلبية لجائحة كوفيد 19 وتعطل التقدم في السنوات الأخيرة وعدداً من الإجراءات الملموسة لتحسين الأداء في جميع أهداف التنمية المستدامة.

واقترح الاستعراض الوطني الطوعي لعام 2021 حلولاً جديدة ممكنة، مثل تقوية عمليات التمويل واستكشاف إيرادات إضافية لتعبئة الموارد ودعم إصلاحات الحكومة نحو وضع الموازنات القائمة على البرامج مما يجعل إدماج الأهداف ذات الصلة بأهداف

[28] المراجعة الوطنية الطوعية للعراق لعام 2019. متاحة على الرابط https://sustainabledevelopment.un.org/memberstates/iraq

[29] تقرير المراجعة الطوعية الوطنية للعراق لعام 2021، ص. 24

التنمية المستدامة في برامج الموازنات أكثر سهولة وتيسير مراعاة المنظور الجنساني في السياسات وأطر التخطيط ووضع الشباب في قلب عملية التنمية كحافز محتمل للتغيير في جميع الأنظمة.

ولا يزال هناك تحديات كبيرة أمام الحكومة لإدماج أهداف التنمية المستدامة بصورة كاملة في تنفيذ خطة التنمية الوطنية إلى جانب عمليات التخطيط الوطني ووضع الاستراتيجيات مع آليات الرصد والتقارير التكميلية الضرورية. إضافة إلى ذلك، لا يزال فهم ثغرات التمويل وتحديد نماذج لتمويل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في العراق يمثل تحدياً. وقد أقرت الحكومة بذلك وهناك طلب باستمرار المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة في هذا الصدد.

2.2.القدرة على مواجهة الازمات

واجه العراق 4 عقود من الاضطرابات والدكتاتورية والعقوبات الاقتصادية والعديد من الحروب الكبرى وحرباً أهلية. وقد استنزفت تلك الويلات قوة البلاد. ومن السهل بالتأكيد التركيز على انعدام الاستقرار الطويل الذي مرت به البلاد، ولكن قدرة العراق على الصمود أبقت على تماسك البلاد.[30]

2.2.1. فهم المخاطر والسياقات متعددة الأبعاد – نحو إيجاد سجل وطني للمخاطر

على الرغم من أن العراق أظهر قدرة كبيرة على الصمود في مواجهة سلسلة طويلة من الصدمات القاسية، إلا أن أزمات أخرى عديدة تظهر أو قد تظهر في المستقبل. ولا يزال العراق ضعيفاً إزاء الديناميكيات الخارجية وخاصة التوترات الجيوسياسية والأجندات السياسية المتنافسة إلى جانب حالات الطوارئ الصحية العالمية والأزمات الاقتصادية.[31] ويزيد التشرذم الداخلي من تقييد الموقف.

وبينما لا تزال الصدمات المستقبلية المحتملة المبينة مصدر قلق جدي، إلا أن المخاطر الحالية التي تواجه البلاد مزعجة بنفس القدر. ويعكس الجدول رقم 1، المستخلص من مؤشر إدارة المخاطر، المخاطر الحالية الطبيعية وتلك التي يتسبب فيها البشر، مبيناً أن المخاطر الأعلى تأتي من 6 مصادر: الصراعات المتوقعة والنزوح القسري ونزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج، والحوكمة.

إن إحدى المتطلبات الأساسية للتعامل الفعال مع المخاطر الحالية والصدمات المستقبلية هي التصدي العاجل للهشاشة الاجتماعية والمؤسسية على المستويات المحلية والوطنية. وسيعتمد هذا المسار إلى حد كبير على عملية مصالحة وطنية شاملة للجميع وتعميم الحكم الرشيد، كما ينص عليه الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن تكون الخدمة المدنية ذات كفاءة ومثمرة وشفافة وخاضعة للمساءلة. ولا تؤدي عملية المصالحة غير المكتملة إلى الصمود. وقد ظهرت الحاجة إلى تلك الحوكمة بشكل واضح من خلال الاحتجاجات التي طالبت بخدمات أساسية أفضل وبيئة مواتية تفي بتطلعات شعب العراق. ومن الأمور التي أثارت قلقاً بالغاً مقتل النشطاء الشباب الذين عبروا عن الاستياء الشعبي من العجز المزمن للحوكمة في البلاد.

---

[30] يتم الدفع ببناء القدرة على الصمود في العراق باستخدام العناصر الأربعة الرئيسية لبناء القدرة على الصمود على النحو المبين في إرشادات الأمم المتحدة لبناء القدرة على الصمود. وهذه العناصر هي: أ) المخاطر والسياقات متعددة الأبعاد، ب) الأطراف المعنية المتعددة، ج) الأنظمة المترابطة، د) قدرات الصمود

[31] للحصول على فكرة عامة، راجع فنار حداد، كانون الثاني 2020 *فن حكم الدول الصغيرة: السياسة الخارجية واستراتيجيات البقاء"، رؤية*، معهد الشرق الأوسط.

الجدول رقم(1) مكونات المؤشر العالمي للمخاطر (2021)

	الحصول على الرعاية الصحية	البنية التحتية المائية	التواصل	الحوكمة	الحد من مخاطر الكوارث	الفئات الضعيفة الأخرى	تهجير الأفراد	التبعية الاقتصادية	عدم المساواة	التنمية والحرمان	شدة الصراعات العنيفة الحالية	خطر النزاعات المتوقعة	وباء	جفاف	إعصار مداري	تسونامي	فيضانات	زلازل
العراق	5.6	3.5	4.0	7.8	8.4	2.2	9.0	1.4	4.2	4.9	9.0	9.9	6.9	5.3	0.0	0.0	9.5	5.4

المصدر: مؤشر إدارة المخاطر العالمي 2021.

ملاحظة: تدل الألوان على المقياس التصاعدي للمخاطر، ويمثل اللون الأخضر مستوى أقل من الخطر واللون الأحمر أعلى مستوى للخطر.

إن بناء القدرة على الصمود في الداخل سيقوي قدرة العراق على تنويع علاقاته الدولية ويمكنه من التعامل بشكل أفضل مع التوترات الجيوسياسية الإقليمية والعالمية التي تهدد سيادته واستقراره. إضافة إلى ذلك، ومع تجاوز تداعيات الاستقطاب الجيوسياسي الذي يظهر في العديد من الدول، بما في ذلك العراق، فسيظل للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية الناتجة عن الصراع السوري مظاهر خطيرة على الشعب العراقي، خاصة فيما يتعلق بالمساحات الكبيرة غير الخاضعة للسلطة على طول الحدود السورية العراقية والتي تعد ملاذاً آمناً لجهات غير تابعة لدول وشبكات التجارة غير المشروعة. وسيؤدي اقتصاد الحرب في سوريا مصحوباً باقتصاد العراق وشبكة التجارة غير المشروعة الناتجة عن ذلك إلى المزيد من التقويض للقدرة على الصمود في العراق في السنوات القادمة.

2.2.2. الأنظمة المترابطة

لا يمكن للدولة أن تبني الصمود بصورة تجزيئية، بل يتطلب الأمر رؤية شاملة طويلة الأمد تتناول جميع جوانب صمود الدولة والمجتمع (شكل 1). وعدا ذلك فإن المكاسب التي تتحقق في أحد المجالات يقوضها الإهمال في مجال آخر. كما أن حجم التحديات أكبر من قدرة الحكومة العراقية.

إضافة إلى ذلك، يمكن للمخاطر المعقدة الناشئة التأثير على نظم بأكملها والانتشار عبرها، كما تبين من تأثير كوفيد 19 الذي خرج من نطاق المخاوف البيئية ليضعف الأنظمة الصحية والاقتصادية والمالية والاجتماعية في العراق والعالم.[32] ويتطلب ذلك تطوير ترتيبات الحوكمة المؤسسية الضرورية والقدرات ذات الصلة لإدارة هذه المخاطر المنهجية المعقدة الناشئة والحد منها.[33]

[32] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، العراق، *تأثير أزمة النفط وكوفيد 19 على هشاشة العراق*. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية.

[33] تقرير التقييم العالمي لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (تقرير التقييم العالمي 2019)، تقرير 2019. (undrr.org)

شكل 1: رسم بياني تصوري يوضح القدرة الوطنية على الصمود في ركائز المجتمع المتعددة

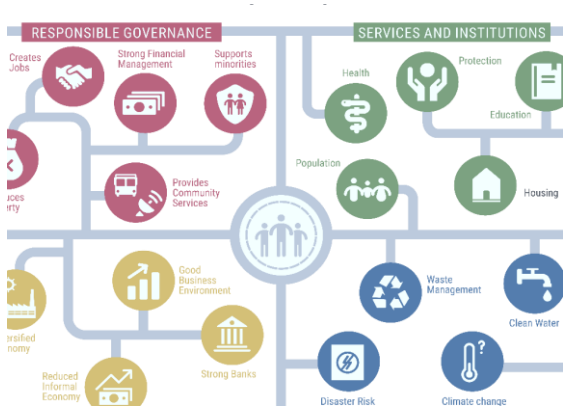

هناك حاجة ملحة لأن ينتقل العراق من الإدارة المستمرة للأزمات نحو نهج مثمر وأكثر استدامة يبني القدرة على الصمود على مستوى الدولة والمجتمع. وسيسمح ذلك للعراق بتعزيز قدراته على الاستيعاب والتكيف والتوقع والوقاية والتحول[34] من أجل إدارة المخاطر المنهجية المعقدة الناشئة والحد منها. ويتطلب ذلك برنامج إصلاح هيكلي شامل وطويل الأمد لا يستند فقط على الحسابات السياسية قصيرة الأمد، ولكن على الاستدامة المستقبلية للدولة والمجتمع العراقي. إن التحديات التي تتم معالجتها أوسع نطاقاً من قدرات أي حكومة وينبغي أن تكون الاستجابة كذلك. حيث لا تعتبر الاضطرابات المدنية والتمرد وعدم الاستقرار السياسي والتوترات الجيوسياسية والتداعي الاقتصادي والبيئي مخاطر افتراضية، بل هي تهديدات ملحوظة وهيكلية في بعض الأحيان.

.

[34] على النحو المبين في مسودة التوجيهات المشتركة للأمم المتحدة للمساعدة في بناء مجتمعات صامدة.

3. استعراض المخاطر متعددة الأبعاد والتدفقات المالية

3.1. المخاطر متعددة الأبعاد

في عام 2019، قامت الأمم المتحدة في العراق بتحديث عملية تقييم المخاطر لتحليل مجالات الخطر متعدد الأبعاد المختلفة التي تواجه العراق، مع تفصيل عواقب كل من مجالات الخطر على الأحداث الحقيقية المختلفة ونطاق الاستجابات المطلوبة لمعالجة كل خطر مع الأخذ في الاعتبار أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بمعالجة هذا الخطر متى أمكن ذلك. وسيؤثر عدد و حدة وقوع هذه المخاطر بالفعل على قدرة إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة على التنفيذ الكامل وقدرة الحكومة العراقية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وبينما تغيرت بعض الظروف المحددة منذ عام 2021، لا يزال التحليل يصف بدقة المخاطر الهيكلية الأساسية في كل من تلك المجالات. ويقدم الجدول التالي ملخصاً للمخاطر الرئيسية في كل مجال.

جدول 2: المخاطر متعددة الأبعاد التي تواجه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في العراق

مجالات المخاطر	وصف التأثيرات المحتملة
1) كوفيد 19 (وأي جائحة مستقبلية)	زيادة أعداد الحالات والوفيات إرهاق النظام الصحي وعدم قدرته على التأقلم اختلال في تقديم الخدمات الروتينية (غير المرتبطة بكوفيد 19)، تحويل الموارد إلى التصدي لكوفيد 19 يزيد من مواطن الضعف الصحية الأخرى تعيد الحكومة فرض تدابير التخفيف، مثل تقييد الحركة والإغلاق الجزئي/الكامل وتقليل ساعات العمل وعدد العاملين وإغلاق الحدود، الخ (يسهم ذلك في المزيد من التدهور للوضع الاقتصادي وفقدان الدخل والوظائف) استمرار إصابة العاملين في المجال الصحي بالعدوى، مما يخفض من قدرة القوى العاملة في المجال الصحي بصورة إضافية

مجالات المخاطر	وصف التأثيرات المحتملة
2) تقلبات أسعار النفط	العراق ثالث أكبر مصدر للنفط على مستوى العالم، حيث يمثل النفط والغاز 60% من الناتج الإجمالي المحلي و90% من عائدات الحكومة المركزية. وبذلك يظل العراق ضعيفاً أمام تقلبات أسعار النفط، مما يعرض البلاد بصورة شديدة إلى خطر الأزمات المالية والاقتصادية الكبرى. كان من المتوقع أن تصل أسعار النفط خلال عامل 2020 إلى حوالي 30 دولار للبرميل، بينما كانت موازنة الحكومة لذلك العام تتوقع 56 دولاراً للبرميل. أدى تأثير العجز في الموازنة الناتج عن أسعار النفط إلى إضعاف الموقف المالي الذي يمكن من خلاله التعامل مع المخاطر الأخرى، مثل مواجهة تحديات كوفيد 19 بيد انه، حتى إذا تعافت أسعار النفط، سيظل خطر المزيد من تقلبات الموازنة قائماً، بينما يقوض سوق النفط التنوع الاقتصادي للدولة. إضافة إلى ذلك، ومن أجل التخفيف من المخاطر التي يتسبب فيها سوق النفط المتقلب، سيكون هناك حاجة إلى تخفيضات كبيرة في الإنفاق الحكومي حتى إذا تم تحديد التمويل.
3) انعدام الاستقرار السياسي المخاطر التي تهدد استقرار الهياكل السياسية والحكومية القائمة نتيجة لعوامل ذات دوافع سياسية	يتجلى انعدام الاستقرار السياسي في العراق بأشكال متعددة بين شعب العراق ويمكن أن يؤثر سلباً على أنشطة الأمم المتحدة. وسيزيد الاستقرار السياسي بشكل مباشر من الالتزام بمبادئ الأمم المتحدة، بما في ذلك محاربة الفساد، إلى جانب الدعوة والمساعدة الاستشارية المستمرة لتعزيز العمليات السياسية الشاملة والديمقراطية. سيؤدي تدهور الاستقرار السياسي إلى الإضرار بتأثير أنشطة الأمم المتحدة في معظم المجالات. وستعاني المساعدة الفنية ودعم تحسين القدرات في مجال تقديم الخدمات نيابة عن الحكومة أو من خلالها. وعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤثر ذلك سلباً على عمل مراقبي الانتخابات أو دور وسطاء تسوية النزاعات على مستوى المجتمع المحلي. إضافة إلى ذلك، وبالنسبة للحكومة العراقية ذاتها، سيؤدي تدهور الاستقرار السياسي إلى اتخاذ خطوات أقل لمعالجة المظالم الشعبية وتحسين الحوكمة على المستوى دون الوطني. إلا أن المشهد السياسي المستقر سيسمح للحكومة بتشجيع الإصلاحات السياسية مع التركيز على إدارة الموارد وتدابير مكافحة الفساد. كما سيقوي قدرة الحكومة على مراجعة هيكل الأمن الوطني وإنهاء استراتيجية الأمن الوطني وبرنامج إصلاح القطاع الأمني.

مجالات المخاطر	وصف التأثيرات المحتملة
4) احتجاجات الشباب	قد تؤدي الاحتجاجات الشعبية إلى تعطيل بعض خدمات التعليم/المواصلات/الحكومة. وقد تزيد الاحتجاجات من التوتر في جمود ما بعد الانتخابات، حتى إذا تم تعيين الوزراء، ولكنهم غير قادرين على تحقيق نتائج. قد يؤدي رد الحكومة إلى انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التجمع السلمي والاحتجاج. قد يتعرض المحتجين للاستهداف من قبل الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة مما يزيد من الإضرار بالنسيج الاجتماعي والسلم المدني. احتمال أن ترى بعض الأطراف أن الاحتجاجات الشعبية المشروعة إخلالاً بالنظام العام.
5) الحيز الديمقراطي مخاطر تواجه المؤسسات الديمقراطية ومؤسسات حقوق الإنسان والحقوق المدنية والسياسية نتيجة لتقلص الحيز المدني، والإقصاء والقمع والترهيب.	يمكن لخطر تقلص الحيز الديمقراطي أن يظهر بطرق متعددة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يرسخ لانعدام الثقة بين الدولة وشعب العراق، مما يؤدي بدوره إلى انهيار الإدارة العامة ويؤثر على تقديم الخدمات. وقد يؤدي عدم وجود حرية ديمقراطية كذلك إلى جمود سياسي وزيادة التوترات الطائفية وتهميش المجتمعات التي يعتقد أن لديها انتماءات، بما في ذلك الاعتداء أو العنف ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين. كما يؤدي ذلك إلى الإقلال من تأثير الحلول الدائمة للنازحين قسراً نتيجة لتدهور خدمات الحماية التي تشتد الحاجة إليها. وقد يدفع حدث غير ديمقراطي واضح مثل تأخير الانتخابات إلى ما بعد الجدول الزمني الدستوري أو العمليات الانتخابية غير الشفافة إلى انعدام الاستقرار السياسي والاضطرابات الاجتماعية التي قد تؤدي إلى استمرار المظاهرات.

مجالات المخاطر	وصف التأثيرات المحتملة
6) التماسك الاجتماعي والمساواة بين الجنسين وعدم التمييز المخاطر التي تهدد الوحدة الاجتماعية والمساواة نتيجة من التمييز المباشر وغير المباشر والفوارق الأفقية والاتجاهات الديمغرافية	سيضمحل التماسك الاجتماعي والمساواة بين الجنسين وعدم التمييز إذا اتخذت الجهات الفاعلة في مجال الإدارة خطوات تزيد من إقصاء الفئات المهمشة أو الضعيفة. إذا قلت مبادرات التماسك الاجتماعي على مستوى المجتمعات المحلية، سيتسبب ذلك في المزيد من انعدام الثقة بين المجتمعات والفئات. وينطوي انتشار انعدام الثقة على خطر التأثير السلبي على الفئات الضعيفة وقد يخلق على سبيل المثال مزيداً من العقبات أمام عودة النازحين إلى مناطقهم الأصلية وسيستمر النزوح المطول.
7) التأثيرات الإقليمية والعالمية المخاطر التي تهدد سلامة واستقرار وأمن وازدهار البلاد وشعبها نتيجة لأعمال الأطراف الخارجية أو تأثير الأحداث الخارجية	قد تؤثر التوترات الجيوسياسية الأوسع نطاقاً واستمرار غياب الحوار بين الدول لتهدئة تلك التوترات على العراق، مما يعرضه لخطر أن تكون أراضيه ساحة للصراعات الدولية.

مجالات المخاطر	وصف التأثيرات المحتملة
8) الأمن الداخلي المخاطر التي تهدد أمن البلاد وشعبها وبنيتها التحتية وقدرة المجتمع الدولي على العمل بصورة فعالة نتيجة للقضايا الأمنية	يعتبر تعقيد الأجهزة الأمنية الفئوية مجالاً محتملاً للخطر الشديد، خاصة العمليات المستمرة للأطراف المسلحة التي تعمل خارج نطاق سيطرة الدولة واستمرار الحاجة إلى إضفاء الطابع المهني على قوات الأمن التابعة للدولة. يمثل تعدد الأطراف المسلحة تحديات أمنية مستمرة ويقوض جهود الحكومة لإصلاح قطاع الأمن ويعيق المساءلة حول الانتهاكات ضد الشعب العراقي. وقد يؤدي ضعف السيطرة الحكومية على الجهاز الأمني بأكمله إلى الاستخدام المفرط للقوة أو القتل من قبل الأجهزة الأمنية أو غيرها من الأطراف المسلحة في وجود الحد الأدنى أو انعدام المساءلة القضائية.
9) العدالة وسيادة القانون المخاطر التي تهدد التنفيذ العادل والفعال والشامل لمبادئ العدالة وسيادة القانون والمساءلة	بدون إصلاحات هيكلية لتقوية وتحديث مؤسسات الدولة والأطر القانونية النافذة، سيظل هناك خطر إضعاف الإجراءات القانونية وسيادة القانون. وقد يتجسد ذلك بشكل جيد في تقليل فرص وانتظام مؤسسات العدالة وسيادة القانون الفعالة والشفافة والخاضعة للمساءلة وتقديم الخدمات. وهناك خطر ضئيل أن تصبح الحكومة العراقية غير قادرة على الحفاظ على سيادة القانون نهائياً. ولكن من المرجح أن يؤدي خطر تدهور نظم العدالة إلى عدم قدرة اللاجئين والنازحين والعائدين والفئات المهمشة بما في ذلك الذين يعتقد ارتباطهم بداعش على الوصول إلى الخدمات القانونية.
10) البنية التحتية والوصول إلى الخدمات الاجتماعية المخاطر التي تهدد المجتمع والشعب نتيجة لعدم القدرة أو القدرة المحدودة للوصول إلى البنية التحتية المادية و/أو الخدمات الاجتماعية الأساسية	أذا استمرت نظم الحكم الضعيفة بالفعل في التدهور ستتأثر عدة مجالات للحياة اليومية سلباً. وهناك خطر بأن تصبح القيود المتزايدة على استخدام الخدمات والوصول إليها، مثل المواصلات والطرق والكهرباء وخدمات الإنترنت، أكثر تكراراً في مواجهة البنية التحتية الضعيفة. وتهدد الآثار السلبية للخدمات الاجتماعية الضعيفة بالتأثير على انتشار خدمات التعليم المجدي وجودة المخصصات الكافية المقدمة في مناطق العائدين.

مجالات المخاطر	وصف التأثيرات المحتملة
11) النزوح والهجرة المخاطر التي تهدد السكان واستقرار البلاد نتيجة للضغوط المرتبطة بالنزوح و/أو الهجرة	مع استمرار العراق في السعي لتحقيق حلول دائمة، تواجه الحماية الناجحة للنازحين، بما في ذلك اللاجئين، وشمولهم وإدماجهم في البرامج والأطر الوطنية ذات الصلة، مخاطر مختلفة ونطاق واسع من النتائج السلبية المحتملة. وقد يؤدي التدهور المحتمل في الوضع السياسي أو الأمني إلى اختلال في الوصول إلى الحماية والمساعدة وغيرها من البرامج الخاصة بالنازحين، وبذلك يزداد ضعفهم واحتياجاتهم للحماية. وعلاوة على ذلك، قد يؤدي المزيد من التدهور في الوضع السياسي والأمني والاقتصادي في البلاد إلى إرباك قدرة الوزارات القطاعية ذات الصلة على الضمان الملائم للحماية وتقديم الخدمات للنازحين. وقد تسهم الثغرات في تعزيز التماسك الاجتماعي ودعمه بين النازحين والمجتمعات المضيفة وغياب الفرص الملائمة لكسب العيش والفرص الاقتصادية في حدوث توترات حول الوصول إلى الدعم والموارد المحدودة، وهو ما يعرض بدوره الإدماج وإعادة الإدماج والحلول الدائمة بشكل عام للخطر ويؤدي إلى التمييز والحرمان من الحقوق وآليات التأقلم السلبية.
12) الصحة العامة المخاطر التي تهدد السكان والاقتصاد واستقرار البلاد نتيجة حالات الطوارئ الصحية الفعلية والمستجدة	علاوة على المخاطر التي تمثلها جائحة كوفيد 19، هناك المزيد من مخاطر الصحة العامة التي تهدد سكان العراق. وبشكل خاص، قد تزيد معدلات وفيات الأطفال والأمهات إلى جانب الزيادة العامة في معدلات سوء التغذية. ومن المحتمل أن تكون هناك زيادة في الحالات العقلية والنفسية الاجتماعية في عموم البلاد وهو ما يهدد بالتسبب في المزيد من الأعباء الاقتصادية والعقلية على السكان في أعقاب الجائحة.

مجالات المخاطر	وصف التأثيرات المحتملة
13) الأمن الغذائي والزراعة والأرض المخاطر التي تهدد السكان و/أو الزراعة و/أو الإنتاج في البلاد نتيجة لنقص المحاصيل وإنتاج الغذاء والثروة الحيوانية والقضايا ذات الصلة.	تنقسم المخاطر التي تهدد الأمن الغذائي إلى 3 مجالات رئيسية: الإنتاج والمنافسة والأمراض. تؤدي خطورة الإنتاج المحلي الأكثر ضعفاً إلى ارتفاع الأسعار حيث يقل التوفر وتتضاءل إمكانية الحصول على الغذاء. وقد يتفاقم ذلك نتيجة لأي عرقلة إضافية لسلاسل القيمة أو نظام التوزيع العام. وقد تؤدي المسائل الأخرى المتعلقة بالإسكان والأراضي والممتلكات، مثل آليات التعويض أو المنازعات على الأراضي إلى زيادة مخاطر المنافسة على الوصول إلى الأراضي الخصبة أو الرعوية. وقد يزداد الأمر تعقيداً بسبب مخلفات الحرب المتفجرة مما يؤدي إلى زيادة الافتقار إلى القدرة على الوصول إلى الأراضي الزراعية وهو ما يؤثر بدوره على الإنتاج. ولا يزال خطر أمراض الحيوانات العابرة للحدود أو الآفات التي تقضي على المحاصيل يشكل تهديداً محدقاً سيكون له تأثير خطير على إنتاج الغذاء. وتعد آثار تغير المناخ تهديداً كبيراً للأمن الغذائي في العراق بما في ذلك الضغط على الموارد الطبيعية المتوفرة مثل المياه.
14) البيئة وتغير المناخ المخاطر التي تهدد بيئة البلاد ونظامها البيئي وسكانها نتيجة للقضايا المرتبطة بالبيئة وتغير المناخ والموارد الطبيعية	تتجسد المخاطر التي يتسبب فيها تدهور البيئة والوضع المناخي في العراق بعدة طرق، من النقص في الطاقة والمياه إلى تدهور الأراضي والظواهر الجوية القاسية. وسيزيد ضعف القدرة على إدارة البنية التحتية للمياه والطاقة وصيانتها من احتمالات النقص في المياه والطاقة. ويعتبر الخطر الناتج عن تراجع السلامة والإدارة المنتظمة للسدود أمراً ملحوظاً بصفة خاصة، إلى جانب أي تقييد لتدفق الأنهار بسبب القيود العابرة للحدود. إضافة إلى ذلك، يؤثر التلوث بالمواد السامة والكيميائية، مثل النفايات الطبية، على الموارد الطبيعية مثل الأراضي والمياه. وفي الوقت ذاته، إذا استمر تدهور الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي، سيزيد خطر النزوح الناجم عن تغير المناخ. إضافة إلى ذلك، ومع استمرار تغير المناخ، من المتوقع ازدياد حدة الكوارث الطبيعية. وقد يعني ذلك أن الدمار الذي تتسبب فيه الزلازل والجفاف والفيضانات والحرائق والعواصف الرملية والترابية سيؤدي إلى زيادة الأضرار التي تلحق بالسكان مما يستلزم تكيفاً على مستوى البلاد بأكملها.

مجالات المخاطر	وصف التأثيرات المحتملة
15) الاستقرار الاقتصادي	تتجاوز المخاطر الكبيرة التي تهدد الاستقرار الاقتصادي المخاطر الشديدة التي يواجهها سوق النفط وانخفاض أسعار النفط. ويستمر خطر مستويات الفساد المرتفعة في تقويض ثقة الجمهور في البنية التحتية الاقتصادية في العراق. ولا تزال إدارة المخاطر الائتمانية ضعيفة، إذ لا يزال هناك نقص في الاستثمار في القطاعات غير النفطية ومع فشل الدولة في التمويل الكامل لبرامج التنمية الوطنية. إضافة إلى ذلك، لا يوجد نظام مالي وبنكي فعال ويعتبر تداعي النظام المالي الوطني العقبة الرئيسية التي تحول دون إيجاد فرص عمل.

3.2 المخاطر الضريبية المالية

3.2.1المشهد الضريبي في العراق

كانت لجائحة كوفيد-19 وما تلاها من انخفاض في أسعار النفط تأثير مدمر على العراق الذي لا يزال يعتمد بشكل كبير على أسعار النفط وهو خطر في حد ذاته. في عام 2021 نمى الاقتصاد العراقي بنسبة 5.9% نتيجة لعدة عوامل، بما فيها خطة الإصلاح الاقتصادي التي أعلنتها الحكومة في تشرين الأول 2020 (الورقة البيضاء) والانتعاش في الاسواق النفطية والاستثمار في إعادة الإعمار منذ عام 2021.[35] ومن المتوقع أن تؤدي الزيادة في ارتفاع أسعار النفط في عام 2022 إلى تعزيز آفاق النمو بشكل أكبر.

وقد ولد النفط بصورة مستمرة 80% او أكثر من عائدات الحكومة (الشكل 2)، وعلى الرغم من أن حصة الإيرادات غير النفطية من مجموع العائدات في تزايد إلا أنها لا تزال ضئيلة. وهذا يجعل من الصعب على العراق تمويل مجرد الحد الأدنى من النفقات الجارية ويمثل تهديدا كبيرا على تمويل أهداف التنمية المستدامة.

لكي يحقق العراق التنمية المستدامة، على الدولة تسخير الموارد المالية الكافية لدفع البلاد قدماً في بيئة ما بعد النزاع. إن شفافية إدارة الأموال العامة هي المفتاح لتحقيق التنمية المستدامة وأهداف الدولة لإعادة الإعمار بما في ذلك 88 مليار دولار مطلوبة لإعادة بناء المناطق المتضررة من داعش. كما أنه من الضروري لإرساء شرعية الدولة؛ ضمان المساءلة والكفاءة في إدارة الموارد العامة وتقديم الخدمات الأساسية وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتحفيز نمو الوظائف لمواجهة انتشار التطرف بين الشباب والفئات المحرومة. تمنح خطة التنمية الوطنية العراقية الأولوية إلى تحقيق الإصلاحات الاقتصادية، بما في ذلك الإصلاحات المالية والضريبية والتجارية المرتبطة بالهدف رقم 8 من أهداف التنمية المستدامة بشأن العمل اللائق والنمو الاقتصادي والهدف رقم 9 بشأن التنمية الصناعية والهدف رقم 12 بشأن الإنتاج والاستهلاك المتسمة بالمسؤولية.[36]

أدى الاختلال الهيكلي بين كشف المرتبات العامة المتضخم- الذي يقدر بأنه استحوذ على 44 في المائة من إجمالي النفقات الحكومية (الشكل 3)، وتوفير السلع والخدمات والنفقات الاستثمارية، التي تشمل الاستثمار في البنية التحتية والبحوث، إلى تقويض التقدم الاقتصادي لسنوات. بالإضافة إلى ذلك جاءت التكاليف التشغيلية المرتفعة المتعلقة بالقوات الأمنية لمكافحة لداعش والمسائل الأمنية الأخرى على حساب الاستثمارات والخدمات العامة. هناك حاجة ملحة لإعادة تنظيم الانفاق العام والتركيز على تحسين الخدمات الأساسية كما هو مشار إليه في الاحتجاجات والتظاهرات الأخيرة من قبل الشباب، والقطاعات المعززة للنمو التي لديها امكانية أكبر لتوليد فرص العمل.

في البلدان الأخرى الغنية بالموارد، عادة ما تؤدي عائدات النفط إلى تطوير الصناعات التابعة، ومع ذلك، لم يشهد العراق حتى الآن مثل هذا التدفق من النفط إلى الاقتصاد المحلي.37 يؤدي الافتقار إلى السلاسل الصناعية الأولية والنهائية إلى تفاقم ضعف الاقتصاد العراقي. وتظل فاتورة رواتب القطاع العام الجامدة أكبر بند منفرد في الميزانية حيث يمثل 9% من الناتج المحلي الإجمالي وهو أمر هائل حتى بالمعايير الإقليمية[38]

استنزفت تكلفة الحرب مع داعش الموارد المالية للأولويات المتعلقة بالتنمية وإعادة الإعمار والإنفاق الاجتماعي. على سبيل المثال، خصص قانون الميزانية الفيدرالية لعام 2018 أكثر من 18 مليار دولار للأمن والدفاع أو بما يقدر بنحو 21 في المائة من الانفاق العام الكلي مقارنة ب 9.5 في المائة للتعليم و4 في المائة للصحة. بالإضافة إلى ذلك، فإن هيمنة فاتورة أجور القطاع العام على الانفاق الحكومي والحوافز السياسية داخل الدولة للحفاظ على مستويات الانفاق الحالية قد أدت بمرور الوقت إلى نقص في الاستثمار في البينة التحتية غير النفطية وقطاعات الاقتصاد الأخرى كوسيلة تنوع39.

---

[35] اسكوا "المسح السنوي للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2020-2021. متاح على:
https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/survey-economic-social-developments-arab-region-2020-2021-english.pdf

[36] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2018. دعم الحكومة العراق لتنفيذ ورصد أهداف التنمية المستدامة: تقرير المشروع السنوي، بغداد: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

[37] المرجع نفسه

[38] مجموعة البنك الدولي 2021، المرصد الاقتصادي العراقي. متاح على:
https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/34749#:~:text=Iraq's%20GDP%20shrank%20by%206.8,y)%20in%20Q2%2D20

[39] الطبفجلي، أ، عجز الانفاق الاستثماري في العراق، (معهد الدراسات الإقليمية والدولية) متاح على: 2018،
https://auis.edu.krd/iris/sites/default/files/Investment_Spending_Deficit_Final_for_Publication.pdf

هذا الاختلال الهيكلي في الاقتصاد بين الانفاق التشغيلي والاستثماري يعرض البلاد لصدمات خارجية. واستجابة لانخفاض أسعار النفط في عام 2014 وبدء الحرب مع داعش في ذلك العام، خفضت الحكومة الانفاق الاستثماري بينما زاد في المقابل الانفاق على الدفاع والانفاق العسكري. وساهم الافتقار المطور للاقتراض او عمليات الائتمان والبيئة غير المواتية للاقتراض إلى ميل الحكومة الى تقليص الانفاق الاستثماري لصالح قطاعات أخرى مثل فاتورة أجور القطاع العام المتضخمة. علاوة على ذلك، فإن أي فوائض تم توليدها بمرور الوقت، وتغذيتها جزئيا بالاقتراض المستمر من صندوق النقد الدولي في عام 2016، لم يتم انفاقها ويقدر ان العراق قد جمع ما بين 22 إلى 25 مليار دولار بنهاية عام 2018 إلا أن القيود السياسية والاقتصادية أعاقت قدرة الحكومة على انفاقها.[40]

بينما تلقت الحكومة ما يقدر بنحو 30 مليار دولار على شكل قروض وائتمانات بنكية للمساعدة في تغطية 88 مليار دولار التي هي بحاجة لها لتمويل إعادة الإعمار في المناطق المحررة، هناك حاجة إلى راس مال أكبر لسد الفجوات المالية. إن عبء الدين ليس مصدر قلق للعراق الآن لأنه لا يزال ضمن مستويات يمكن تحملها. وقد بلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي 84 في المائة في عام2020.[41] إضافة إلى ذلك فإن أسعار النفط المرتفعة تساعد البلاد مؤقتا في تحقيق فائض مالي.

3.2.2 توصيات فيما يخص السياسات

سيتطلب تحسين الحيز المالي لتمويل جهود التعافي من جائحة كوفيد-19 عددا من الإصلاحات في السياسات التي يمكن أن يتخذها العراق على وجه السرعة خاصة في مجال زيادة الإيرادات وتحسين كفاءة النفقات. وتشمل هذه:

(أ) خلق حيز مالي من خلال الإصلاحات الضريبية

التنويع التدريجي للإيرادات أساسي لتحسين الحيز المالي المستدام. وعلى المدى القصير، يحتاج العراق إلى النظر في الفرص المحتملة عبر توسيع القاعدة الضريبية بما في ذلك إصلاح إدارة الكمارك والنظام الضريبي بشكل عام.

(ب) خلق حيز مالي من خلال ترشيد الصرف وتحسين كفاءة النفقات

يعتبر ترشيد الدعم، خاصة دعم الوقود، وإصلاح أنظمة الإدارة المالية لتمكين المؤسسات من إدارة أموال الدولة بطريقة فعالة ومستدامة من الأولويات.[42] يمكن أن يكون إنشاء "مرصد لمراقبة الإنفاق الاجتماعي"[43] عاملا مساعدا لدعم قرارات "الإنفاق الذكي" لتحسين الحيز المالي.[44]

(ج) تطوير إطار استراتيجي جيد للمالية الكلية متوسط إلى طويل المدى

يحتاج العراق إلى النظر في تطوير إطار عمل مالي كلي مخطط له بصورة جيدة لتعزيز الحيز المالي، مما يمكن أن يساعد في تحقيق أهداف وغايات خطة التنمية الوطنية.[45] يعتبر تمويل الديون أداة هامة للتوسع المالي إلا أنه ينبغي النظر إليها في سياق الاستدامة المالية. الاستدامة المالية أولا وأخيرا هي ممارسة محاسبية جيدة طالما أن البيانات جيدة وشفافة. ويعد وجود نظام شفاف لإدارة المالية العامة أولوية قصوى لتقييم مخاطر ونقاط ضعف الاستدامة المالية.

---

[40]. المرجع نفسه

[41] صندوق النقد الدولي آفاق الاقتصاد العالمي نيسان 2022

[42]. جمهورية العراق، الأمانة العامة لمجلس الوزراء الورقة البيضاء للإصلاح الاقتصادي والمالي 2020.

[43] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) 2019. رصد الإنفاق الاجتماعي للدول العربية. متاح على https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/social_expenditure_monitor_for_arab_states_eng.pdf .

[44] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) إحاطة عن سياسة "الحيز المالي المحدود يعرض تعافي المنطقة العربية من جائحة كوفيد-19 للمخاطر". متاح على https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/20-00230_covid-19_limited-fiscal-space-en_june30_f.pdf.

[45] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) ووزارة التخطيط العراقية، 2019. "السياسة المالية الكلية نحو اقتصاد متنوع وخلق فرص عمل في العراق". متاح على: https://www.unescwa.org/file/93943/download?token=J10JOREc.

الشكل 2. الإيرادات النفطية وغير النفطية،2006–2021

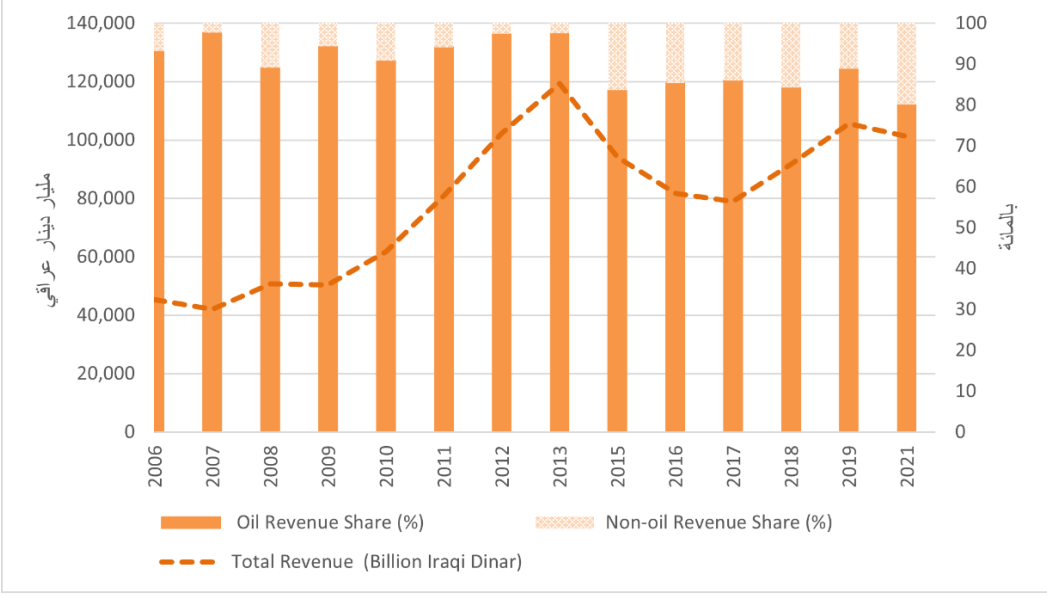

المصدر: قانون الموازنة الاتحادية السنوية (وزارة المالية العراقية).

الشكل 3. تركيبة النفقات التشغيلية (النسبة المئوية)

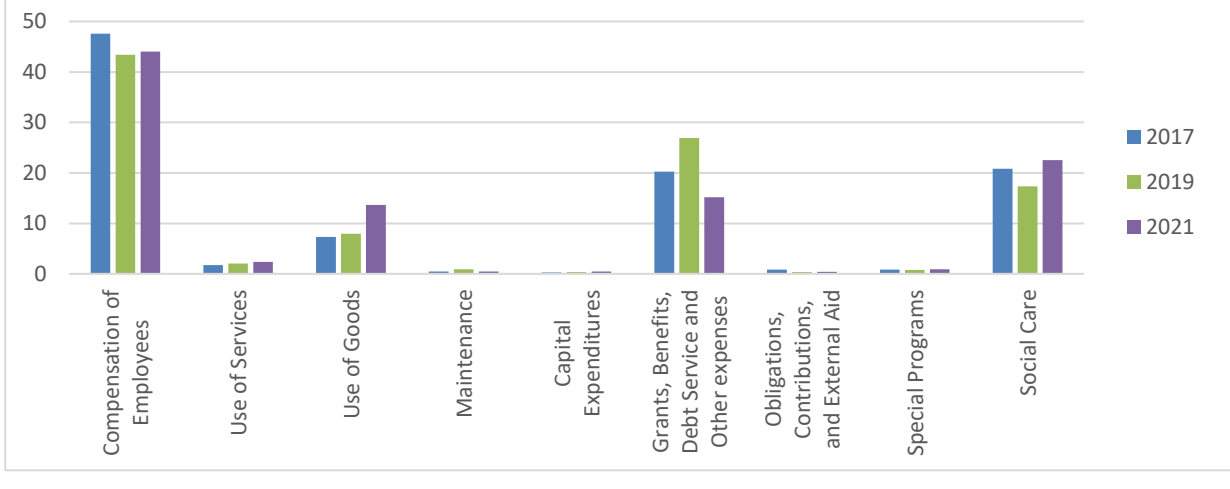

المصدر: تحليل موازنة العراق 2021.

4- عوامل الخطر الكامنة وديناميكياتها

4.1 الحوكمة والمؤسسات

4.1.01 تعزيز الشرعية

تشير الدراسات الاستقصائية إلى أن المواطنين العراقيين يرون قادتهم السياسيين والمسؤولين الحكوميين فاسدين، مدفوعين بمصالح فردية أو حزبية، ويفتقرون إلى الالتزام بالمصالح الوطنية وحقوق المواطنين. وقد وجد المعهد الوطني للديمقراطية [46] في عام 2019 أن 75 في المائة من العراقيين لا يعتقدون أن البلد يسير في الاتجاه الصحيح. في تقريرهم لعام 2021، أشاروا إلى أن هناك "استياء شديد وتيار خفي من الشكوك حول السياسيين والعملية السياسية بشكل عام... أعرب الكثير من الناس عن اعتقادهم بأن الانتخابات ستكون فاسدة وغير ذات مصداقية، أو أن النتائج ستكون مشبوهة " [47]

على الرغم من الانخفاض النسبي في العنف مقارنة بالانتخابات السابقة، إلا أن إقبال الناخبين خلال انتخابات تشرين الاول 2021 سجل أدنى مستوى له على الإطلاق، حيث بلغ 43 في المائة فقط، مما يعكس استمرار انعدام الثقة في الأنظمة الانتخابية والسياسية في البلاد.

أدت عملية تشكيل الحكومة المطولة التي أعقبت انتخابات تشرين الاول 2021، والتي أجريت ردًا على احتجاجات شعبية واسعة النطاق قبل عامين، إلى تفاقم انعدام الثقة في النخبة السياسية. في هذا السياق، كانت هناك احتجاجات محدودة على وجه التحديد ضد عدم وجود حكومة والتي قد تزداد، في حين أن المخاوف من الفساد وارتفاع الأسعار ونقص الوظائف والبنية التحتية السيئة قد تؤدي إلى مزيد من الاحتجاجات خلال صيف عام 2022.

4.1.02 اللامركزية

تم تسليط الضوء على اللامركزية في خطة التنمية الوطنية العراقية باعتبارها واحدة من سبع أولويات أساسية "للحكم الرشيد". ونصت المادة 116 من الدستور على أن جمهورية العراق دولة اتحادية لامركزية. ومع ذلك، لا تزال قضية اللامركزية غامضة. والأمر معقد بسبب حقيقة أن العراق لديه أربعة مستويات من الحكومة الرسمية. [48]

ويُنظر إلى اللامركزية على أنها تهديد للوحدة الوطنية والهوية. بالإضافة إلى ذلك، لا توجد تعريفات قانونية للسلطات والاختصاصات المرتبطة بكل مستوى من مستويات الحكومة و / أو توفير آليات تسوية المنازعات. على الرغم من أن المادة 116 تصف الأقاليم والمحافظات بأنها "لامركزية"، فإن المادة 122 تعرف هذه اللامركزية بأنها "إدارية"، مما يحد من قدراتها ونطاق عملها.

ويحتاج العاملون في المجال الإنساني والإنمائي إلى مجموعات متعددة من التراخيص من مختلف السلطات، مما يتسبب في تأخير تقديم الخدمات. ويشار إلى هذا أحيانًا باسم "الإدارة اللامركزية"، مما يعني أن الحكومة المركزية تقوم فقط بنقل السلطة إلى وحدة إدارية على المستوى المحلي، بدلاً من "نقل" السلطة فعليًا إلى الكيانات دون الوطنية. وهذا يسمح للحكومة المركزية بالسيطرة على الإدارة وتقديم الخدمات على مستوى المحافظات والاقضية.[49]

4.1.03 اصلاح الادارة العامة

تشمل التحديات المتعلقة بالنفقات الميزانيات المصممة بشكل غير كافٍ والتي تزيد من فاتورة الأجور المتضخمة أصلاً، مع نقص تمويل الإنفاق الحرج لرأس المال البشري. وأدى الانخفاض في

---

[46] ،. المعهد الديمقراطي الوطني استطلاع 2021 و2019 :تحسين التماسك الاجتماعي ، لكن العراقيين لا يزالون غير راضين عن الحكومة. متاح على https://www.ndi.org/sites/default/files/NDI%20Poll%20-%20July%202019%20%28English%29.pdf و https://www.ndi.org/sites/default /files/NDI%20Iraq%20-%20Political%20Distrust%20Research%20Report%20FINAL%20_EN.pdf

[47] نفس المصدر

[48] المستويات هي: مركزي / اتحادي، محافظة، ناحية، ونواحي. تتكون الحكومة المركزية من 36 وزارة وهيئة دستورية وهيئات مستقلة ووكالات حكومية مركزية وعدة هيئات.

[49] المولوي، أ.، 2018. عمل الفيدرالية في العراق: منظور نقدي. مدونة LSE Middle East Center [مدونة] 11 مارس. متاح على https://blogs.lse.ac.uk/mec/2018/03/11/functioning-federalism-in-iraq-a-critical-perspective/ ؛Siegle ، J. and O'Mahony ، P.، 2005 .تقييم مزايا اللامركزية كاستراتيجية لتخفيف الصراع. واشنطن العاصمة: بدائل التنمية المتاحة على https://africacenter.org/wp-content/uploads/2016/02/Assessing-the-Merits-of-Decentralization-as-a-Conflict-Mitigation-Strategy.pdf

أسعار النفط وجائحة كورونا في أوائل عام 2020 إلى زيادة العجز العام بشكل كبير، مما أدى إلى الحاجة إلى إصلاحات نظام الإدارة المالية.

يتم تنفيذ معظم الوظائف المالية والإدارية من قبل الوزارات المركزية التي، من الناحية النظرية، تفوض السلطة إلى المديريات الموجودة في كل محافظة، والتي بدورها من المفترض أن تفوض إلى الدوائر في الأقضية والنواحي. والنتيجة، مع ذلك، هي تداخل في وظائف وصلاحيات واختصاصات مختلف الوزارات والوحدات الإدارية. وتشمل العوامل المساهمة في التحديات ما يلي:

1. عدم وجود نظم مناسبة لجمع البيانات وتحليلها.
2. تخطيط السياسات غير متسق.
3. سوء الإدارة المالية.
4. عدم وجود آليات للرصد والتقييم.

وقد أدت هذه التحديات إلى الإفراط في توظيف الموظفين العموميين، وتضخم النفقات العامة وتباطؤ الإجراءات البيروقراطية. إن المحاولات التي قامت بها الحكومات المتعاقبة لمواجهة هذه التحديات قد أعاقها إلى حد كبير الافتقار إلى الإرادة السياسية لتنفيذ الإصلاحات الإدارية المطلوبة. وتم تناول الكثير من الإصلاحات المطلوبة في الورقة البيضاء للإصلاح الاقتصادي والمالي الذي قدمته حكومة رئيس الوزراء الكاظمي في تشرين الاول 2020. ومع ذلك، لا تزال خطط التنفيذ غامضة.

4.1.04 اصلاح القطاع الأمني

البيئة الأمنية في العراق معقدة وصعبة. يعد إصلاح قطاع الأمن أمرًا حاسمًا لجهود تحقيق الاستقرار والسلام على المدى الطويل. إن تعزيز الأمن والعدالة هما مفتاح انتقال البلاد إلى الاستقرار على المدى الطويل.

هناك العديد من الثغرات التي يتعين معالجتها، مثل الإصلاح القضائي والقانوني، والخدمات الإصلاحية وتحسين المساواة بين الجنسين في خدمات الأمن العام الأساسية مثل الشرطة المحلية. وتشمل التحديات الأكثر إلحاحًا ما يلي:

- عجز الحكومة عن توحيد قوات الحشد الشعبي والميليشيات الأخرى والسيطرة عليها.
- نقص التنسيق والقدرات داخل وبين الأمن والعدالة.
- استمرار وجود و / أو عودة ظهور داعش.
- عدم كفاءة تقديم الخدمات وتأخرها بسبب تدمير البنية التحتية.
- الافتقار إلى تنمية القدرات الكافية للأمن والعدالة في معظم المحافظات. [50]
- بطء عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة العامة بسبب عدم الاستقرار السياسي المتكرر.

وبينما تم إحراز تقدم في إعادة بناء المناطق المحررة، فإن هذه الجهود غالبًا ما تتقوض بسبب الافتقار إلى خدمات أمنية وقضائية خاضعة للمساءلة وشفافة. إن إصلاح قطاعي الأمن والعدالة واستعادة سيادة القانون أمران أساسيان لتحقيق الاستقرار والسلام على المدى القصير والطويل. وينبغي إشراك الجهات الأمنية الحكومية وغير الحكومية في جهود الإصلاح، مع التركيز على مساءلة الجهات الأمنية عن أي تجاوزات.[51]

4.1.05 إصلاح البنى التحتية

قدَّر البنك الدولي حجم الدمار الناجم عن الحرب ضد داعش بنحو 88 مليار دولار قبل مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق 2018. ولعدة أسباب، لم تتحقق سوى القليل جدًا من التعهدات من مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق، مما يجعل هذا مصدرًا غير محتمل لدعم إعادة الإعمار في المستقبل.

في غضون ذلك، يمكن للعراق استخدام عائدات ثروته النفطية الجديدة لإصلاح أو استبدال هذه البنية التحتية المتضررة، لكن تنفيذ الميزانية للإنفاق غير النفطي، بما في ذلك إعادة الإعمار، بلغ 18 في المائة، وهي نسبة غير كافية. وفي مطلع عام 2022، أعلنت وزارة التخطيط أنه لن تكون هناك مشاريع استثمارية إضافية جديدة تضاف إلى قائمة الانتظار الطويلة للمشاريع غير المكتملة. هناك

[50] وتجدر الإشارة إلى التدريب على القيادة الذي قدمته هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام 2019 إلى 150 قاضيًا ومدعيًا عامًا من جميع المحافظات.

51 مراقبة حقوق الانسان، 2017. عدالة معيبة: المحاسبة على جرائم داعش في العراق. متوفر على https://www.hrw.org/report/2017/12/05/flawed-justice/accountability-isis-crimes-iraq.

أيضًا تحديات نظامية للحوكمة تواجه إعادة بناء وتجديد البنية التحتية مثل سوء الإدارة والفساد. [52]

يجب معالجة إعادة الإعمار والترميم الفوريين، لا سيما البنية التحتية الحيوية لتقديم الخدمات الأساسية والأنشطة الاقتصادية. أحد النماذج هو نجاح مرفق تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحقيق الاستقرار، الذي، بحلول كانون الأول، 2021 ، أكمل 3060 مشروعًا في المناطق المحررة ، بما في ذلك في قطاعات الكهرباء والتعليم والصحة وسبل العيش والبلديات والنقل والصرف الصحي والمياه بتكلفة تزيد عن مليار دولار.

4.1.06 حاجات الاسكان

يعاني العراق من نقص كبير في المساكن لسنوات عديدة. وأدت الهجرة الواسعة النطاق من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، والناجمة عن العنف الطائفي ونقص فرص كسب العيش، إلى جانب النمو الحضري السكني المنخفض الكثافة عادةً، إلى تفاقم النقص في الأراضي الميسورة التكلفة للإسكان في المناطق الحضرية، وأدى إلى ارتفاع أسعار الإيجارات والعقارات. بالإضافة إلى النقص في المساكن البالغ 2 مليون الذي تم ذكره في عام 2016، قدر البنك الدولي أن الصراع المسلح مع داعش أدى إلى خسارة 138000 مبنى سكني. وبالجمع بين إرث النقص والدمار، تشير التقديرات إلى أن قطاع الإسكان سيحتاج إلى استثمارات تقارب 17.4 مليار دولار.

بالإضافة إلى النقص في المساكن، فإن أنظمة وإجراءات الإدارة المعقدة لتخصيص الأراضي لأغراض الإسكان، ومحدودية قروض الإسكان، والخطط الرئيسية القديمة للمدن الكبرى تؤدي إلى انتشار عشوائي للمناطق العشوائية والمناطق التي تعاني من نقص الخدمات.

وتتطلب تلبية احتياجات الإسكان في عراق ما بعد النزاع اتباع نهج قائم على المنطقة، ومتعدد القطاعات، وتشاركي وشامل. وتقترح الاستراتيجية المؤقتة لوكالات التنمية والمنظمات غير الحكومية الاستمرار في تلبية احتياجات سكان المساكن المتضررة جزئيًا والتي يمكن إصلاحها بسرعة. وعلى المدى المتوسط (من سنتين إلى خمس سنوات)، يجب على الحكومة وضع استراتيجية مفصلة لكيفية إعادة بناء المنازل المدمرة، بالشراكة مع القطاع الخاص والبنوك التجارية.

4.1.07 الثغرات التعليمية

أدت جائحة كورونا إلى التسبب في فقدان أكثر من 11 مليون طفل، وخلال 25 أسبوعًا، لإمكانية الوصول إلى التعليم وجهًا لوجه بين عامي 2020 و2021 (تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء). وعلى الرغم من إدخال مناهج التعلم البديلة، إلا أن الكثير من الطلاب الذين ليس لديهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت لا يمكنهم الاستفادة.

ولضمان استمرار التعلم للأطفال في سن المدرسة، دعمت وكالات الأمم المتحدة وزارة التربية الاتحادية في إنتاج وبث محاضرات بالفيديو للمناهج الدراسية غير المكتملة من خلال قناة التعليم التلفزيونية. كما دعموا وزارة التربية في حكومة إقليم كردستان من خلال تحسين قدرة الخوادم لإطلاق منصة جديدة للتعلم الإلكتروني، EWANE – علاوة على ذلك، تدعم اليونيسف إضفاء الطابع المؤسسي على الأساليب المبتكرة وتعزيز جودة التعلم عن بعد من خلال بناء مهارات المعلمين في التدريس الالكتروني.

علاوة على ذلك، لمعالجة التأثير النفسي لجائحة كورونا، قدمت وكالات الأمم المتحدة جلسات دعم نفسي اجتماعي عبر الإنترنت لمساعدة الطلاب على تطوير وتحسين مهارات التأقلم وزيادة القدرة على التكيف.

وتنفق الحكومة حاليًا ما متوسطه 9٪ فقط من الإنفاق الحكومي العام و3.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي على التعليم، وهو أقل بكثير من المعايير الدولية والإقليمية التي تبلغ 15–20٪ من الانفاق الحكومي العام، و4–6٪ من الناتج المحلي الإجمالي. علاوة على ذلك، هناك نقص و/أو عدم كفاءة في تخصيص أعضاء هيئة التدريس، والكتب المدرسية، والمواد التعليمية، ونظام معلومات إدارة التعليم الموثوق به لدعم التخطيط قيد التطوير.

4.1.08 انعدام الأمن الغذائي

على الرغم من وضعها كدولة ذات دخل متوسط أعلى، إلا أن الأزمات والصراعات المتعددة التي شهدها العراق على مدى العقدين الماضيين، بما في ذلك التقلبات المناخية الشديدة، أدت إلى زيادة الأمن الغذائي في العراق.

---

[52] الخطيب، .ل، 2018. الآفاق الاقتصادية لتشكيل ما بعد الحكومة في العراق. متاح على https://research.sharqforum.org/2018/10/24/iraqs-post-government-formation-economic-outlook/.

من أهم العوامل الدافعة لانعدام الأمن الغذائي وجود أكثر من مليون عراقي لا يزالون نازحين منذ عام 2017. وفقًا استعراض عام للاحتياجات الإنسانية والتي نُشر في آذار 2022، يواجه حوالي 740.000 نازح وعائد تحديات في تلبية احتياجاتهم الغذائية اليومية، مما أدى إلى في استهلاك الغذاء السيئ، والجوع الأسري، وإنفاق نسبة عالية من الدخل على الإنفاق الغذائي والاعتماد على استراتيجيات التكيف السلبية. ومن بين هؤلاء، هناك 224000 شخص في حاجة ماسة ويحتاجون إلى مساعدة فورية. ومقارنة بعام 2021، يُعزى انخفاض الاحتياجات الماسة بنسبة 48 في المائة بشكل أساسي إلى إغلاق المخيمات في العراق الاتحادي، مما أدى إلى انخفاض عدد النازحين داخل المخيمات الذين يعتمدون على المساعدة الإنسانية لتلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية. بالإضافة إلى ذلك، أدى تخفيف قيود الحركة المتعلقة بجائحة كورونا إلى تحسين الوصول إلى سبل العيش التي حسنت بطريقة ما انعدام الأمن الغذائي المؤقت الذي تسببت به جائحة كورونا.

يستضيف العراق أيضًا 257،974 لاجئًا من سوريا (مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في العراق، 2022). ويعيش جميع اللاجئين السوريين تقريبًا في إقليم كردستان العراق، ولا سيما في محافظات أربيل (50.5٪) ودهوك (33.3٪) والسليمانية (12.9٪). وفقًا للخطة الإقليمية للاجئين والقدرة على التكيف) الفصل القطري للعراق 22/2021، يجب أيضًا تضمين حوالي 231،938 شخصًا من المجتمعات المضيفة المتأثرة في التخطيط الشامل للاستجابة للاجئين.

وأدى انخفاض قيمة الدينار العراقي في كانون الأول 2020 وزيادة أسعار المواد الغذائية وغير الغذائية الأساسية إلى تآكل القوة الشرائية لأفقر شريحة. علاوة على ذلك، أدى هطول الأمطار المتفرقة وعدم كفاية هطول الأمطار خلال موسم المحاصيل (2020–2021) في المحافظات الشمالية خاصة فشل المحاصيل في مناطق العودة، وما تلاه من خسارة في الدخل، أدى إلى اعتماد استراتيجيات مواجهة سلبية، لا سيما بين النازحين والعائدين خارج المخيمات. علاوة على ذلك، أدت ندرة المياه إلى انخفاض مساحة المحاصيل إلى 50 في المائة لموسم 2021–22. وتؤثر الزيادة في الأسعار وانخفاض الإنتاج على الأمن الغذائي على مستوى الأسرة. لذلك، لا تزال احتياجات السكان المعرضين للخطر قائمة، حيث لا تزال استراتيجيات التكيف السلبية قيد الاستخدام. وأدى انخفاض الغلّة إلى زيادة فاتورة الاستيراد الحكومية. كما أثرت أزمة الغذاء / الطاقة العالمية الأخيرة بسبب عدم توفر مدخلات الطاقة / الزراعة الاوكرانية والروسية على البلدان المستوردة للغذاء مثل العراق.

وفقًا لتقديرات الفقر الأخيرة للاستعراض الوطني الطوعي الثاني للعراق حول إنجازات أهداف التنمية المستدامة[53] التي أجراها الجهاز المركزي للإحصاء في عام 2021، ارتفع معدل الفقر في العراق من 20.7٪ في عام 2018 إلى 31.7٪ في عام 2020 بسبب جائحة كورونا. وفي عام 2021، تحسن الوضع بشكل طفيف إلى 12.27 مليون (29.6 في المائة) من العراقيين تحت خط الفقر. ومعدلات الفقر أعلى في المحافظات الجنوبية.

كما أدى انخفاض هطول الأمطار، وزيادة ملوحة المياه والتربة، والأوضاع الشبيهة بالجفاف، وارتفاع درجة الحرارة إلى تفاقم سبل عيش السكان المعرضين للخطر. وأدت الزيادة في أسعار المواد الغذائية وعدم القدرة على تحمل تكاليف الغذاء إلى إجبار الأسر الضعيفة على الانتقال إلى مواقع حضرية بحثًا عن سبل العيش القائمة على عمل / غير زراعي. وقد واجهت الأسر تحديات في استراتيجيات المواجهة المتعلقة بالعمل في وظائف متعددة أو بديلة وإعادة التوطين، ونقص المهارات للعثور على وظيفة مناسبة، والقيود المالية لاكتساب مهارات قابلة للتوظيف. ويؤدي ذلك إلى ضعف كمية وجودة استهلاك الغذاء من قبل الأسرة وتعرض الأمن الغذائي للخطر.

ومن المتوقع أن يكون للحرب في أوكرانيا تأثير كبير على تطور الأسعار العالمية للطاقة والسلع الغذائية. ومع ذلك، نظرًا لأن الحكومة تربح من ارتفاع أسعار النفط، فمن المحتمل في الوقت الحالي تعويض ارتفاع أسعار المدخلات الزراعية والواردات الغذائية. كما تعمل على زيادة الاحتياطيات الغذائية الاستراتيجية، وتوسيع شبكات الضمان الاجتماعي، وتخفيض الرسوم الجمركية على المواد الغذائية ومواد البناء والمواد الاستهلاكية. لسوء الحظ، لن تكون هذه الإجراءات كافية لحماية النازحين والعائدين والأسر العراقية الفقيرة والمزارعين والمشاريع الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة الزراعية التي لا تغطيها إعانات الدولة (الماشية والخضروات وما إلى ذلك)؛ والعمال غير النظاميين والعارضين.

4.1.09احتياجات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية

هناك أكثر من 1.6 مليون شخص في جميع أنحاء العراق في حاجة ماسة إلى الوصول المستدام والعادل إلى خدمات المياه

---

53 https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/279412021_VNR_Report_Iraq.pdf

والصرف الصحي والنظافة الصحية المأمونة والمناسبة. ومن هؤلاء، 52 في المائة من النساء، و 47 في المائة من الأطفال، و 4 في المائة من كبار السن. كما أن النزوح المطول من المنازل والمناطق الاصلية يمكن أن يزيد من مستويات الضعف الموجودة لدى السكان. [54]

وشهد قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية أضرارا كبيرة بلغت 1.6 تريليون دينار عراقي. [55] وعلى الرغم من جهود إعادة التأهيل التي تبذلها العديد من وكالات التنمية الحكومية والدولية، إلا أن الجزء الأكبر من البنية التحتية لا يزال يعاني من أضرار جزئية أو كلية. ويؤثر الضرر الواسع النطاق للأصول بشكل كبير على وظائفها في المدن والمحافظات، مما يؤثر على الاستخدام اليومي للأسر وخدمة المياه.

وفقًا لتقرير المسح العنقودي متعدد المؤشرات لعام 2018، فإن 85.7 في المائة من الأسر في جميع المحافظات لديها إمكانية الوصول إلى خدمات المياه الأساسية. ومع ذلك، فإن 40 في المائة فقط لديهم إمكانية الوصول إلى المياه المدارة بأمان وحوالي 23 في المائة على خدمات الصرف الصحي المدارة بأمان.

ضعف وعدم استقرار الطاقة الكهربائية اللازمة للعمليات؛ قلة وعي المواطن بالحفاظ، والتعديات على الشبكة إلى جانب عدم كفاية الكادر الفني والإداري هي التحديات الرئيسية التي تواجه قطاع المياه

البنية التحتية الحالية للمياه والصرف الصحي في العراق، بما في ذلك محطات المعالجة وشبكات الأنابيب، في حالة سيئة إلى حد كبير. وتعد التعديات على شبكات الصرف الصحي ومياه الأمطار، ونقص الوعي وسوء استخدام شبكات الصرف الصحي، وندرة وعدم استقرار الطاقة الكهربائية اللازمة لمحطات الضخ من التحديات الرئيسية التي تواجه قطاع الصرف الصحي.

كانت سياسات وممارسات السلطات العراقية منذ الثمانينيات السبب الرئيسي لتدهور جودة مياه النهر، ولكن هناك أيضًا عوامل أخرى. فقد أثرت مشاريع بناء السدود في إيران وسوريا وتركيا على تدفق المياه إلى نهري دجلة والفرات. [56] في الوقت نفسه، تقوم السلطات المحلية والأفراد والشركات بإلقاء المزيد من النفايات الصناعية والزراعية والبشرية في الأنهار. [57] غالبًا ما لا تستطيع أنظمة المياه والصرف الصحي والنظافة العامة في المجتمع التي تعاني من ضغوط كبيرة أن تتعامل مع العبء الإضافي الناجم عن السكان النازحين، لا سيما إذا كان هناك ضرر للبنية التحتية.

4.1.10 انقطاعات التيار الكهربائي

يعد عدم كفاية الإمداد بالكهرباء أحد أهم الاهتمامات في العراق، حيث يؤثر سلبًا على الحياة اليومية والتنمية الوطنية والنمو الاقتصادي وتجديد القطاع الخاص وخلق فرص العمل. وقبل ظهور داعش، عانى قطاع الكهرباء في البلاد من سلسلة من التحديات المتزامنة والمعقدة بعد سنوات من العقوبات والنزاع، لم تكن الاستثمارات في إعادة الإعمار وإعادة التأهيل والتوسع في البنية التحتية للتوليد والنقل والتوزيع كافية لمواجهة الطلب المتزايد، مما أدى إلى شبكة كهرباء وطنية متداعية وضعف موثوقية الإمداد.

وأجبرت هذه المشكلة المزمنة في إمدادات الطاقة الكهربائية الناس إما على شراء مولدات منزلية خاصة بهم أو اللجوء إلى مولدات الأحياء التي يملكها ويشغلها القطاع الخاص، مع ارتفاع تكاليف الإمداد والضوضاء الكبيرة وتلوث الهواء. ويتقاضى أصحاب المولدات الخاصة حوالي 0.4 دولار / كيلوواط ساعة [58] للسكان المستهلكين.

---

[54] نظرة عامة على الاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية 2019.

[55] البنك الدولي، 2018. إعادة إعمار العراق والاستثمار: تقييم الأضرار والاحتياجات في المحافظات المتضررة. متوفر على

http://documents1.worldbank.org/curated/en/600181520000498420/pdf/123631-REVISED-Iraq-Reconstruction-and-Investment-Part-2-Damage-and-Needs-Assessment-of-Affected-Governorates.pdf

[56] منظمة مراقبة حقوق الانسان. فشل العراق في إدارة أزمة المياه، تموز 2019. متوفر على https://www.hrw.org/news/2019/07/22/iraq-water-crisis-basra#:~:text=Basra%20is%20Thirsty&text=The%20128%2Dpage%20report%2C%20%E2%80%9C,outbreaks%20and%20continued%20economic%20hardship.

[57] نذير الأنصاري، السياسة المائية لحوضي دجلة والفرات، هندسة، 2016.

[58] وثيقة البنك الدولي الخاصة بتقييم مشروع قرض مقترح بمبلغ 200 مليون دولار لجمهورية العراق لمشروع إعادة بناء وتحسين خدمات الكهرباء في 19 نيسان 2019. متوفر على

http://documents.worldbank.org/curated/en/504001557108087756/pdf/Iraq-Electricity-Services-Reconstruction-and-Enhancement-Project.pdf.

4.1.11 التلوث بالذخائر المتفجرة

العراق أحد أكثر البلدان المتضررة من الذخائر المتفجرة في العالم مع ما يقرب من 2850 كيلومتر مربع من الأراضي الملوثة المسجلة. ويشمل ذلك التلوث بالألغام والذخائر العنقودية والعبوات الناسفة وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب. وقد تُرك هذا التلوث في أعقاب الصراعات بما في ذلك حرب 1980–1988 مع إيران، وحرب الخليج عام 1991، وغزو التحالف بقيادة الولايات المتحدة في عام 2003، والصراع مع داعش بين 2014–2017. وتلعب مكافحة الألغام دوراً محورياً في تمكين جهود الاستقرار وإعادة الإعمار والتنمية في العراق، وتحديداً: استئناف الخدمات الأساسية. المساهمة في التنمية الزراعية والاقتصادية؛ السماح بالعودة الآمنة للنازحين إلى مناطقهم الاصلية ومنع الحصول على المكونات لإنتاج عبوات ناسفة جديدة.

وبين عامي 2016 و2021، ساهمت جهود الأمم المتحدة في العراق في تطهير 15،876،252 مترًا مربعًا وإزالة أكثر من 76،030 عنصرًا من الذخائر المتفجرة، بما في ذلك أكثر من 1،485 عبوة ناسفة، و2637 عبوة ناسفة رئيسية، و2،772 عبوة ناسفة تعمل بالضحية، و1،370 مكوناً متفجرًا، و1229 حزامًا / سترة ناسفة، 66294 من المتفجرات من مخلفات الحرب و243 لغم أرضي. وقامت الأمم المتحدة بمسح 2744 وتطهير 1،869 موقعًا للبنية التحتية، بما في ذلك المستشفيات والجسور والمدارس والوحدات السكنية ومعالجة المياه ومحطات الطاقة التي كانت ملوثة سابقًا بكميات غير مسبوقة من المواد المتفجرة. ومع ذلك، على الرغم من هذه الإنجازات، لا تزال المواد المتفجرة تعيق جهود إعادة الإعمار وتعيق استعادة سبل العيش، بما في ذلك في المراكز الحضرية والمناطق السكنية والزراعية، وتواصل ردع الناس عن العودة إلى ديارهم.

وأشار حوالي 13 بالمائة من النازحين في المخيمات و7 بالمائة من النازحين خارج المخيمات إلى وجود المتفجرات كأحد الأسباب الرئيسية لعدم نيتهم العودة إلى مناطقهم الأصلية. [59] ويواجه العائدون عقبات مختلفة لإعادة الاندماج في مناطق العودة، بما في ذلك تلك المتعلقة بسلامتهم وحصولهم على الاحتياجات الأساسية. في تقرير المنظمة الدولية للهجرة، ارتفع عدد الأسر العائدة التي تعيش في مواقع لديها مخاوف من المواد المتفجرة من 43،437 (تشرين الاول 2020) إلى 52،095 (أيلول 2021)، مما يشير إلى مدى قلق العائدين من المخاطر المتصورة. [60]

4.1.12 تدمير التراث الثقافي المشترك

خلال احتلاله، نفذ داعش برنامجًا منهجيًا لتحطيم الأيقونات شهد تدمير عدد لا يحصى من المواقع الثقافية والدينية. وكانت مدينة الموصل التي كانت ذات يوم متنوعة ومتعددة الثقافات قد تأثرت بشكل خاص. على مدى أربع سنوات، تحول أكثر من 80٪ من المدينة القديمة إلى أنقاض متراكمة. وقد حرم هذا التدمير المجتمعات المحلية من أماكن العبادة والتبادل الثقافي والثقة المجتمعية والحوار والتماسك الاجتماعي.

وبدأ ترميم وإعادة تأهيل التراث الثقافي، بما في ذلك التراث الديني، في مدينة الموصل القديمة في عام 2019 ببعض المعالم التاريخية و120 منزلاً تاريخياً. وتم حتى الآن استعادة أكثر من 7218 قطعة تاريخية. كما تم الانتهاء تقريبًا من إعادة تأهيل 44 منزلًا تراثيًا، وقد تم بالفعل تسليم غالبيتها إلى أصحابها، بينما يجري العمل على إعادة تأهيل 75 منزلًا إضافيًا إلى جانب إعادة الإعمار في جميع المعالم المستهدفة.

إعادة تأهيل التراث هو تدخل متعدد الوجوه يتجاوز إعادة البناء المادي للمعالم التي تشمل أنشطة لدعم إحياء الحياة الثقافية في الموصل، مثل المهرجانات الموسيقية والمعارض الفنية وصناعة الأفلام ودعم الصناعات الثقافية والإبداعية، كوسيلة لاستعادة الثقة المتبادلة والتماسك الاجتماعي والحفاظ على التراث الثقافي العراقي للأجيال القادمة.

كما هناك حاجة أيضًا إلى دعم الجهات المعنية العراقية في تنفيذ الاتفاقيات الثقافية التي صادق عليها العراق مثل اتفاقية التراث العالمي لعام 1972، اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي لعام 2003، واتفاقية 1970 لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة.

4.1.13 تفشي الفساد

من المطالب المتكررة للتظاهرات الشبابية إنهاء الفساد والتعيينات الوظيفية على أساس الجدارة. واحتل العراق المرتبة 157 من أصل 180 على مؤشر مدركات الفساد لعام 2021 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، والذي يصنف الدول على أساس المؤشرات التي تقيس انتشار الفساد السياسي والاقتصادي والإداري داخل مؤسساتها المختلفة.

وأفادت منظمة الشفافية الدولية أن حجم الأموال العامة المنهوبة منذ عام 2003 يصل إلى 300 مليار دولار. كما لم يتم تنفيذ حوالي 5000 مشروع بسبب سوء التخطيط، في وقت كانت البلاد

[59] تقييم الاحتياجات متعددة المجموعات، مبادرة ريتش، 2021

[60] عقبات إعادة إدماج العائدين في العراق: تقرير العلاقات الأمنية والاجتماعية، 2022

تمر بأزمة ديون داخلية وخارجية استنزفت اقتصادها رغم ثروتها المادية والبشرية.

وعلى الرغم من أن البلاد لديها ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم، إلا أن هذا الفساد تسبب في أزمة اقتصادية واجتماعية مطولة حيث يعاني الكثير من العراقيين من ارتفاع معدلات البطالة وضعف الخدمات العامة والفقر المدقع.

وفي آذار 2008، انضم العراق إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. [61] وشجع تقرير المراجعة الأول لاتفاقية مكافحة الفساد سلطات مكافحة الفساد على سن قوانين تتعلق بالأحكام الإلزامية للاتفاقية، بما في ذلك القوانين المتعلقة بالرشوة الفعلية للموظفين العموميين الخارجيين، وعرقلة سير العدالة، ومصادرة الممتلكات المحولة والمختلطة. كما حث التقرير الدولة على النظر في سن قوانين تتعلق بأحكام اتفاقية مكافحة الفساد بشأن المتاجرة بالنفوذ والرشوة في القطاع الخاص وإساءة استخدام الوظائف واختلاس الممتلكات في القطاع الخاص والمشاركة والشروع (من حيث التحضير لارتكاب جريمة)، وحماية الشهود والمبلغين، والتعاون مع سلطات تنفيذ القانون وهيئة النزاهة.

وهيئة النزاهة هي الهيئة الرئيسية لمكافحة الفساد في العراق، وهي مكلفة بالكشف عن قضايا الفساد والتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها، بما في ذلك تلك التي يحيلها ديوان الرقابة المالية والمفتشون العموميون لمزيد من التحقيقات الجنائية. كما تم تكليف لجنة التحقيق بالعمل على منع الفساد والتأكد من تطبيق التدابير الوقائية المناسبة في القطاعين العام والخاص.

ونصت المادة 10 من قانون هيئة النزاهة على إنشاء لجنة مكلفة باسترداد الأصول المسروقة. [62] ومع ذلك، لم يتم إنجاز الكثير في هذا المجال حتى الآن بسبب نقص القدرات الفنية المتخصصة. ويمتلك العراق إطارًا محليًا قويًا لتمكين تقييد الأصول ومصادرتها، بما في ذلك أحكام لتجميد الأصول ومصادرتها غيابيًا. ويبدو أن إطار تسهيل التعاون الدولي لاستعادة عائدات الفساد أقل تطوراً.

ان كبار المسؤولين العموميين في العراق ملزمون بموجب القانون بتقديم كشف سنوي بالأصول إلى لجنة التحقيق؛ ومع ذلك، فإن معدلات التقديم منخفضة للغاية، ولم تضع لجنة التحقيق آليات واضحة لموظفي لجنة التحقيق لمراقبة عمليات الكشف عن الأصول والتحقق منها.

وكالفساد، فإن غسيل الأموال منتشر في العراق. ويعتمد الاقتصاد العراقي بشكل أساسي على النقد. وبالتالي، لا تدخل العديد من المعاملات المالية إلى النظام المصرفي، مما يوفر فرصًا لكسب أموال غير مشروعة، بما في ذلك الأنشطة الإجرامية التي لا يتم اكتشافها. إن استخدام تقنيات التحليل المالي التقليدية الورقية والقدرات غير الكافية لإعداد التقارير المالية وغير المالية يزيد من تعقيد اكتشاف وتعقب غسل الأموال، بما في ذلك قضايا تمويل الإرهاب.

وفي الآونة الأخيرة، بُذلت جهود كبيرة لتعزيز الإطار القانوني والتنظيمي لمكافحة غسيل الأموال، مع بعض النتائج الإيجابية. على سبيل المثال، لم يعد العراق خاضعًا لعمليات مكافحة غسيل الأموال العالمية المستمرة التابعة لمجموعة العمل المالي وعملية الامتثال لمكافحة تمويل الإرهاب. [63] ولاتزال التعديلات غير كافية لمكافحة غسل الأموال بشكل فعال وهناك حاجة إلى مزيد من التحسينات.

والكيان الأساسي المكلف بمكافحة غسل الأموال هو مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنك المركزي العراقي. ولا يزال مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يعالج تقارير المعاملات المشبوهة يدويًا، مما يؤخر الوقت والجهود التي يبذلها المحللون الماليون. لذلك، هناك حاجة إلى التحول نحو نظام تحليل ذكي قوي وقاعدة بيانات متكاملة تسمح بالاستلام المباشر لتقارير المعاملات المشبوهة التي تقوم بها الكيانات المبلغة وباستخدام ميزات إلكترونية متقدمة.

14.1.4 الإصلاح القضائي

---

[61] تغطي هذه الاتفاقية، وهي الوثيقة الدولية الأولى والوحيدة الملزمة قانونًا لمكافحة الفساد والتي تتمتع بطابع إلزامي للعديد من أحكامها، خمسة مجالات رئيسية: التدابير الوقائية للفساد؛ التجريم وإنفاذ القانون؛ التعاون الدولي؛ استرداد الموجودات؛ والمساعدة الفنية وتبادل المعلومات.

[62] قانون هيئة النزاهة متوفر على http://ar.parliament.iq/2011/09/24/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B2%D8%A7%D9%87%D8%A9/.

[63] تحسين الامتثال العالمي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: عملية مستمرة 29 حزيران 2018. متوفر على https://www.fatf-gafi.org/fr/publications/juridictions-haut-risques-et-sous-surveillance/documents/fatf-compliance-june-2018.html?hf=10&b=0&s=desc(fatf_releasedate).

ينص الفصل الثالث من دستور عام 2005 على شروط واضحة للسلطة القضائية، لاسيما في المادتين 87 و88 منه. وعلى الرغم من ذلك، فإن السلطة القضائية تكافح من أجل الحفاظ على الاستقلال التام. ان الحصول على المعلومات من المحاكم محدود ويواجه القضاة ضغوطاً، بما في ذلك تهديدات سياسية وشخصية. وتحتاج القضايا الكثيرة المتراكمة في المحاكم وسوء التوثيق ونظم الأرشفة إلى حلول تفضي إلى إقامة العدل. ولم تدمج الصكوك الدولية المصادق عليها تماماً في التشريعات، والتي تؤثر بدورها على النظام القانوني والهيكل المؤسساتي، بما في ذلك إمكانية الحصول على المساعدة القانونية المجانية.

ويتأثر إنفاذ القانون سلباً بالعوامل التي تقوض استقلال السلطة القضائية ومفوضية النزاهة وإفلات الجهات الفاعلة غير الحكومية من العقاب، بما في ذلك المجموعات شبه المسلحة. ان العوامل التي تعيق الأداء السليم للسلطة القضائية توفر أرضية خصبة لاستمرار الفساد. وهناك حاجة ايضاً الى المزيد من بناء القدرات في القطاع القضائي لتمكينه بصورة أفضل عند التعامل مع محاكمات تنظيم داعش. ويبقى استعادة ثقة الجمهور في سيادة القانون والمؤسسات القضائية الأساس الذي لا غنى عنه لتحقيق السلام والإستقرار والتنمية في العراق.

15.1.4 المراهقون والشباب

وتوفر التغيرات التي طرأت على هيكل أعمار السكان في العراق فرصة تاريخية للاستثمار في رأس المال البشري وحقوق الشباب وضمان عائد ديمغرافي. إلا أن الشباب في العراق، من الفتيات والفتيان على السواء، يواجهون عقبات كبيرة في انتقالهم إلى سن الرشد.

ويمثل الأطفال حالياً 48% من نسبة السكان، بينما تبلغ نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم 15–24 20%. وتبلغ نسبة المراهقين الذين تبلغ أعمارهم أقل من 15 عاماً حوالي 43% (8 ملايين) من نسبة السكان. وتبلغ نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 10 أعوام و24 عاماً 31% من نسبة السكان[64] . ومن المتوقع ان يصل عدد المراهقين والشباب العراقيين الى 16.4 مليون شخص بحلول عام 2030 – (31% من العدد الكلي للسكان)، و23 مليون في عام 2050.[65]

تعد معدلات مشاركة الشباب في القوة العاملة أقل بكثير من بقية بلدان العالم إذ حيث تبلغ 24% بشكل عام مع وجود فجوة بين الجنسين تزيد على 38% إذ تبلغ نسبة مشاركة الشباب في سوق العمل 52.8% مقابل 14.3% للشابات[66]. ووفقا لمنظمة العمل الدولية، بلغ المعدل التخميني لبطالة الشباب في العراق في عام 2019 قرابة 16.5%[67]. وتم تقدير البطالة في صفوف الشباب بنسبة 28% في عام 2018.[68]

ان التحديات الرئيسة التي تعيق مشاركة القوى العاملة وتشغيل الشباب وتكافؤ الفرص تشمل النمو الكبير لقوة العمل (أي طفرة الشباب) وعدم قدرة الحكومة والقطاع الخاص على الاستفادة من العائد الديمغرافي والمحسوبية والفساد وانعدام المساءلة والتنمية المحدودة للقطاع الخاص وقلة تأسيس المشاريع وعدم المساواة بين الجنسين[69] . ان القطاع العام المتضخم وضعف التحولات الاجتماعية المستهدفة وتدني نوعية الخدمات الصحية والتعليمية وشبكات المحسوبية التي تحابي العمال المسنين تؤثر بمجملها على مشاركة الشباب في العمل من خلال تقييدهم من الانخراط في الأنشطة الإنتاجية.[70]

ان الفقر الذي يعيق التحصيل العلمي واكتساب المهارات وتحقيق النتائج في مجال الصحة قد حد من إمكانيات العديد من الشباب في العراق.[71] ان الفتيات والمراهقات الأكبر سناً (15–19 عاما) أكثر عرضة للفقر. وقد تأثرت الفتيات بشكل خاص بالقيود المفروضة على التنقل التي تؤثر على فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية وفرص العمل.[72] وتواجه الفتيات، لاسيما في مجتمعات النازحين أو اللاجئين، أو ممن يعانين من تقييد حركتهن خارج

64 الأمم المتحدة، دائرة الشؤون الإقتصادية والإجتماعية، قسم السكان، التوقعات السكانية في العالم: مراجعة عام 2017 (التوقعات السكانية العالمية)، الأمم المتحدة، نيويورك 2017، متوفر على الرابط./https://esa.un.org/unpd/wpp

65 تقرير عن أجيال منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2030، منظمة اليونيسيف، 2019. موجود على الرابط : https://www.menayouthhub.org/sites/menayouthhub.org/files/eman/Mappercent20Factpercent20Sheets/template_IRQ_rev.pdf

66 بيانات البنك الدولي، 2017، العراق. على الرابطhttps://data.worldbank.org/country/iraq :

67 انظر https://www.statista.com/statistics/812116/youth-unemployment-rate-in-iraq :

68 جمهورية العراق، وزارة التخطيط، 2018. خطة التنمية الوطنية 2018–2022. بغداد: جمهورية العراق. موجودة على الرابط : https://www.iraq-jccme.jp/pdf/archives/nationaldevelopmentplan2018_2022.pdf

69 المنظور الإقتصادي للعراق، البنك الدولي 2017 [على شبكة الإنترنت] البنك الدولي. متوفر على الرابط : http://www.worldbank.org/en/country/iraq/publication/economic-outlook-april-2017; United Nations Children's Fund Middle East and North Africa Office (UNICEF MENARO). 2018. Youth Unemployment in the Middle East and North Africa, Background paper. Available at https://www.unicef.org/about/annualreport/files/MENARO_ROAR_2017.pdf.

70 الرصد الإقتصادي للعراق، مجموعة البنك الدولي 2020، متوفر على الرابط : https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/34749#:~:text=Iraq's%20GDP%20shrank%20by%206.8,y)%20in%20Q2%2D20.

71 فقر الأطفال في العراق: منظمة اليونسيف، وزارة التخطيط، تحليل اتجاهات فقر الأطفال وتوصيات السياسة العامة للاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر 2017–2021.

72 تقرير البنك الدولي: المرصد الاقتصادي للعراق(2018)

الأسرة، عدم الاختلاط والعزلة الكبيرين مما يؤثر على صحتهن النفسية.

تعد نوعية التعليم من الشواغل الأساسية التي تؤثر على الشباب العراقي. ووفقاً للمسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية (2021) الذي أجري مؤخراً فأن نسبة التحاق الفتيات والأولاد بالمدارس الابتدائية تبلغ 91%، إلا أنها انخفضت إلى 53.6% للبنين و56.6% للبنات في المدارس المتوسطة وانخفضت أكثر إلى 30.5% و36% في التعليم العالي.

وتوجد فجوة كبيرة في التحصيل الدراسي الفردي إذ أن الفتيات اقل احتمالاً في اجتياز الدراسة المتوسطة مقارنة بالأولاد. ويعزى ذلك بشكل جزئي إلى ازدياد حالات زواج القاصرين في العراق. وفي السنوات العشر الماضية، ازدادت ظاهرة زواج القاصرين بنسبة 18% بين النساء المتزوجات دون سن الثامنة عشرة، وبنسبة 6% دون سن الخامسة عشرة. والزواج عادة بديل عن التعليم، خاصة في مجتمعات النازحين[73] . ونادراً ما تتخذ الشابات القرارات المتعلقة بالزواج وتكوين الأسرة. وأشار المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية إلى أن نسبة67% من الزيجات تقررها الأسر. ويكون هذا المؤشر أعلى في المناطق الريفية منه في المناطق الحضرية (70.8% و68.8 %على التوالي).

ويبلغ معدل الولادات بين المراهقات من سن 15 إلى 19 عاماً 75 ولادة لكل 1000 مولود حي في المناطق الريفية و68 لكل 1000 مولود حي في المناطق الحضرية في العراق. وتعد فرص حصول المراهقات والشابات على خدمات الصحة الإنجابية الجنسية والمعلومات المرتبطة بها مشتتة. وتتوفر لدى الشباب في إقليم كردستان العراق وسائل أكثر للحصول على المعلومات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية من اقرانهم في الوسط والجنوب من خلال خدمة الخط الهاتفي المخصص لصحة المراهقين وشبكات ومراكز الشباب. ووفقا لنتائج المسح المتكامل، استخدمت 43% النساء اللائي سبق لهن الزواج في العراق قد استخدمن وسائل حديثة لتنظيم الأسرة، بيد أن 12% فقط من المراهقين والشباب المتزوجين يستخدمون وسائل منع الحمل.

ان صوت المراهقين والشباب غير مسموع مما أدى إلى الشعور بخيبة الأمل وفك الارتباط، وكما يتضح من انخفاض مستويات المشاركة المدنية[74] . ويشعر 55% من الشباب بأن الحياة تدهورت في العقد الماضي، ولا يثق سوى نصف الشباب العربي بحكوماتهم في التعامل مع البطالة، حيث ينخفض هذا العدد إلى24% في العراق[75] . وتبين الأدلة أنه عندما يتم تمكين الشباب للاضطلاع بأدوار ذات قيمة في مجتمعاتهم المحلية ويمنحون الشعور بالهدف فإنهم يتخذون خيارات إيجابية/سليمة ويتجاوزون العنف والتمييز.

4.1.16 حماية الطفل

غالباً ما يعد العنف الذي يستهدف النساء والفتيات داخل الأسرة أمرا طبيعيا ومشروعا من جانب الناجين والجناة والمجتمعات المحلية بالرجوع إلى الأعراف الثقافية والدينية. ولا يزال40% من النساء والفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً غير ملمات بالأحكام القانونية وحقوقهن القانونية. ولايزال العنف والاستغلال الجنسيين والعنف الأسري مستمراً. وارتفع معدل زواج القاصرات بين عامي 2011 و2018 من 24% إلى28% للإناث من عمر 20 إلى 24 سنة المتزوجات قبل سن الثامنة عشرة سنة ومن 5.7% الى 7.9% لنفس الفئة العمرية التي تتزوج قبل سن الخامسة عشرة من العمر.

ان القيود المفروضة على التنقل والخوف الناجم عن جائحة كورونا أثرتا تأثيراً سلبياً على الصحة والرفاهية، مما أدى إلى زيادة مخاطر حماية الطفل. ولا توجد حتى الآن شعبة أو مديرية لحماية الطفل في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ولا يزال النظام القضائي الخاص بالأحداث عقابياً بدلاً عن كونه إصلاحياً.

ولا يزال عدم المساواة بين الجنسين مستمراً – إذ تميل الأسر بشكل أكبر إلى عدم السعي إلى الحصول على الرعاية الخارجية عندما تكون الفتاة مريضة (44%) مقارنة بالحالات التي يكون فيها الولد مريضاً (38%). وبالإضافة إلى ذلك، ظلت إمكانية الحصول الشامل على الرعاية الصحية الأساسية محدودة. وحتى عندما تتوفر الخدمات، فغالباً ما تكون ذات نوعية رديئة. وأظهرت إحدى المسوحات الإستقصائية الحديثة لنوعية الرعاية أن 54% من

---

[73] تحليل الحالة للنساء والأطفال 2018، منظمة اليونيسيف.

[74] التقرير القّطري للعراق: الحصول على الأدلة: بحث عملي قائم على المشاركة مع الشباب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المكتب الإقليمي لليونيسيف في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

[75] مكتب اليونيسيف في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2017. حالة المراهقين والشباب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: ما نعرفه على وجه اليقين، ملخص قائم على الدليل. مكتب اليونيسيف الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا.ان إزدياد مستوى الفقر يبعث على القلق بشكل أكبر إذا أُخذ في الاعتبار أن نظام الحماية الاجتماعية في العراق لا يزال مشتت وغير فعال في تلبية احتياجات الفئات الضعيفة والفقيرة. وأشارت البيانات قبل تفشي جائحة كورونا أن مختلف مخططات الحماية الاجتماعية لم يستفد منها سوى 20% من الفقراء.

المرضى في مراكز الرعاية الصحية الأولية في المخيمات اشاروا إلى توفر الأدوية الموصوفة بشكل جزئي فقط [76].

4.1.17 المجتمع المدني

وجدت منظمات المجتمع المدني في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921، رغم ارتباط هذه المنظمات بالأحزاب السياسية. وعادت المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني من جديد خلال فترة سلطة الائتلاف المؤقتة بسبب مواجهة البلاد لاضطرابات وإصلاحات سياسية واجتماعية كبيرة. ويقدر عدد منظمات المجتمع المدني العاملة في العراق بحدود 10,000 منظمة رغم عدم تسجيل معظمها تسجيلاً رسمياً.[77]

وحافظت بعض منظمات المجتمع المدني على استقلاليتها، رغم ان استمرار الاعتماد على التمويل الحكومي والخوف من القوات الأمنية، مما أدى إلى موالاة العديد من منظمات المجتمع المدني للأحزاب السياسية. وبشكل عام، يسود اعتقاد واسع بأنه في الوقت الذي حقق فيه المجتمع المدني مكاسب وعمل كشريك أساسي مع الجهات الفاعلة الدولية والوطنية لتقديم المساعدة، فإن العديد من هذه المنظمات انسجمت مع الأيديولوجيات السياسية. ومن المستحسن ان يتم تهيئة بيئة تشريعية وسياساتية مواتية للمجتمع المدني ومجموعات المتطوعين التي تؤثر في أنشطتها وتسجيلها وقاعدة بياناتها وعلاقاتها مع الحكومة.

وقد أدى إغراء التمويل من الجهات المانحة، سواء بشكل مباشر أو عبر وسطاء بصفتهم شركاء منفذين للمنظمات الأكبر حجماً، مثل منظمة الأمم المتحدة، إلى إنشاء عدد كبير من المنظمات الصغيرة غير المستدامة التي تعيش على المنح دون أن تكون قادرة بشكل دائم على العمل بكامل طاقتها. فبدون معايير تتعلق بأحدث القضايا، مثل المشورة النفسية–الاجتماعية، قد تتسبب هذه المنظمات بإحداث ضرر حتى وإن كانت تقدم خدماتها بنية حسنة.

وأخيراً، تنحصر أعمال معظم المنظمات غير الحكومية في أنشطة تقديم الخدمات، مع قيامها بأعمال محلية في مجال المناصرة والسياسات. وأظهر دراسة اجراها المعهد الديمقراطي الوطني أن منظمات المجتمع المدني تواجه عقبات في التأثير في السياسات بسبب "طبقة سياسية رافضة وعدائية في بعض الأحيان، وغياب التركيز والهيكلية الداخليين والارتباطات بالأحزاب السياسية مما يضر بالسمعة المرجوة لهذا القطاع بالاستقلالية[78]. وقد انخفض عدد منظمات المجتمع المدني التي تمثل مصالح المرأة في المجال السياسي انخفاضاً كبيراً على مر السنين.

4.1.18 حرية الصحافة

ويكفل الدستور العراقي حرية الصحافة، بيد أن الصكوك القانونية تتضمن مصطلحات غامضة وغير واضحة تفسح المجال لإساءة تفسيرها. ولا تزال بعض التشريعات الأقدم سارية المفعول مثل قانون المطبوعات لسنة 1968 الذي يحظر إهانة الحكومة. وينص القانون على عقوبة السجن لمدة تصل إلى سبع سنوات لمن تثبت إدانته بارتكاب الجريمة، لكن تنفيذه تعسفي لأنه لا يحدد الفعل الذي يشكل إهانة[79]. كما تستخدم السلطات قانون العقوبات لسنة 1969 الذي يسمح بملاحقة الصحفيين بتهمة القذف والتشهير. وفي حين أن الدستور يحظر بشكل صريح إنشاء محاكم خاصة، فإن مجلس القضاء الأعلى شكل محكمة لمحاكمة الصحفيين في عام 2010. وفي عام 2011، دخل قانون يهدف إلى حماية الصحفيين حيز التنفيذ إلا ان الكثيرون عدوه غير ذي جدوى. وكثيراً ما تسيء السلطات استخدام إحدى المواد في التشريع والتي تعتبر سلوكاً معيناً مخالف للقانون بأنه "تحريض على العنف" لغرض اعتقال الصحفيين.

ووفقاً للجنة حماية الصحفيين، لقي 186 صحفياً مصرعهم في العراق منذ عام 1992. ويُعتقد أن 112 جريمة من تلك الجرائم كانت جرائم قتل، وأن 111 جريمة منها ارتكبت مع الإفلات من العقاب[80]. وقد ورد العراق في مؤشر الإفلات من العقاب الخاص بلجنة حماية الصحفيين منذ إنشائه، إذ حل العراق في المرتبة الثالثة على المؤشر في عام 2018[81]. وفي الوقت الذي يمتلك فيه العراق عدد كبير من المؤسسات الإعلامية، فإن معظمها ترتبط أو تمول من قبل مختلف الأحزاب السياسية. ان الثقة بوسائل الإعلام متدنية ويشير 75% من السكان الى أنهم يثقون بالصحافة المرئية كمصدر للمعلومات، في حين أن 5% فقط يثقون بوسائل

---

[76] الاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية، الصحة، 2019.

[77] تقرير مؤسسة البحوث العراقية للتحليل والتطوير (إرفاد)، 2014، المجتمع المدني العراقي، موجود على الرابط: http://www.irfad.org/iraq-civil-society/.

[78] تقرير المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، 2011 بعنوان "صوت المجتمع المدني في العراق" على الرابط:
https://www.ndi.org/sites/default/files/Civil_Society_Assessment_Iraq.pdf.

[79] تقرير منظمة دار الحرية، 2021. بعنوان "حرية الصحافة–العراق". موجود على الرابط: https://freedomhouse.org/country/iraq/freedom-world/2021.

[80] تقرير لجنة حماية الصحفيين، 2019. بعنوان "صحفيين قتلوا في العراق منذ عام 1992" [على شبكة الإنترنت] موجود على الرابط: https://cpj.org/mideast/iraq/.

[81] مقالة بقلم ويتشل إي، لجنة حماية الصحفيين، 2018. بعنوان "التملص من جريمة قتل"[على شبكة الإنترنت] موجود على الرابط:
https://cpj.org/reports/2018/10/impunity-index-getting-away-with-murder-killed-justice.php.

الإعلام المسموعة و2% فقط يثقون بالصحافة المقروءة.[82] وعلى الرغم من الدعم الذي يقدمه المجتمع المدني، مثل منتدى الصحفيات العراقيات الذي تأسس في عام 2014، إلا أن الإعلاميات غالباً ما يتم تحديد دورهن بالكتابة عن "قضايا المرأة".

وعلى الرغم من كونه مدرجاً في جدول الأعمال السياسي لعدة سنوات، فإن مشروع قانون بشأن هذه المسألة لم يعرض بعد على السلطة التشريعية. ولا يزال مشروع القانون وجميع التعديلات اللاحقة يتضمن شرطاً يقضي بمعاقبة الشخص الذي يستخدم أي معلومة تكتسب بطريقة "تؤثر سلباً على البلاد"[83]. ان تفسير مثل هذا البند الغامض وغير المحدد يفتح المجال أمام إساءة استعمال السلطة.

2.4 الاقتصاد السياسي الحالي

قدمت الحكومة المؤقتة برئاسة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي التي جرى انتخابها في أيار 2020 في أعقاب احتجاجات واسعة النطاق اندلعت في تشرين الأول 2019، قدمت ورقةً بيضاء للإصلاح الاقتصادي والمالي في تشرين الأول 2020. وحددت الورقة استراتيجية مدتها ثلاث سنوات (2021–2023) لمعالجة طيفاً واسعاً من المسائل، بما في ذلك القطاعين المالي والمصرفي والتنويع الاقتصادي من خلال تنمية القطاع الزراعي والقطاع الخاص والبنى التحتية، والخدمات الأساسية، والحماية الاجتماعية، والحوكمة. ومن شأن بعض جوانب الورقة البيضاء أن تعالج العوامل الكامنة وراء الاحتجاجات التي استمرت في شكل محدود منذ عام 2019، بيد أن التقدم كان محدوداً.

وكانت إحدى الأولويات الرئيسة لحكومة الكاظمي تتمثل بتنظيم انتخابات مبكرة، والتي أجريت بنجاح في تشرين الأول 2021. ولكن في الوقت الذي يتعافى فيه الاقتصاد تدريجياً من آثار جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط في عام 2020، فأن العملية المتعثرة لتشكيل الحكومة ما بعد الانتخابات أدت الى دخول العراق عام 2022 دون ميزانية اتحادية، مما يعوق الجهود الرامية إلى معالجة المظالم الاجتماعية وأوجه الضعف الاقتصادي القائمة أصلاً.

1.2.4 الأنشطة الاقتصادية للجماعات المسلحة العاملة خارج سيطرة الدولة

خلفت الحرب على تنظيم داعش مشهداً أمنياً مشتتاً إلى حد بعيد تهيمن عليه عناصر مسلحة مختلطة وغير رسمية. وأهمها جماعات ترتبط بقوات الحشد الشعبي. ومنذ عام 2014، قامت الحكومة بعدة محاولات لتنظيم قوات الحشد الشعبي وإعادة هيكلتها، من خليط من جماعات مسلحة خارج إطار الدولة (يرتبط بعضها بجهات خارجية) إلى تنظيم موحد يعمل ضمن إطار الدولة العراقية.

وبلغت تخصيصات ميزانية الحشد الشعبي، المنصوص عليها في قانون الموازنة الاتحادية،2.6 مليار دولار في عام 2021، وهي أكثر من حجم الإنفاق على الخدمات الاجتماعية مثل الصحة أو التعليم. ومع ذلك، فإن قوات الحشد الشعبي من الناحية العملية لا تزال تحتفظ بالنفوذ السياسي والاقتصادي والحصول على إيرادات مالية غير مشروعة.

وأدى انتشار الأسلحة خارج سيطرة الدولة إلى إضعاف سلطة الحكومة على الصعيد المحلي وزاد من إعاقة قدرتها على توفير الأمن والخدمات. وأدى عدم بسط سلطة الدولة في بعض أنحاء العراق أيضاً إلى تعزيز نظام العدالة غير الرسمي وتجزئة الاقتصاد، مما زاد من تقويض شرعية الدولة، وبالتالي قدرتها على مواجهة الأزمات. ويحتفظ تنظيم داعش بقدرته على استغلال حالات الفراغ الأمني، كما يتضح من الهجمات المنتظمة التي تستهدف المدنيين وقوات الأمن بما في ذلك الهجوم الذي شنه في كانون الثاني 2022 الذي أسفر عن مقتل 11 جندي عراقي في محافظة ديالى.

2.2.4 الحدود الداخلية المتنازع عليها بوصفها حواجز امام التجارة

لا يزال وضع الحدود الداخلية المتنازع عليها يشكل نقطة خلاف، الأمر الذي أدى إلى حصول خلافات بشأن مسائل الموارد، نظراً إلى حقول النفط والغاز الهائلة في هذه المناطق. وتتأثر هذه الحدود

[82] تقرير المعهد الديمقراطي الوطني 2011، بعنوان "صوت المجتمع المدني في العراق"، على الرابط:
https://www.ndi.org/sites/default/files/Civil_Society_Assessment_Iraq.pdf.

[83] مقالة مبادرة التضامن مع المجتمع المدني العراقي، 2017. حرية التعبير والحصول على المعلومة: يعمل منتدى الصحفيات العراقيات على تعزيز الحقوق الأساسية. مبادرة التضامن مع المجتمع المدني العراقي. منشورة على الرابط:
https://www.iraqicivilsociety.org/archives/7493.

أيضا بوجود مختلف الطوائف العرقية والدينية ووجود مختلف الجهات الفاعلة الأمنية التي قد تعرقل التجارة فضلا عن مصالح الأطراف الفاعلة الدولية.

ومن بين العقبات الموجودة في محافظة كركوك هو عدم التوصل إلى اتفاق بشأن ما الذي يشكل منطقة متنازع عليها (تشير المادة 140 إلى محافظة كركوك الغنية بالنفط "وغيرها من المناطق المتنازع عليها") وأن العديد من النازحين بسبب العمليات العسكرية السابقة لا يريدون العودة إلى مناطقهم الأصلية. وفي محافظة نينوى، لا تزال التوترات قائمة، لاسيما في قضاء سنجار، مع ما يترتب على ذلك من آثار على الطائفة الإيزيدية. وهناك مناطق أخرى متنازع عليها تشمل أراضي خصبة ملائمة للتنمية الزراعية مناطق سهل نينوى ومنطقة الجزيرة.

3.2.4 فرص العمل

يرجح ان تكون فرص العمل المتاحة للشباب في القطاع غير الرسمي أكثر من القطاع الرسمي. وغالباً ما يفتقر العمال في القطاع غير الرسمي إلى عقود رسمية وإلى حماية اجتماعية. وعلاوة على ذلك، ونظراً إلى عدم وجود أنظمة مستقرة وتدابير إدارية فعالة، يفتقر القطاع غير الرسمي إلى تدابير السلامة الاجتماعية اللازمة التي يمكن أن تثير الإحباط لدى الشباب بسهولة وتؤدي إلى احتجاج واسع النطاق ضد أي حكومة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الفئة العمرية كانت المحرك الرئيسي للاحتجاجات والتظاهرات الأخيرة.

وبالإضافة إلى انخفاض فرص العمل للشباب، تعاني النساء والأشخاص ذوو الإعاقة والنازحين أيضاً من بعض أعلى معدلات البطالة. وتشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أنه في حين أن مشاركة الإناث في القوة العاملة في العراق منخفضة – تقدر بنسبة20% – فإن النساء العراقيات اللائي يشاركن في سوق العمل من الأرجح أنهن لا يعملن أو يعملن بدوام جزئي فقط. والنساء الشابات على وجه الخصوص يكافحن من أجل الحصول على عمل: ففي عام 2021، كان 65% من الشابات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و24 عاما عاطلات عن العمل مقارنة بـ 23.5% من الشباب.[84]

ووفقاً للبنك الدولي، فأن حوالي 27% من النازحين عاطلون عن العمل، وأن النساء والأطفال هم الأكثر ضعفاً في تلك المجموعة إذ لا تتعدى أعمار 49% منهم سن الثامنة عشرة من العمر.

[84] منظمة العمل الدولية 2019.

الشكل 4: معدل البطالة في العراق

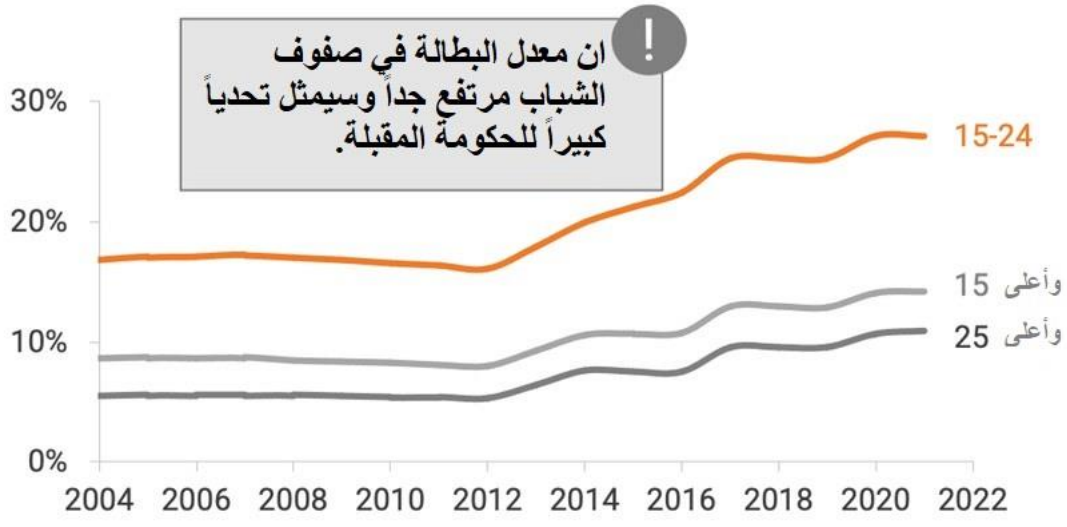

المصدر: قاعدة بينات منظمة العمل الدولية، 2021

لا يمثل النفط صناعة قائمة على عمالة كثيفة وان قطاع النفط والغاز في العراق يشغِّل 3% فقط من القوى العاملة في بلد تشكل فيه البطالة المزمنة بين الشباب تهديداً مستمراً للاستقرار السياسي والعلاقات بين الدولة والمجتمع. ويبين الشكل رقم 4 أن بطالة الشباب مرتفعة جداً وأنها ستشكل تحدياً كبيراً للحكومة المقبلة.

4.2.4 التحديات الاقتصادية

وعلى الرغم من وفرة رأس المال البشري والثروة النفطية، كان من الصعب على العراق خلق فرص العمل. ان ضغوطات فرص العمل تعد أكثر من كونها شؤون اقتصادية، إذ يعتمد السلام والتماسك الاجتماعي في المستقبل على إعادة إرساء عقد اجتماعي يمكن للعراقيين من أن يعيلوا فيه أنفسهم من خلال العمالة المربحة. ان آفاق خلق فرص العمل اختبار حاسم للتقدم المحرز في هذا العقد الاجتماعي. وفي حين أن معالجة بطالة الشباب يجب أن تكون جزء أساسي من خطة الإصلاح الاقتصادي للبلاد، فإن تنظيم الشباب للأعمال الحرة والتنمية الصناعية هما طريقتان حاسمتان فيما يتعلق بخلق فرص العمل.

لقد كان للصراع في أوكرانيا بالفعل أثراً اقتصادياً سلبياً على العراق الذي يستورد 50% من إمداداته الغذائية من الأسواق العالمية. وعلى الرغم من أن البلاد لا تعتمد على واردات القمح من روسيا أو أوكرانيا، فإن ارتفاع الأسعار العالمية كان له تأثير غير مباشر وقد أثار بالفعل احتجاجات عامة. ويهدد الصراع في أوكرانيا أيضا بالتأثير على إيصال المساعدات الإنسانية، نظراً لأن ارتفاع أسعار الأغذية يجب أن يغطى ضمن حدود سقف التمويل نفسه مما يؤدي إلى انخفاض حصص الإعاشة المتاحة للتوزيع. ومن حسن الحظ أن الحكومة لديها الوسائل الكفيلة لتفادي حالات النقص في الغذاء ودعم أسعار السلع الأساسية من خلال نظام الحصة التموينية التي تعتمدها الحكومة بسبب الارتفاع المفاجئ في الإيرادات النفطية التي بلغت 11 مليار دولار في شهر آذار وهو اعلى ارتفاع منذ 50 سنة.

5.2.4 القطاع الخاص

لا تزال إمكانات القطاع الخاص في العراق متخلفة. وتشمل العوامل المثبطة للاستثمار والتوظيف في القطاع الخاص المحسوبية العامة لكشوفات الرواتب وهيمنة المؤسسات المملوكة للدولة بصفتها شركات كبيرة بسبب ضعف مناخ الاستثمار. وبالإضافة إلى ذلك، لا توفر الأجور المرتفعة في القطاع العام والأمن الوظيفي المضمون سوى حافز ضئيل للعمل في القطاع الخاص. ولا يقدم العراق حوافز للعمل في القطاع الخاص أو استثمار خارجي.

4.2.6الأعمال التجارية الزراعية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة

يسهم قطاع الأغذية والأعمال التجارية الزراعية في البلاد، بما في ذلك الإمداد بالمدخلات الزراعية والمصنعين والتجار وغيرهم من العاملين على امتداد سلسلة القيمة خارج الإنتاج، إسهاماً كبيراً في الاقتصاد غير النفطي للبلاد ويمثل حلقة هامة في توسيع وزيادة القيمة التي تضيفها الزراعة.[85]

ووفقا لمركز التجارة الدولية[86]، فإن كل استثمار إضافي في قطاع الأعمال التجارية الزراعية يمكن أن يخلق نحو 140–150 وظيفة في الاقتصاد العراقي. وإذا سمحت الإصلاحات لقطاع الأعمال التجارية الزراعية بتحقيق معدل نمو مستقر بنسبة 3% على مدى السنوات المقبلة، فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى إيجاد أكثر من 170,000 فرصة عمل إضافية بحلول عام 2030. ومع ذلك، فإن تنمية هذا القطاع مقيدة بمجموعة من العوامل من قبيل النزاعات ونقص الاستثمار. وهي تواجه الآن العبء الإضافي الناجم عن جائحة كورونا والصراع في أوكرانيا وآثاره على الاقتصاد.

ولا تقتصر التحديات التي تواجه سلسلة قيمة الأعمال التجارية الزراعية على الزراعة، كما أن تسويق المنتجات الزراعية والمنتجات الزراعية المجهزة يعوقه تخلف سلسلة القيمة في التصنيع والخدمات، بما في ذلك الأمور اللوجستية والتخزين والتجهيز وإستخدام التكنولوجيا الرقمية والتجارة الإلكترونية والتسويق وضمان الجودة.[87] وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى مهارات العمال من أجل دعم التحسينات في الإنتاجية بشكل مباشر وتيسير الارتقاء بالمستوى التكنولوجي. وعلاوة على ذلك، فإن هيكل القطاع وتنظيمه يمكن أن يعوقا الشركات الجديدة والصغيرة.

7.2.4 الزراعة

ويصنف العراق حوالي 16% من أراضيه (7 ملايين هكتار) على أنها صالحة للزراعة، منها ستة ملايين هكتار من المحاصيل المروية بمياه الأمطار أو تسقى بالري. وتتركز الزراعة المطرية بشكل رئيسي في شمال العراق، حيث تشكل الحبوب المحاصيل الرئيسة. وفي وسط العراق وجنوبه، حيث تعتمد الزراعة أساساً على الري بمياه نهري دجلة والفرات وروافدهما، تسود النظم الزراعية المختلطة. وفي محافظات الوسط، تُزرع أشجار الفاكهة سيما أشجار الحمضيات في بساتين النخيل. وتشكل الخضر، وبالأخص الطماطم والبطاطا محاصيل مروية هامة. ان اكثر من 64% من الأراضي المزروعة في العراق تروى بالسقي.

تعد الزراعة أكبر القطاعات توفيرا للعمالة، وخاصة في المناطق الريفية. إلا ان هذا القطاع عانى من قلة الإنتاجية وإنعدام الكفاءة والإهمال. وأدى ضعف الغلة الإنتاجية وإدارة ما بعد الحصاد إلى إعتماد العراق على الإستيراد لتلبية احتياجاته الغذائية المحلية، مما يجعله مستورداً رئيسياً للمنتجات الزراعية.

ويتوقع الخبراء أن التطورات التي حدثت في دولة المنبع المشاطئة والتغير المناخي بالإضافة الى عوامل اخرى طبيعية ومن صنع الإنسان ستقلل من وفرة المياه وستزيد من إحتمالية وقوع أحداث مناخية شديدة (مثل الجفاف والفيضانات)، وبذلك تزداد ندرة المياه وتنخفض إنتاجية المحاصيل الزراعية.

وتمثل المحاصيل الرئيسة كالقمح والشعير العمود الفقري للقطاع الزراعي، وهما عنصران أساسيان للأمن الغذائي الوطني. وتخصص موارد كبيرة لدعم الإنتاج المحلي من خلال دعم المدخلات الزراعية (البذور والأسمدة) والمخرجات (تشتري الحكومة المنتجات من المزارعين باسعار ضعف سعر السوق العالمي تقريباً)، بينما يباع الشعير الذي تم شراؤه إلى قطاع الثروة الحيوانية بأسعار مدعومة. وتستقطب الموارد المتاحة بصورة رئيسية الحيازات الزراعية الكبيرة الحجم لزراعة الحبوب كل عام

---

[85] يقدر الطلب على السلع المستوردة بأكثر من 5 مليار دولار لقطاعات فرعية محددة، بما في ذلك منتجات البستنة والمنتجات الحيوانية والأغذية المصنعة في العراق.

[86] مقالة لم تنشر لمركز التجارة الدولية 2021. بعنوان "تحديد المنتجات الغذائية الزراعية والمصنعة التي يمكن إنتاجها وإستغلالها تجارياً في العراق".

[87] وفقاً لمركز التجارة الدولية "بحوث السوق التجارية الزراعية العراقية ونظرات المستهلكين: تقرير فني مقتضب (2022)" ، يشعر المستهلكون العراقيون بالقلق بشأن النوعية ويميلون الى تفضيل المنتج المحلي وهم على استعداد لدفع المزيد للحصول على المنتجات المحلية.

في حين أن المحاصيل البديلة تجدها قليلة وذلك لأنه يصعب منافستها مع الإعانات المتاحة.

وكان إنتاج الثروة الحيوانية ركيزة أساسية للقطاع الزراعي في العراق، وهو ما يمثل ثلث القيمة الإجمالية للمنتجات. فالماشية والماعز والخراف هي الجزء الأساسي من الثروة الحيوانية في العراق، والتي تجهز اللحوم، والصوف، والحليب، والجلود.

وعلاوةً على ذلك، هناك ثغرات كبيرة في القدرات المؤسسية في قطاع الزراعة. ويمكن للدعم الذي تقدمه الحكومة والشركاء غير الحكوميين والشركاء في التنمية أن يساعد على إنشاء إتحادات ومنظمات مزارعين جيدة الإعداد. ومن ناحية أخرى، فمن شأن وجود شبكة أكثر قوة أن يوفر اللوازم الجماعية ويوفر أساليب جديدة تمكن صغار المنتجين من المنافسة على نحو أفضل من الناحية التجارية.

وكأولوية للأمن الغذائي، قد يتعين على الحكومة أن تقدم المدخلات والخدمات الزراعية للمساعدة على استعادة سبل العيش الهشة ومساعدة الأسر العائدة أو الضعيفة.[88] ويجب أن تستمر الجهود الرامية إلى إعادة تأهيل الصوامع ومرافق التخزين وتجهيز المحاصيل التي دمرت في البلاد وخاصة في المناطق المتضررة من الأزمات من أجل استيعاب محصول القمح المحلي.[89] ان القمح هو العمود الفقري لنظام الحصة التموينية الذي يساعد جميع فئات المستفيدين، ولذلك فإن المساعدة في مجال إعادة التأهيل هي من الأولويات. ومع ذلك، فإن النظام الحالي لا يعالج انعدام الأمن الغذائي وهو مكلف من ناحية التنفيذ وهناك أوجه قصور وتسريب في آليات التوريد والتسليم[90].

وتستهلك الزراعة 85% من المياه السطحية مما يجعلها المستهلك الأكبر للمياه في البلاد. ان كميات المياه التي تذهب هدراً في نظم الري كبيرة. وبصفة عامة، تنقل المياه إلى الحقول الزراعية من خلال نظم توزيع رديئة الصيانة مصنوعة من قنوات ترابية وخنادق تهدر فيها كميات كبيرة من المياه بسبب الإرتشاح والتسرّب والتسريب والتبخر. ولذلك، فمن الضروري إصلاح هذه النظم وإستحداث تكنولوجيا ومعدات جديدة وممارسات جديدة لإدارة المياه.

وستشمل استراتيجية النمو للقطاع عناصر متنوعة، بما في ذلك استخدام السوق المحلية للبلاد كقاعدة استهلاكية فورية لتوسيع إنتاج الحبوب (القمح) والفواكه، والخضروات الطازجة ومنتجات الألبان واللحوم. وتتيح الصادرات فرصاً لتنمية الأعمال التجارية الزراعية والتي تتصدرها التمور وغيرها من المحاصيل ذات القيمة العالية (الفواكه والخضروات الطازجة)، إلى المنطقة في الأجل القصير وإلى أوروبا في الأجلين المتوسط والطويل. وعلاوة على ذلك، فإن أفضل فرصة لإيجاد فرص العمل تكمن في سلاسل القيمة المضافة في المراحل النهائية بما في ذلك تجهيز السلع الزراعية نظراً إلى أن سلاسل القيمة الحالية للأعمال التجارية الزراعية أقل تطوراً مع انخفاض نسبة تجهيز المنتجات من الزراعة الأولية.[91]

4.3 ديناميات سوق النفط والريعية

وعلى الرغم من أن النفط يمثل 92% من الإيرادات الحكومية، فإن استخراجه وإنتاجه لا يمثل سوى حوالي 1% من مجموع العمالة، مع وجود صلات قليلة بالأنشطة غير النفطية.[92] وعلى الرغم من أن التطورات الأخيرة في الأسواق العالمية للنفط والغاز مواتية للمصدرين، مثل العراق إلا أن آفاق خلق فرص العمل في هذا القطاع منخفضة لأنه يتسم بالكثافة العالية لاستخدام رأس المال.

وقد إنتفع القطاع النفطي العراقي في عام 2021 من إرتفاع أسعار النفط ومن عودة الطلب عقب جائحة كورونا. وعلى المدى المتوسط، فمن المتوقع أن تزداد الإيرادات النفطية العراقية تدريجياً تماشياً مع

---

[88] تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2018. العراق: خطة الإستجابة الإنسانية – موجز تنفيذي مسبق (يونوتشا)– منشور على الرابط:
https://reliefweb.int/report/iraq/iraq-2018-humanitarian-response-plan-advance-executive-summary-enar.

[89] تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (يونوتشا) 2018-2019 الاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية، منشور على الرابط:
https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/irq_2019_hno.pdf

[90] تقرير برنامج الأغذية العالمي 2018، الإستعراض الإستراتيجي للقضاء على الجوع في العراق [على شبكة الإنترنت] منشور على الرابط:
https://www1.wfp.org/zero-hunger-strategic-reviews.

[91] تقرير البنك الدولي، 2020 بعنوان الرصد الإقتصادي للعراق. منشور على الرابط:
https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/34749#:~:text=Iraq's%20GDP%20shrank%20by%206.8,y)%20in%20Q2%2D20

[92] تقرير مجموعة البنك الدولي، 2021 بعنوان الرصد الإقتصادي للعراق، خريف عام 2021. منشور على الرابط:
https://documents1.worldbank.org/curated/en/981071637593726857/pdf/Iraq-Economic-Monitor-The-Slippery-Road-to-Economic-Recovery.pdf

حصص إنتاج منظمة الأوبك. وستساهم العقوبات المتوقعة على النفط الروسي عقب الغزو الروسي لأوكرانيا في زيادة الطلب وأسعار السلع الأساسية للطاقة المستخرجة من بلدان أخرى. وهذا من شأنه أن يسهم في تحقيق فوائض في الحسابات المالية والحسابات الجارية ودفع عائدات النفط إلى ما يفوق 40% من الناتج المحلي الإجمالي. وينبغي استخدام هذه الفرصة للاستثمار في بنية تحتية أفضل وكذلك في رأس المال البشري من خلال منظومتي الصحة والتعليم.

ومنذ منتصف القرن العشرين، أدت وفرة النفط في العراق إلى إهمال قطاعات أخرى من الاقتصاد. وتتسم الحاجة إلى التنويع بأهمية خاصة بالنظر إلى المهمة الهائلة المتمثلة في إعادة بناء المناطق التي دمرتها النزاعات. وعلى الرغم من أن إيرادات النفط تمكن من التوسع السريع للقطاع العام، فإنها لم تنشئ ما يكفي من فرص العمل لاستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل، كما أنها لم تعالج ارتفاع معدل البطالة الذي بلغ نحو 14% في عام 2020 والذي ارتفع إلى أكثر من 23% في أعقاب جائحة كورونا. ويتوقع العراق أن ينتفع النمو الاقتصادي غير النفطي من زيادة الاستثمار في إعادة الإعمار، ولكن النمو غير النفطي الأعلى سيكون قصير الأجل في غياب إصلاحات هيكلية.[93]

وعلى الرغم من أن أسعار النفط قد ارتفعت في الآونة الأخيرة إلى مستويات لم تبلغها منذ وقت طويل، إلا ان التقلبات في الأسعار تشكل تهديداً كبيراً للميزانية العراقية. وتعتبر إيرادات القطاع العام في العراق من بين أكثر إيرادات العالم اعتماداً على النفط. وفي عامي 2020 و2021، بلغت الحصة التقديرية للإيرادات النفطية قرابة 93% من مجموع الإيرادات الحكومية (الشكل 5). وإذا اخذنا هذا العدد بعين الإعتبار و52% من مجموع الإيرادات التي تنفق على رواتب القطاع العام، فأن هذا الاعتماد يمثل تهديداً كبيراً لإستدامة المالية العامة. ان الجهود التي بذلت مؤخراً لتعزيز الإيرادات غير النفطية من خلال توجيهات بشأن إصلاحات الكمارك وإدارة الضرائب هي خطوات في الاتجاه الصحيح، ولكن مع وجود 3.4% فقط من إجمالي الناتج المحلي من الإيرادات الحكومية غير النفطية، فإن العراق يتذيل البلدان العربية المصدرة للنفط والبلدان الأخرى ذات الدخل المتوسط الاعلى.

وسيبقى قطاع النفط والغاز قوة دافعة للاقتصاد العراقي على مدى السنوات المقبلة. ويمتلك العراق واحدة من أكبر احتياطيات النفط المؤكدة وأكبر مخزونات غاز مثبتة في العالم.[94] بيد أن الاستفادة من هذه الاحتياطيات تتطلب استثمارات كبيرة إذ أن صناعة النفط العراقية تدخل مرحلة جديدة من الإنتاج وهي مرحلة أكثر تكلفة وتعقيداً من التنمية في المراحل الأولى من العقد الماضي. وهناك عدد متزايد من الحقول التي تدخل مرحلة التعافي الثانوي، الأمر الذي يتطلب تحديد المزيد من مصادر المياه للحفاظ على ضغط الخزانات. ويحتاج العراق في الوقت الراهن إلى ما يقرب من 1.3 إلى 1.5 برميل من المياه التي تحقن لكل برميل من النفط المستخرج، وهو ما يضع ضغطاً كبيراً على موارده البيئية مع ما يترتب على ذلك من آثار على إمدادات المياه والزراعة. ويتحول التركيز التنفيذي الأوسع الآن إلى خزانات أكثر تعقيداً تبلغ كلفتها أكثر من عوائد استغلالها. ويمكن للشواغل الأمنية المحلية والإقليمية بالإضافة إلى الغموض السياسي الذي من شأنه أن يعرض آفاق هذه المشاريع الضخمة للخطر ويزيد من الصعوبات المرتبطة بالاستثمار في العراق[95].

وعلى المدى الأبعد، يتمثل أحد المحددات الهامة في مسار التنمية في البلاد في التحدي المتمثل بالتغير المناخي. فالتصحر ونقص المياه هما من التحديات التي تحققت بالفعل. وبالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي التحول إلى مصادر الطاقة المراعية للبيئة في جميع أنحاء العالم إلى انخفاض الطلب على النفط وبالتالي تنخفض أسعاره. ان حرق الغاز المصاحب فضلاً عن وفرة الطاقة الشمسية تمثل فرصاً للبلد للحد من اعتماده على تصدير النفط وتنويع الاقتصاد.

---

[93] تقرير مجموعة البنك الدولي، 2018 بعنوان "فرص العمل في العراق: دليل عن خلق فرص العمل على المدى القصير". منشور على الرابط: http://documents1.worldbank.org/curated/en/255111529495871846/pdf/Jobs-in-Iraq-a-primer-on-job-creation-in-the-short-term.pdf

[94] منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) 2018.

[95] أحمد مهدي، "النفط العراقي: تطور الصناعة النفطية والآفاق القصيرة والمتوسطة الأجل"، معهد أوكسفورد لدراسات الطاقة، بحث 79، تشرين الأول 2018. منشور على الرابط: https://www.oxfordenergy.org/wpcms/wp-content/uploads/2018/10/Iraqi-Oil-industry-evolution-and-short-and-medium-term-prospects-WPM-79.pdf, p. 4-6

الشكل رقم (5) ميزانية الحكومة العراقية للأعوام 2018–2023.

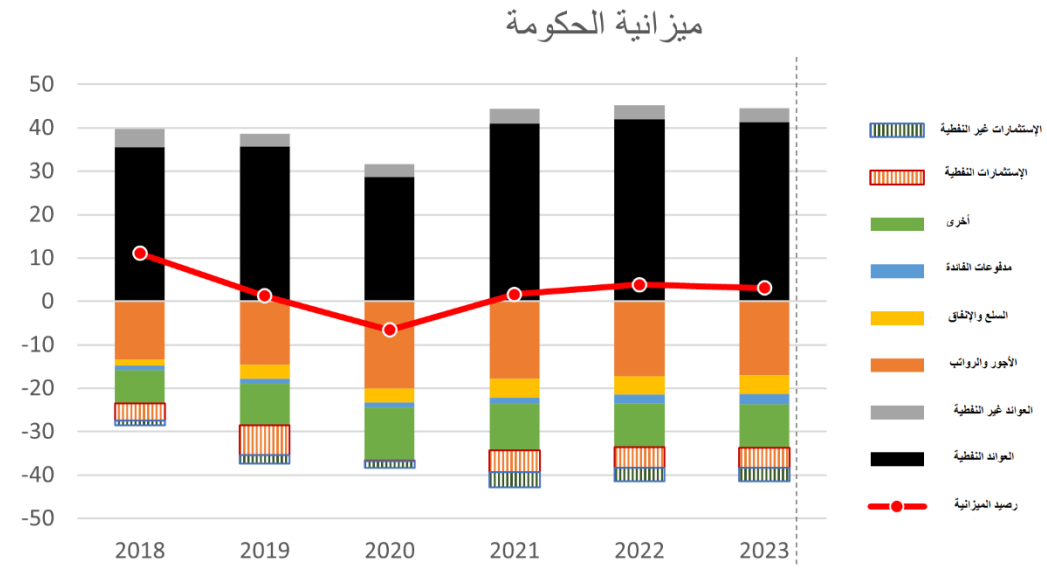

المصدر: البنك الدولي 2021.

4.4 التحول الاقتصادي

سيتطلب النمو المرن والشامل والمستدام في العراق التنويع الاقتصادي من خلال تنمية الاقتصاد غير النفطي والقطاع الخاص من أجل خلق فرص العمل وتحسين الإنتاجية. وبالإضافة إلى ذلك، ستكون الرقمنة وتحسين الإدارة من بين الأساليب الحاسمة الأخرى التي من المرجح أن تضطلع بدور هام في دعم التحول الاقتصادي وتنمية الصادرات وإصلاح السياسات التجارية.

لقد كان خلق فرص العمل إحدى الأولويات، بيد انه يشكل تحدياً هائلاً للعراق. وقد حدثت زيادة مستمرة في عدد الموظفين في القطاع العام مما أدى إلى زيادة كبيرة في الإنفاق الحكومي على الرواتب والأجور. ويقوض الهيكل الاقتصادي الحالي دور القطاع الخاص بوصفه المحرك الرئيسي لإيجاد فرص العمل، وعليه فلابد من أن يوضع ضمن الأولويات في أي خطة إصلاحية جديدة.

وبالإضافة إلى الجانب الأمني وما يتصل به من تحديات، يعاني العراق من نقص شديد في إمكانية الحصول على الائتمانات وارتفاع معوقات الدخول والخروج لبدء المشاريع ووجود نظام قانوني وتنظيمي بطيء وغامض. ان وجود نزاعات طويلة وتخلف البنية التحتية يعني أن الشركات كثيراً ما تعاني من الخدمات الأساسية غير الموثوق بها، بما في ذلك المياه والكهرباء والمجاري والاتصالات السلكية واللاسلكية. ففي عام 2018، قدرت التكلفة الإجمالية لإعادة الإعمار والإنعاش بمبلغ 88.2 مليار دولار، لم يتم تمويل معظم هذا المبلغ. إن الصناعة والتجارة والزراعة هي أكثر القطاعات إنتاجية تضرراً، في حين أن البنى التحتية لقطاعات الطاقة والنفط والغاز هي الأشد تضرراً. وفي القطاع الاجتماعي، أشار تقرير تقييم الأضرار والاحتياجات الصادر عن البنك الدولي في عام 2018 إلى أن السكن والحماية الاجتماعية والعمالة وسبل العيش قد تأثرت بشدة.

ان للنمو الأسرع في الإنتاجية، وبالأخص في القطاع غير النفطي، أهمية حاسمة بالنسبة للتنويع الاقتصادي. ووفقاً لوزارة التخطيط فمن خلال النشاط الاقتصادي الذي يسهم في الناتج المحلي الإجمالي، احتلت أنشطة السلع المرتبة الأولى بمساهمة قدرها55.4% من الناتج المحلي الإجمالي في النصف الأول من عام 2021، وجاءت أنشطة التوزيع في المرتبة الثانية بمساهمة قدرها20.7% في حين احتلت أنشطة الخدمات المرتبة الثالثة بمساهمة قدرها23.7%.

وأسهم ضعف مناخ الاستثمار الخاص أيضا في انتشار الأنشطة الاقتصادية الصغيرة النطاق في الاقتصاد غير الرسمي، الذي لم يحظ بالاهتمام الكافي على مستوى السياسة العامة وصنع القرار في العراق. وتجمع استراتيجيات إضفاء الطابع الرسمي الفعالة، في معظم الحالات، بين التدخلات الرامية إلى زيادة قدرة الاقتصاد على استيعاب العاملين في الاقتصاد غير الرسمي والمشاريع، فضلا عن تعزيز قدرة الأفراد والمؤسسات على الدخول في الاقتصاد الرسمي.

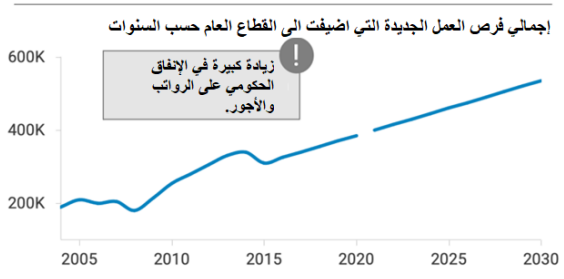

وتنطوي عملية الرقمنة على إمكانية دعم التحول الاقتصادي في العراق عن طريق تحسين فرص الحصول على المعلومات وخفض تكاليف المعاملات وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق الجديدة. وقد أثبت العمل عن بعد والمنصات الإلكترونية والتجارة الإلكترونية أهميتها لا سيما أثناء الجائحة. ومع ذلك، لا تزال هناك ثغرات في استخدام هذه الأدوات، وفي عام 2018، كان 25% من سكان العراق غير قادرين من الحصول على خدمة الإنترنت. وثمة حاجة إلى إدخال تحسينات على البنية التحتية والحصول على التكنولوجيا والمهارات الرقمية من أجل تسخير إمكانات التكنولوجيا الرقمية.

وسيتطلب التحول الذهاب إلى ما هو أبعد من الاستثمار في القطاعات المهملة. كما ينبغي على الحكومة العراقية أن تقلل من تأثيرها على الاقتصاد عن طريق خفض الأجور العامة ومتابعة التحولات الأخرى الضرورية جداً. ان من شأن اتباع نهج كلي أن يعالج الفساد ويعزز الإصلاح المؤسسي.

4.5 الانتخابات والعملية الديمقراطية

أجرى العراق في العاشر من تشرين 2021 انتخابات عضوية مجلس النواب، والتي أجريت قبل الموعد النهائي المحدد لها في الدستور، وذلك استجابة لدعوات عامة واسعة النطاق في تشرين الأول 2019 للمطالبة بتمثيل أكثر شمولا، ولتطبيق مبدأ المساءلة والادارة الرشيدة.

وتبنى مجلس النواب في كانون الأول 2019 تشريعا ينص على إعادة هيكلة تنظيمية للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وتبني نظام الصوت الواحد غير القابل للتحويل، وعلى جعل الدوائر الانتخابية أصغر حجماً. وتلا ذلك اقرار تشريع آخر لتحديد الدوائر الانتخابية، وإكمال عضوية المحكمة الاتحادية العليا، وتخصيص ميزانية للتحضيرات الانتخابية.

وعقب مرحلة تسجيل المرشحين وتدقيق بياناتهم، صادقت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات على القائمة النهائية التي ضمت 3,249 مرشحاً من بينهم 951 امرأة (29 بالمائة). وإجمالا، تقدم 21 ائتلافاً 959 بـ مرشح ائتلافي، وتقدم 167 حزباً بـ1,501 مرشح، فيما تقدم للانتخابات 789 شخصا كمرشحين مستقلين. وضمت القائمة النهائية للناخبين 22.1 مليون ناخب، من بينهم 9.6 مليون ناخب أدلوا بأصواتهم في اليوم الأول للإنتخابات وفي يوم التصويت الخاص الذي جرى قبل 48 ساعة من يوم الانتخابات؛ وبذلك تكون نسبة الإقبال على الانتخابات قد بلغت 43.54%.

وأظهرت النتائج النهائية للانتخابات التي أعلنتها المفوضية في يوم 30 تشرين الثاني فوز المرأة بـ 95 مقعداً؛ أي أكثر بـ 12 من الحصة الدنيا (الكوتا) المحددة للمرأة في الدستور والتي تبلغ 83 مقعداً (25 بالمائة من عدد المقاعد). وفي خاتمة الأمر صادقت المحكمة الاتحادية العليا على النتائج في يوم 27 كانون الأول 2021 بعد التأكد من أن جميع الشكاوى والطعون قد تمت معالجتها من قبل المفوضية العليا للانتخابات والهيئة القضائية للانتخابات.

ودعما لانتخابات مجلس النواب عام 2021، نفذت المفوضية العليا للانتخابات عدة إجراءات من شأنها زيادة تحسين كفاءة العملية الانتخابية، وشفافيتها والتوعية بشأنها. وشملت تلك الإجراءات آليات لتدقيق نظم تكنولوجيا المعلومات الخاصة بالانتخابات وآليات لإعلان النتائج بشكل سريع ويسهل الوصول إليه. وقامت المفوضية أيضا بخطوات لتكثيف حملاتها التوعوية لتثقيف الناخبين وحثهم على المشاركة في الانتخابات. وهكذا بات ينظر إلى هذه الانتخابات باعتبارها الأفضل تنظيما مقارنة بالعمليات الانتخابية السابقة في العراق.

وبعد ذلك، انخرطت المفوضية العليا للانتخابات وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) في عملية لاستخلاص الدروس المستفادة بعد الانتخابات بهدف الاستفادة منها وتحديد التوصيات وتنفيذ أنشطة لبناء القدرات بوصفها جزء من الإصلاحات العميقة الرامية لتحسين العمليات والمؤسسات الانتخابية. وجرت تلك الممارسة التعليمية في آذار 2022، وبلغت جملة التوصيات الناتجة عنها 134 توصية بغية تنفيذها. وحاليا، يركز مشروع الدعم الانتخابي الذي تنفذه بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق يونامي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على تنفيذ أنشطة لبناء القدرات تمشياً مع هذه التوصيات. وتشمل مجالات تركيز تلك الأنشطة النواحي القانونية والتوعية الجماهيرية، والإجراءات الانتخابية المحسنة (بما فيها التدريب، والنواحي اللوجستية، وتكنولوجيا المعلومات، والتنسيق الميداني، والمشتريات)، وتأمين الانتخابات.

4.6 النظام الصحي في العراق

4.6.1 معلومات أساسية

تعرض النظام الصحي في العراق لتحديات وأضرار استثنائية خلال العقدين الماضيين؛ حيث تضررت البنية التحتية، فيما فرّ العديد من الاخصائيين المهرة في المجال الصحي من البلاد تاركين وراءهم سكانًا يعانون من عدم كفاية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية التي يحتاجون إليها. ويواجه البلد تحديات معقدة ولا يزال في طور التعافي جراء فترات طويلة من النزاع والاضطرابات السياسية. وفي المحصلة، شهد العراق على مدار العقد الماضي بعض التحسن في المجال الصحي على الرغم من النزاعات.

إن الوزارة ملتزمة بنظام الرعاية الصحية الأولية القائم على الممارسة الأسرية. ولذلك، تعد زيادة أعداد أطباء الأسرة أولوية في الوقت الحالي، وتحتاج إلى تسريع وتيرتها لدعم تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية[96]. وتم تطوير حزمة الخدمات الأساسية للرعاية الأولية في عام 2008، ثم مراجعتها وتحديثها في عام 2016، ومع ذلك لا تزال هناك حاجة إلى حزمة أساسية للخدمات المتخصصة وعالية التخصص. وتسلط وزارة الصحة الضوء على الرعاية الصحية الأولية بوصفها أولوية كونها العنصر الأساسي في تقديم الخدمات الصحية ضمن نظام متكامل لتقديم الخدمات الصحية؛ إلا أن مرافق الرعاية الصحية الأولية موزعة بشكل غير عادل؛ إذ توجد اختلافات كبيرة بين المحافظات وداخلها. كما إن القواعد التشغيلية واللوائح ومعايير الأداء إما غائبة أو بالية وسيئة التنفيذ. ويوجد مركز رعاية صحية أولية واحد لكل 10000–

[96] منظمة الصحة العالمية. المرصد الصحي العالمي، 2020 المتاح عبر الرابط: https://www.who.int/data/gho/data/indicators.

45000 نسمة، و12 سريرًا لكل 10000 نسمة، و9.68 طبيبًا و22.4 ممرضة / قابلة لكل 10000 نسمة[97].

ولدى وزارة الصحة العراقية سياسة صحية وطنية مدتها 10 سنوات (2014–2023) وخطة عمل واستراتيجية صحية وطنية لمدة 4 سنوات (2018–2022). وفي حين لا يزال تحديث القطاع العام يمثل أولوية قصوى، فإن التركيز المحدود على الادارة الرشيدة يؤثر على تنفيذ القوانين وتوفير الخدمات والإدارة الفعالة لموارد الدولة **(1)**.

في 24 شباط 2020، سجل العراق أول حالة إصابة بـ كوفيد–19 في البلاد. جاء ذلك في أعقاب إعلان منظمة الصحة العالمية عن السارس –كوفيد – 2 كحالة طارئة تهدد الصحة العامة وتثير القلق الدولي في 30 كانون الثاني 2020. شكلت جائحة كوفيد – 19 تحديات غير مسبوقة للعراق، مما استوجب على الحكومة العراقية الاستجابة على وجه السرعة في ظل تعثرات كبيرة يشهدها نظام الرعاية الصحية، التي كانت تعاني أصلا جراء النزاعات المسلحة السابقة والعقوبات الاقتصادية الأخرى التي زادت بدورها من تعطيل النشاط الاقتصادي وسبل كسب العيش. واستجابة للجائحة، توجه العراق إلى إغلاق كامل بما في ذلك إغلاق جميع حدوده لأكثر من شهر واحد، وتضمنت الإجراءات فرض قيود على النشاط التجاري وكذلك حركة المدنيين في أرجاء البلاد، وعبر المطارات ومنافذ الدخول[98].

4.6.2الوضع الصحي

بلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة في العراق 71.5 سنة في 2020 مقارنة بـ 73 سنة على مستوى العالم.

يتقدم العراق ببطء نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بخفض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية بمقدار الثلث بحلول عام 2030 مقارنة بمستويات عام 2015، وأن يتم بحلول عام 2020 خفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور على الطرق إلى نصف المعدل العالمي. في عام 2020، تم الإبلاغ عن الوفيات الناجمة عن الأمراض غير المعدية في العراق حيث بلغت 610.8 حالة وفاة لكل 100,000 من السكان مقارنة بـ 611.7 لكل 100,000 في عام 2015. وزادت الوفيات الناجمة عن إصابات حوادث المرور على الطرق من 61 حالة وفاة لكل 100,000 من السكان في عام 2015 إلى 88.3 لكل 100,000 نسمة في عام 2020. وفي نفس العام، تم الإبلاغ عن عدد الوفيات في العراق الناجمة عن الأمراض المعدية بنسبة بلغت 44.6 حالة وفاة لكل 100,000 من السكان، وهي نسبة قريبة من المعدل الموجود في مصر وليبيا والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية.

كما لوحظ تقدم بطيء في تحقيق هدف التنمية المستدامة المتمثل في خفض معدل الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية بمقدار الثلث من خلال الوقاية والعلاج وتعزيز الصحة العقلية والرفاه. وحدثت تغييرات طفيفة في احتمالية الوفاة بين سن 30 و70 عامًا من أي من الأمراض غير المعدية الرئيسية الأربعة (أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان والسكري أو أمراض الجهاز التنفسي المزمنة) في العراق، حيث بلغت بين عامي 2016 (24٪) و2020(23.5%) . وفي عام 2019، أبلغ العراق عن معدل الوفيات الناجمة عن الانتحار بمعدل 4.74 حالة وفاة لكل 100,000 نسمة. وكان المعدل الإقليمي قد بلغ 6 وفيات لكل 100,000 نسمة، أي أقل من المعدل العالمي البالغ 9 حالات انتحار لكل 100,000 نسمة.

ولم يتم إحراز أي تقدم في تحقيق هدف التنمية المستدامة المتمثل في القضاء على أوبئة الإيدز والسل والملاريا وأمراض المناطق المدارية المهملة ومكافحة التهاب الكبد والأمراض المنقولة بالمياه والأمراض المعدية الأخرى. وباستثناء الملاريا، التي بلغت حالات الإصابة الجديدة بها "صفر" حالة لكل 100000 من السكان في عام 2020، أبلغ العراق أن نسبة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية (الأيدز) بلغت 0.52 حالة لكل 100000 نسمة، و7 حالات إصابة بالسل الرئوي لكل 100000 نسمة، فيما بلغت نسبة الإصابة بالتهاب الكبد الوبائي (النوع ب) 1.43لكل 100000 نسمة.

4.6.3. استجابة النظام الصحي

ذكرت تقارير أن نسبة الإنفاق الحكومي على قطاع الصحة (للاستجابة للفيروس)، قد بلغت 7.6٪ من الميزانية الحكومية العامة في عام 2020 (وهو أعلى قليلاً من نظيره في عام 2019 حيث كانت النسبة 6%. وبالمقارنة، بلغ الإنفاق الحكومي العام على الصحة 13٪ من الميزانية الحكومية العامة في الأردن في عام 2019. ويحتاج تمويل النظام الصحي في العراق إلى الكثير من الاستثمار.

[97] منظمة الصحة العالمية (2019). التقييم الخارجي المشترك للقدرات الأساسية لقطاع الصحة في العراق: تقرير البعثة ص 12–17

[98] منظمة الصحة العالمية (2021) التقرير السنوي للمكتب القطري في العراق

لم تحدث سوى تغييرات متواضعة في معدل توافر الأطباء والممرضات والقابلات في العراق بين 2015–2020، حيث زادت النسبة من 7 إلى 9 لكل 10000 نسمة. ويعد العراق من بين سبعة بلدان في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط تعاني من نقص حاد في توافر العاملين في المجال الصحي، حيث تقل نسبة الأطباء والممرضات والقابلات عن 23 لكل 10000 نسمة، في حين أن حوالي 40٪ من البلدان هي دون المستوى الحدي اللازم للوفاء بالتغطية الصحية الشاملة والبالغ 44.5 طبيبًا وممرضًا وقابلة لكل 10000 نسمة. ولا توجد استراتيجية خاصة بالقوى العاملة في مجال الصحة. وتوجد في العراق وحدة تعنى بإدارة أنشطة التدريب المستمر للقوى العاملة الصحية، ومع ذلك فإن اختيار مجالات التدريب وطريقته لا يتما وفق تقييم شامل للمخاطر.

أما في المنشآت الصحية، فإن كل خدمة تتم إدارتها بشكل مستقل عن الخدمات الأخرى المرتبطة معها بشكل وثيق. وتأتي معظم البيانات من البرامج المختلفة التي تعمل بشكل متزامن إلى جانب وجود نظام راسي للمعلومات الإدارية. ولذلك فإن أنظمة تقديم الخدمة وأنظمة المعلومات الفرعية مجزأة.

ولا يوجد في العراق نظام صحي إلكتروني. وفي تقييم شامل لنظام المعلومات الصحية في العراق أجري في عام 2019، تبين أن العناصر الحالية لنظام المعلومات الصحية لا تمتلك سوى 24% من خصائص نظام المعلومات الإدارية المتكامل. كما أن النظم الفرعية لنظام المعلومات الصحية ليست قابلة (إلى حد كبير) للتشغيل المتبادل (تبادل المعلومات)، كما أنها ليست مدمجة في نظام معلومات الإدارة الصحية[99]. وفي الآونة الأخيرة، اتخذت خطوات هامة لتعزيز نظام المعلومات الصحية على مختلف المستويات.

ولدى وزارة الصحة في العراق نظام مركزي خاص بشراء الأدوية والمعدات الطبية والاحتياجات الأخرى من خلال الشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية (كيماديا). وعادة، ما تكون عملية الشراء طويلة وتقود إلى تأخير في توفير المواد بسبب الروتين. وقد وقعت العديد من الأحداث المتعلقة بالصحة العامة وحالات الطوارئ في البلاد، بما في ذلك جائحة كوفيد–19 مما استدعي شراء مزيد من المستلزمات للقيام بتدابير طبية مضادة للجائحة. وتمتلك كيماديا نظام مسار سريع لتسريع عملية الشراء، وقد أفاد ذلك كثيرا عن شراء المواد اللازمة لإجراء اختبارات تفاعل البوليميراز المتسلسل الخاص بالكشف عن الإصابة بكوفيد–19، إلى جانب شراء مختلف الأدوية اللازمة لإدارة الحالة في بداية تفشي الجائحة.

ومع ذلك، فإن قطاع الصيدلة العراقي يواجه العديد من التحديات[100]؛ من بينها إجراءات الشراء واختبار الجودة والإنتاج المحلي المستدام.

وبناءً على الدرجات التي تم جمعها من التقييم الخارجي المشترك لقدرات اللوائح الصحية الدولية الذي أجري في عام 2019، بلغ متوسط درجات العراق 47٪ مقارنة بمتوسط درجات إقليمي يبلغ 60 %. وسجلت قدرة البلد على الوقاية من الطوارئ الصحية 54%. وكانت قدرة العراق على اكتشاف حالات الطوارئ الصحية والاستجابة لها أقل بكثير حيث حصل على 45% و47% على التوالي.

وفي ظل التأثير الناجم عن كوفيد–19، من المحتمل أن تتواصل شدة الاحتياجات الصحية لعدة سنوات بعد عام 2021. يتعين دعم برنامج التحصين الموسع لضمان جودة اللقاحات المتوفرة للسكان العراقيين وكميتها، ويتضمن ذلك تحديد الأولويات بناءً على عمليات تقييم المخاطر. وينبغي أن تركز الجهود المتضافرة على التخفيف من مخاطر الأوبئة، وتفشي الأمراض في المستقبل، وبناء قدرة النظم الصحية على الصمود في حالات التأهب والاستجابة. ويعد تعزيز النظم الصحية عنصرا أساسيا لتحقيق التغطية الصحية الشاملة والفعالة في العراق.

4.7 التغيّر البيئي والمناخي

تعرضت بيئة العراق إلى ضغوط عديدة ناتجة عن النمو السكاني، مما ساهم في تعرضه إلى ضغوط اقتصادية وتحديات سياسية والضغط على الموارد البيئية والطبيعية للبلاد. إن زيادة الطلب على المياه، إلى جانب سوء الإدارة المائية، وتغير المناخ، والنزاع الذي امتد لفترات طويلة، والتدهور البيئي الشديد بسبب ضعف الأطر والسياسات المؤسسية، فضلاً عن العوامل الطبيعية والبشرية، كلها

[99] منظمة الصحة العالمية (2019). تقييم شامل لنظام المعلومات الصحية في العراق 2019 المتاح عبر الرابط:
https://applications.emro.who.int/docs/9789290223160-eng.pdf

[100] اللوائح الدوائية في العراق: بدءا من الموافقة على الدواء إلى مرحلة ما بعد التسويق، والمتاح عبر الرابط:
http://www.emro.who.int/in-press/reports/pharmaceutical-regulations-in-iraq-from-medicine-approval-to-post-marketing.html

تدفع بالعراق إلى الاقتراب من نقطة شح المياه بشكل مطلق؛ حيث يعيش 18 في المائة من السكان في مناطق شحيحة المياه[101].

يعتمد العراق بشكل كبير على موارده المائية في نهري دجلة والفرات كمصدر للمياه السطحية، والعديد من طبقات المياه الجوفية المنتجة. ويمثل حوض نهري دجلة والفرات مصدرًا حيويًا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لـ 54 مليون شخص في واحدة من أكثر مناطق العالم ندرة في المياه[102].

وخلال السنوات الثلاثين الماضية، تحول العراق من دولة تتمتع بالأمن المائي إلى دولة تعاني من الشدة المائية بسبب مجموعة من العوامل، بما في ذلك[103]:

- مشاريع التنمية المقامة في دول المنبع المجاورة للعراق في أعالي نهري دجلة والفرات، مما يؤثر على نوعية المياه وكمية تدفقها.
- إدارة مركزية ومعقدة للمياه، إلى جانب عدم كفاية الإطار التنظيمي والتنفيذي والانفاذ.
- انخفاض كفاءة استخدام المياه، حيث تستخدم نسبة مهولة من المياه تبلغ 75 في المائة في عمليات الري.
- خمسة وسبعون في المائة من مناطق العراق الوسطى والجنوبية المروية لحقها الضرر بسبب الملوحة[104].
- تلوث المياه بسبب تصريف مياه الصرف الصحي البلدية والصناعية غير المعالجة.

وخلال العقود الأربعة الماضية أصبحت الظواهر الجوية المتطرفة، بما في ذلك فترات الجفاف الطويلة ونقص هطول الأمطار، هي القاعدة وليست الاستثناء. ويُبين التحليل الذي أجري مؤخراً حول تأثيرات المناخ أن العراق سيعاني من ارتفاع درجات الحرارة، وموجات الحرّ الشديدة، والأمطار السنوية المتغيرة مع زيادة الكثافة، وانخفاض معدل الجريان السطحي وارتفاع مستوى سطح البحر في الخليج.

وفي حين يحتل العراق المرتبة 130 من أصل 181 دولة ضمن مؤشر مبادرة نوتردام للتكيف العالمي الذي يقيس قابلية التأثر بالمناخ (حيث يعتبر التصنيف 1 هو الأقل عرضة للخطر)، يحتل العراق المرتبة السادسة عشرة بين الدول الأقل استعدادًا[105]. ووفقًا لخطة التكيف الوطنية في العراق، من المحتمل أن تكون الأخطار المناخية الأولية ناتجة عن الحرارة / الرطوبة الشديدتين جنبًا إلى جنب مع التغيرات في هطول الأمطار الغزيرة بالإضافة إلى التهديد المتمثل في ارتفاع مستوى سطح البحر وما يرتبط به من تسرب للمياه المالحة. وبحلول عام 2050، يمكن أن تكون المناطق الواقعة في أقصى جنوب العراق بما في ذلك البصرة ثاني أكبر مدينة في البلاد، قد غمرت بشكل جزئي بالمياه نتيجة ارتفاع مياه البحر[106].

وكما هو متوقع، ساهم الإجهاد البيئي بشكل مباشر في إحداث حالة من عدم الاستقرار السياسي. وكان نقص المياه وزيادة ملوحة المياه من بين العوامل المباشرة التي حفّزت اندلاع الاحتجاجات الجماهيرية في البصرة في عام 2018، وبدأت في إثارة التوترات بين المجتمعات المحلية. وفي شمال العراق، ساعد الدمار الذي حلّ بالقطاع الزراعي والناجم عن ندرة المياه عملية تجنيد التنظيمات الإرهابية للمزارعين المعدمين الباحثين عن مصادر دخل بديلة[107].

وبينما يمضي العراق قدماً، ثمة حاجة إلى معالجة إدارة موارده الطبيعية وحمايتها، وتنفيذ استراتيجيات لإدارة مخاطر الكوارث التي

---

[101] مؤقت ندرة المياه، متاح عبرالرابط:
https://worldwater.io/?utm_source=google&utm_medium=search&utm_campaign=WaterscarcityData&campaignid=6444167483&adgroupid=77198318295&adid=376808482554&gclid=CjwKCAjwgbLzBRBsEiwAXVIygMsNa_96jBe7oUaxRWue4Rduxb7QsZRPITCP1oBDbuuI5yomfWZhrxoCANkQAvD_BwE

[102] إيرين باسكوا. "حوض نهري دجلة والفرات: "مشهد جيوسياسي هش" – شباط 2020، متاح عبر الرابط:
https://www.ispionline.it/en/pubblicazione/euphrates-tigris-basin-fragile-geopolitical-landscape-25168

[103] رضوان عبد الحليم، "دراسة استشارية حول المياه في جنوب العراق" ، التقرير النهائي لمشروع منظمتي الفاو والهجرة الدولية- أيار 2019

[104] تحتوي مياه نهري دجلة والفرات على كميات كبيرة من الأملاح. وتساعد الفياضات ونظم الري السيئة والخصائص المتأصلة للموقع مثل المستوى المرتفع للمياه والصرف السطحي وشبه السطحي السيئ في تركيز الأملاح قريبا من سطح التربة. ويؤدي هذا إلى تسرب الملوحة مما يقلل من جودة التربة ويقود إلى موت النبات في بعض الحالات.

[105] وزارة خارجية هولندا، "ملامح تغير المناخ، العراق" – نيسان 2018

[106] Kulp, S.A. and Strauss, B.H. (2019). قابلية دول العالم للتعرض لارتفاع مستويات سطح البحر والفيضانات الساحلية، متاح عبر الرابط:
https://doi.org/10.1038/s41467-019-12808-z (accessed December 2020).

[107] بيتر شوارتزشين "تغير المناخ وويلات المياه تعززان الإنضمام لتنظيم داعش في العراق- ناشينوال جيوغرافي، 14 تشرين الثاني 2017 المتاح عبر الرابط:
https://www.nationalgeographic.com/news/2017/11/climate-change-drought-drove-isis-terrorist-recruiting-iraq/.

تعتبر عناصر جوهرية للإنعاش الاقتصادي والرفاه الاجتماعي والتماسك المجتمعي من أجل مستقبل أفضل للعراق ككل.

4.7.01 الإصلاح البيئي

وصلت التغيرات في مناخ العراق وبيئته إلى مستويات حرجة، مما يؤثر على تنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة 2030، كما تؤثر بشكل مروع على سبل كسب العيش. ويشكل تدهور الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي تهديدات كبيرة للرفاه الاجتماعي والاقتصادي والبيئي في العراق. تقدر بيانات البنك الدولي لعام 2018 نسبة تدهور الأراضي في العراق بـ 26 في المائة. ويعاني العراق من ارتفاع معدلات التصحر وتآكل التربة بسبب التأثير المشترك لتغير المناخ والممارسات الزراعية غير المستدامة واستخدام المياه العذبة، وزيادة معدل حدوث موجات الجفاف والحر العواصف الترابية وشدتها.

وعلى أية حال، فإن الحكومة العراقية تعمل على التصدي لهذه المسألة من خلال تحديد استعادة البيئة كأولوية؛ وفي هذا الصدد، أعلنت الحكومة منطقة الطيب منطقة محمية في أوائل عام 2022، وهي في المراحل الأخيرة لإعلان منطقة ثانية هي منطقة الدلمج كمحمية طبيعية. وسيتم توسيع شبكة المناطق المحمية الوطنية من خلال مشروع ممول من مرفق البيئة العالمية (GEF) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يركز على الحفاظ على التنوع الإحيائي وتحييد تدهور الأراضي.

4.7.02 التغيّر المناخي

إن موقع العراق كدولة مشاطئة في منطقة قاحلة تقع في اتجاه مصب النهر يجعله عرضة بشكل خاص للعديد من التهديدات الهيدرولوجية والجوية والمناخية[108]. كما كثفت دول (المنبع) من جهودها الرامية لبناء سدود كبيرة على مدى العقد الماضي، مما سينجم عنه آثار سلبية كبيرة في اتجاه دول المصب.

وتشير التوقعات إلى أن العراق سيعاني من تأثيرات تغير المناخ الشديدة[109]. بين عامي 1970 و2004، ارتفع متوسط درجة الحرارة السنوية بمقدار درجة إلى درجتين مئويتين[110]. إن درجات الحرارة في العراق ترتفع سبع مرات أسرع من المتوسط العالمي. ومن المتوقع أن يرتفع متوسط درجات الحرارة بمقدار درجتين مئويتين على الأقل بحلول عام 2050 مقارنة بالمتوسط الذي كان سائدا خلال الفترة 1995–2014[111]

وبحلول عام 2050، بناءً على سيناريو زيادة درجة الحرارة بمقدار 1 درجة مئوية، من المتوقع أن ينخفض هطول الأمطار السنوي بنسبة 10٪ وبسبب انخفاضًا بنسبة 20٪ في توافر المياه العذبة المتاحة. لقد تكررت حالات الجفاف في الفترة 1970–2013، ووقعت أشد حالات الجفاف في الفترتين 1998–1999 و2008–2009. حيث غطى الجفاف خلالهما حوالي 87 ٪ و82 ٪ من أراضي العراق على التوالي[112]. وشهدت الأجزاء الجنوبية والوسطى من العراق موجات جفاف بشكل متكرر، ولكنها أقصر مدة، في حين سُجلت أشد الموجات حدّة وأطولها في الشمال الشرقي من البلاد.

كذلك أدى الجفاف طويل الأمد إلى إلحاق الضرر بالمحاصيل المطرية في شمال البلاد. إن هطول الأمطار بشكل متذبذب، لا سيما خلال موسم الأمطار (تشرين الاول – ايار)، حيث من المتوقع أن ينخفض متوسط هطول الأمطار السنوي بنسبة تصل إلى 11 في المائة بحلول منتصف القرن، إلى جانب زيادة كثافة هطول الأمطار، يمكن أن يضاعفا من الآثار السلبية على الزراعة. وقد ينخفض الجريان الموضعي اللازم لإعادة تغذية طبقات المياه الجوفية بنسبة تصل إلى 5 في المائة سنويًا، مما يؤدي إلى مزيد

---

[108] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. "كيف يدعم القانون واللوائح في خفض خطر الكوارث: تقرير دراسة الحالة القطرية في العراق". حزيران 2014، http://www.undp.org/content/dam/undp/library/crisis prevention/UNDP+CPR_DRRLaw_Iraq.pdf

[109] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وآخرون، 2017. تقرير تقييم التغير المناخي في العالم العربي – التقرير الرئيسي – بيروت.

[110] K4Dhelpdesk, 2018: المخاطر البيئية في العراق: دائرة المملكة المتحدة للتنمية الدولية – متاح عبر الرابط: https://assets.publishing.service.gov.uk/media/5b3b63a3e5274a6f f466faa5/Environmental_risks_in_Iraq.pdf

[111] اللجنة الدولية للصليب الأحمر. "عاصفة العراق المثالية – كارثة مناخية وبيئية في خضم جراحات الحرب"، تموز 2021. https://reliefweb.int/report/iraq/iraq-s-perfect-storm-climate-and-environmental-crisis-amid-scars-war

[112] حميد أحمد علي، ومراد خاني وآخرون، 2018. خصائص الجفاف الشاملة في العراق: نتائج تقييم زماني مكاني متعدد العقود. علوم الأرض. الرابط: https://doi.org/10.3390/geo-sciences8020058 (accessed December 2020)

من فترات الجفاف الشديد لفترات طويلة، التي قد تتسبب في مزيد من حالات النزوح الناجم عن المناخ.

4.7.03 تلوّث الهواء

يعاني العراق من مستويات عالية من تلوث الهواء الناجم عن مجموعة متنوعة من العوامل، بما في ذلك استخدام وقود منخفض الجودة في النقل وتوليد الطاقة والقطاعات الصناعية، والزيادة كبيرة في عدد السيارات الشخصية في العقد الماضي أو نحو ذلك نتيجة عدم وجود نظام نقل عام مناسب، بالإضافة الى الانبعاثات من المنشآت الصناعية، وحرق النفايات في الهواء الطلق بسبب الافتقار إلى المرافق الكافية لخدمات إدارة النفايات.

ويؤدي الحرق المستمر للغاز المصاحب للنفط والغاز الطبيعي في حقول النفط إلى مستويات عالية من الانبعاثات التي تسهم في تدهور جودة الهواء. وفي الوقت الحالي، يحرق العراق حوالي 40 في المائة من الغاز الطبيعي المنتج، ويطلق ما يقرب من 20 مليون طن من ثاني أوكسيد الكربون سنويًا في الغلاف الجوي[113]. وستعمل الاستراتيجيات التي تركز على التحكم في تلوث الهواء من هذه المصادر والوقاية منه على تحسين جودة الهواء في العراق.

4.7.04 العواصف الرملية والترابية

يعد العراق من أكثر دول المنطقة عرضة للعواصف الرملية والترابية. ومن الأسباب الرئيسية لنشوء العواصف الرملية والترابية التغيرات المناخية داخل المنطقة، وخاصة انخفاض المعدل السنوي لهطول الأمطار في الغرب، والتغيرات البيئية الأخرى، مثل تجفيف الأهوار، وتدهور الأراضي، والتصحر.

وتشهد البلاد زيادة كبيرة في وتيرة هذه العواصف الرملية والترابية. وخلال الفترة 1951–1990، شهد العراق في المتوسط 24 يوما من العواصف الترابية في السنة، ولكن بحلول عام 2012 كان هناك 283 يوما مغبرة، ويقدر أن تصل إلى 300 يوم في السنوات العشر المقبلة وفقا لوزارة البيئة العراقية، مع آثار سلبية كبيرة على صحة الإنسان وكذلك المحاصيل والبنية التحتية.

وبحلول منتصف عام 2022، تم بالفعل تسجيل عشر عواصف ترابية كبيرة، تسبب بعضها في إغلاق المطارات في بغداد وأربيل والنجف بشكل مؤقت، بينما اكتظت المستشفيات بآلاف المرضى الذين يعانون من أمراض الجهاز التنفسي، وتم تعليق أنشطة النقل والتجارة وتأثرت العديد من المحاصيل.

وتشمل بعض تدابير التخفيف التي يتعين على العراق اتباعها: الحد من الاضطرابات الحاصلة في سطح التربة ووالحفاظ على التربة وإعادة تأهيلها، وزيادة كفاءة استخدام المياه، وزراعة أحزمة خضراء حول المدن.

4.7.05 الموارد المائية

تتفاقم مشكلة المياه بشكل مطرد في العراق بسبب النمو السكاني الذي تبلغ نسبته 2.3٪ [114]، وزيادة أنشطة التنمية الاقتصادية والحضرية، وانخفاض تدفق المياه في نهري دجلة والفرات بنسبة 29٪ و73٪ على التوالي[115]. وقد تسببت هذه المشكلة في العديد من التحديات، بما في ذلك ملوحة التربة، وفقدان الأراضي الزراعية المنتجة للمحاصيل، والآثار السلبية على الصناعة.

ويمكن أن تعزى التهديدات المتمثلة في نقص المياه إلى عوامل داخلية وخارجية. خارجيًا: تساهم السياسات المائية لدول الجوار، والتي يعتمد عليها العراق، جنبًا إلى جنب مع عدم وجود اتفاقيات دولية، فضلاً عن التوسع في تطوير مشاريع الري من قبل هذه البلدان، في إحداث هذه المشكلة الخطيرة. إن الافتقار إلى اتفاقيات المياه العابرة للحدود مع الدول المشاطئة يجعل العراق ضعيف بشكل خاص حيال بناء سدود عند المنبع في تركيا وإيران المجاورتين[116].

أما داخليًا: يفتقر العراق إلى الإدارة السليمة لموارد المياه واللوائح المناسبة لاستخدام المياه. كما يعاني من ضعف إنفاذ اللوائح، إلى جانب تدهور شبكات المياه، والافتقار إلى مرافق معالجة المياه والصرف الصحي؛ وجميع هذه العوامل تساهم في تفاقم أزمة المياه في البلاد.

لقد أثرت الأضرار التي سببها تنظيم داعش بشدة على قطاع المياه. وتقدر الأضرار التي لحقت بالسدود ومحطات الضخ وجسور المياه والسدود والحواجز بمبلغ 134 مليار دينار عراقي أي ما يعادل

---

[113] مجموعة البنك الدولي، 2017 التشخيص القطري المنتظم للعراق، http://documents1.worldbank.org/curated/en/542811487277729890/pdf/IRAQ-SCD-FINAL-cleared-02132017.pdf

[114] بيانات البنك الدولي – النمو السكاني (النسبة السنوية)

[115] يونيسيف – المياه تتضب: ندرة المياه تهدد الحياة والتنمية في العراق.

[116] المركز العربي لدراسات المناطق القاحلة والأراضي الجافة، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا- تأثير تغير المناخ على الموارد المائية المشتركة في حوض نهر الفرات – التقرير الفني الثاني – بيروت- E/ESCWA/CL1.CCS/2021/RICCAR/TECHNICAL REPORT.11

115[117] مليون دولار. وقد زاد الإنفاق العام على قطاع المياه بنحو سريع بين عامي 2007 و 2012، وبلغ متوسط الإنفاق العام السنوي على المياه، كنسبة من إجمالي الإنفاق الفيدرالي في عام 2012 نحو أربعة في المائة، أي ما يعادل 1.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي[118].

4.7.06 المواد الكيميائية والنفايات

لن تؤدي ممارسات إدارة النفايات غير السليمة إلى تلويث التربة والهواء والماء فحسب، بل ستعيق أيضًا توفير ضرورات الصحة العامة، مثل المياه النظيفة والهواء والطعام الآمن. وتؤثر هذه الممارسات بشكل غير متناسب على الفئات الضعيفة، مثل المهجرين الجدد والعاطلين عن العمل وكبار السن المعاقين والنساء والأطفال. وعلى المستوى الوطني، زاد إنتاج النفايات البلدية الصلبة من 11.4 مليون طن في عام 2010 إلى 14.9 مليون طن في عام 2016. ويتم جمع 64 في المائة فقط من هذه النفايات. إلى جانب ذلك، تنتج الدولة أيضًا أكثر من 9000 طن من النفايات الصناعية كل عام. وتعد هذه أيضًا من الفرص الاقتصادية الضائعة التي كان يمكن خلقها عن طريق منع تراكم النفايات والاستخدام الفعال للموارد وإعادة التدوير.

ومنذ إنشاء وزارة البيئة، بذلت الحكومة العراقية جهودًا كبيرة للتخفيف من آثار النفايات الخطرة والمواد الضارة؛ حيث أنشأت الوزارة قسمًا يعنى بالعمل على إدارة المواد الكيميائية، بما في ذلك لجنة التعاون بشأن المواد الكيميائية، وشرعت في وضع العديد من التوجيهات واللوائح التي تتبع طوال دورة حياة المواد الكيميائية. بالإضافة إلى ذلك، يعد العراق أيضًا طرفًا في الاتفاقيات البيئية الرئيسية متعددة الأطراف المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات مثل اتفاقية ستوكهولم واتفاقية ميناماتا. يعد تنفيذ هذه الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وتفعيل نهج شامل لإدارة النفايات من التحديات الجوهرية أمام الإدارة البيئية في العراق.

4.7.07 الآثار البيئية للنزاع

كانت العمليات العسكرية وتخريب ونهب منشآت النفط والتعدين والمواقع الصناعية العسكرية والمرافق الكيميائية والصيدلانية ومحطات الطاقة ومنشآت البحوث النووية من السمات المميزة للنزاعات منذ عام 2003. وكانت حرائق آبار النفط ومواقع التخلص من المخزونات والذخائر واليورانيوم المنضَّب) وغيرها من المخلفات السامة للحرب والخردة المعدنية العسكرية (التي تحتوي على مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور، والمعادن الثقيلة، والأسبست، واليورانيوم المنضَّب، والزيوت المعدنية) كلها قد خلقت بيئة سامة على المستوى المحلي في العديد من المناطق المتضررة جراء النزاع. وقد أدى ذلك إلى تعرض المدنيين بشكل مباشر للمواد السامة والمشعة في بعض الأحيان وكذلك التربة والمياه الجوفية الملوثة، ومن المرجح أن يكون لذلك الأمر تأثير بيئي وصحي عام طويل الأمد[119].

ومن بين المشكلات البيئية الرئيسية التي نتجت عن النزاع مع تنظيم داعش، وجود كميات هائلة من الأنقاض، ليس فقط في المراكز الحضرية الرئيسية مثل الموصل وكركوك والرمادي، بل أيضًا في المدن والقرى الثانوية في محافظات نينوى، والأنبار، وصلاح الدين، وديالى. وقد نتج عن الصراع أكثر من 55 مليون طن من الحطام. على سبيل المثال، في مدينة الموصل وحدها، تشير التقديرات إلى أن النزاع تسبب في خلق حوالي 8–10 ملايين طن من الانقاض. وتستشهد المنظمة الدولية للهجرة بالمنازل المدمرة باعتبارها العقبة الأكبر أمام عودة نحو 1.5 مليون نازح في البلاد.

وفي كركوك، أطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة برنامجًا تجريبيًا، بمساعدة مكتب الدعم الإنمائي التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق التابع للبعثة والمنظمة الدولية للهجرة، والذي يوضح إمكانية إعادة تدوير الحطام من خلال تطبيق اقتصاد دائري على المشكلة وتحويل الأحجام الهائلة للأنقاض التي تشوّه المدينة حاليًا إلى جزء من الحل. يسهّل هذا البرنامج التجريبي العودة الآمنة للنازحين

---

[117] البنك الدولي، 2018. إعادة الإعمار والاستثمار في العراق: تقييم الأضرار والاحتياجات في المحافظات المتضررة. https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/29438/123631.pdf?sequence=4&isAllowed=y.

[118] مجموعة البنك الدولي، 2017. التشخيص المنهجي القطري للعراق. http://documents1.worldbank.org/curated/en/542811487277729890/pdf/IRAQ-SCD-FINAL-cleared-02132017.pdf.

[119] مشروع المخلفات السامة للحرب، 2014، سياسة التلوث: السلطة، المساءلة، والمخلفات السامة للحرب. مشروع المخلفات السامة للحرب. https://ceobs.org/wp-content/uploads/2018/01/WEB_READY%E2%80%93TRW_Pollution_Politics_Report.pdf.

ويولد فرصًا لكسب العيش من خلال مشاريع النقد مقابل العمل ويعزز الإشراف البيئي الأفضل.

4.7.08 الناس والبيئة

بينما نجد أن أكثر من 85٪ من العراقيين يمكنهم الحصول على مياه الشرب الآمنة، تشير التقديرات إلى أن ما يصل إلى 70٪ من النفايات الصناعية في العراق يتم إلقاؤها مباشرة في المياه، مما يترك ثلاثة من كل خمسة أطفال عراقيين بدون مصدر موثوق وآمن لمياه الشرب[120]. وفي عام 2013 كان 77 في المائة فقط من سكان العراق يحصلون على مصادر مياه شرب محسنة في المناطق الريفية[121]. فمثلا عرب الأهوار، وهم فئة مجتمعية مهمشة تاريخيًا يبلغ قوامها حوالي 20 ألف شخص[122]، معرضون بشكل خاص لمخاطر صحية وبيئية جسيمة ناتجة عن المياه الجوفية المالحة أو الملوثة[123]. ويؤدي النمو السكاني، وسوء إدارة المياه، ومشاريع بناء السدود في أعالي نهري دجلة والفرات، وارتفاع مستويات تلوث المياه إلى تفاقم آثار تغير المناخ على ندرة المياه وأمنها.

وفي حين لا يزال النزاع يمثل السبب الرئيسي للنزوح في العراق – نزح 6 ملايين شخص داخليًا أثناء القتال ضد داعش وما زال حوالي 1.2 مليون في يعيشون في حالة نزوح مطولة – أدت الكوارث المرتبطة بالمناخ إلى نزوح قسري لما لا يقل عن 140 ألف شخص بين عامي 2010 و2020[124]. كما أن تغير المناخ له عميق الأثر على الظروف المعيشية للمجتمعات النازحة بغض النظر عن سبب النزوح، ويقلل من فرص العودة إلى ديارهم.

4.7.09 نحو اقتصاد أخضر

يعد العراق دولة ريعية، تعتمد بشكل كبير على الوقود الأحفوري كمصدر رئيسي للإيرادات والطاقة. وقد أدى هذا الاعتماد إلى إلحاق أضرار جسيمة بالبيئة والصحة العامة؛ ابتداء من تقليل إمدادات مياه الشرب إلى التلوث الناجم عن حرق الغاز الناتج عن استخراج النفط.

وعقب انضمامه إلى اتفاقية باريس، أخذ العراق في البحث عن طرق لتنويع مصادر الطاقة لديه للوفاء بالتزام مساهمته المحددة وطنياً المتمثلة في (خفض الانبعاثات بنسبة 14٪ بحلول عام 2035)[125]؛ ويشمل ذلك نية العراق تلبية 10٪ من احتياجاته من الطاقة من مصادر متجددة بحلول عام 2028. ويمكن أن يحدث هذا التحول تأثيراً اجتماعيا واقتصاديا إيجابيا، ويمكن أن يحول البلاد نحو اقتصاد أكثر مراعاة للبيئة.

4.7.10 الإدارة البيئية

منذ انعقاد مؤتمر ستوكهولم عام 1972 بشأن البيئة البشرية، قام العراق بوضع أكثر من 60 سياسة وقانونا بيئيا، وتم إدراج موضوع حماية البيئة ضمن الدستور العراقي لعام 2005. وبعد

---

[120] في عام 2018، تم نقل 118000 من سكان محافظة البصرة إلى المستشفى بسبب الأعراض الناجمة عن شرب المياه الملوثة . المصدر: هيومن رايتس ووتش "البصرة تعاني العطش: فشل العراق في إدارة أزمة المياه"، تموز 2019.

[121] الأمم المتحدة في العراق. "صحيفة حقائق المياه في العراق"، أذار 2013. https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Water-Factsheet.pdf

[122] في أعقاب حرب الخليج عام 1991، لجأ آلاف المتمردين الشيعة إلى الأهوار. فقام صدام حسين بجفيف الاهوار وكشف مخبأهم. المصدر: برنامج الأمم المتحدة للبيئة: "عرب الأهوار في العراق أكثر تفاؤلاً بعد وضع الأهوار ضمن التراث العالمي" تشرين الثاني 2016. https://www.unep.org/news-and-stories/story/iraqs-marsh-arabs-more-optimistic-after-world-heritage-status

[123] برنامج الأمم المتحدة للبيئة: "تقييم البؤر الساخنة بيئيا في العراق"، 2005. https://postconflict.unep.ch/publications/Iraq_ESA.pdf

[124] قاعدة بيانات النزوح الداخلي العالمية. https://www.internal-displacement.org/

[125] https://unfccc.int/NDCREG

ذلك تم إصدار القانون رقم 37 بشأن وزارة البيئة (2008) والقانون رقم 27 بشأن حماية البيئة وتحسينها لعام 2009.

حددت خطة التنمية الوطنية للعراق للأعوام 2018–2022 العديد من التحديات التي تواجه البيئة في العراق بما في ذلك؛ الافتقار إلى السياسات والتشريعات المناسبة التي توفر الإطار المؤسسي الذي يراعي هذه التحديات.

وإدراكًا للحاجة إلى بلورة استراتيجية بيئية متكاملة للعراق، أطلقت وزارة البيئة الاستراتيجية الوطنية للبيئة وخطة العمل في عام 2013، كما أطلقت أول تقرير عن حالة البيئة والتوقعات المستقبلية في عام 2014، واللذان يجري تحديثهما الآن. كذلك أعد العراق استراتيجية وخطة عمل وطنيتين للتنوع البيولوجي للأعوام (2015–2020) مصممتان بغية نشر المعرفة والوعي حول التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لموارد البلاد الطبيعية بحلول عام 2050، بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي.

ومنذ عام 2001 ، قام العراق بالانضمام إلى أو التوقيع أو المصادقة على 16 اتفاقية بيئية متعددة الأطراف تتعلق بتغير المناخ (اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بروتوكول كيوتو، اتفاقية باريس)، أو ما يتعلق بالتنوع البيولوجي (اتفاقية التنوع البيولوجي، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والسلامة البيولوجية، معاهدة رامسار للحفاظ على المناطق الرطبة والاستخدام المستدام لها، معاهدة التجارة العالمية لأصناف الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض واتفاقية المحافظة على الأنواع المهاجرة)، ومنها ما يتعلق بالمواد الكيميائية مثل اتفاقيات(بازل ، ستوكهولم ، روتردام، ميناماتا).

وقد صادقت الحكومة مؤخرًا على اتفاقية باريس، وهي تعكف على وضع خطة التكيف الوطنية بشأن تغير المناخ. ويعمل العراق أيضا على المراحل الأخيرة لتحديث مساهماته المحددة وطنيا ويعمل على تقديم طلب للحصول على قدر كبير من التمويل المتعلق بالمناخ من المجتمع الدولي.

التحليل القطري المشترك: النتائج الرئيسية

5.1 التماسك الاجتماعي

يحتاج العراق إلى بناء رأس المال البشري مع توفير الحماية الاجتماعية، وتعزيز الإدماج، وتقوية التماسك الاجتماعي.

على مستوى الاجراءات الاعدادية، هناك حاجة لإصلاح شبكة الأمان الاجتماعي / نظام الحماية الاجتماعية لتلبية احتياجات السكان المعرضين للخطر في العراق وتعزيز التنسيق عبر جميع أدوات الحماية الاجتماعية. ولضمان الاستخدام الفعال للموارد، من الضروري الابتعاد عن الإعانات والمزايا التراجعية. يجب أن يهدف الإصلاح إلى ضمان تغطية واسعة للفقراء والفئات الضعيفة الأكثر عرضة للتخلف عن الركب، وتزويدهم بدعم دخل منتظم ويمكن التنبؤ به، كأساس لأرضية حماية اجتماعية متينة.

ومن الأهمية أيضًا توسيع حزمة التأمين الاجتماعي الشامل لتشمل نسبة أكبر من القوة العاملة، ولا سيما عمال القطاع الخاص، بما في ذلك العاملين في الاقتصاد غير الرسمي. وهذا من شأنه أن يدمج بشكل أفضل أنظمة الضمان الاجتماعي للقطاعين الخاص والعام لتسهيل تنقل سوق العمل وإضفاء الطابع الرسمي عليه ولتعزيز الاستدامة المالية على المدى المتوسط لنظام الحماية الاجتماعية.

وهناك عنصر آخر في هذه العملية يتمثل في الحاجة إلى خلق مساحة للشباب والنساء والفئات المهمشة الأخرى من السكان، مثل المتضررين من جراء النزوح، الذين لا تُسمع أصواتهم في عمليات صنع القرار التي تؤثر على حياتهم. وهذا يشمل بناء السلام والتمكين الاقتصادي والفرص وفرص التطوع والحصول على الخدمات الأساسية الضرورية لسلامتهم وكرامتهم ونوعية حياتهم. من وجهة نظر الحماية، فإنه يشمل أيضًا الخدمات لأولئك الذين عانوا من الصدمات أثناء النزاع، والحماية من العنف على أساس الجنس، أو العرق، أو الدين، أو السن.

إن بناء رأس المال البشري يتطلب نهجًا شاملاً يركز على الناس ويعترف بالتنوع ويحتضنه والمساهمات والقدرات والإمكانات الفريدة التي يجلبها الجميع للتنمية الناجحة للأسرة والمجتمع والبلد. يمكن تحقيق الإصلاحات للتشريعات والسياسات والآليات ذات الصلة التي تضمن إمكانية تحقيق الحوكمة الشاملة من خلال تعزيز الشراكات بين الدولة والمجتمع المدني، وتهيئة بيئة مواتية للمجتمع المدني وبيئة تمكينية للمجتمع المدني ومجموعات المتطوعين للمساهمة في التماسك الاجتماعي، وتحسين التقيد بالالتزامات الدولية، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتلك المتعلقة بالأطفال في الصراع المسلح، فضلا عن الأطر الأخرى التي وقع عليها العراق، والموازنة الوطنية المستجيبة التي تدعم البرامج التي تستهدف أولئك الذين تخلفوا عن الركب.

5.2 الاقتصاد

إن الاعتماد المفرط على عائدات قطاع النفط يجعل العراق أكثر عرضة للصدمات. إن تنويع الاقتصاد الوطني وتشجيع استثمارات القطاع الخاص سيجعل العراق أكثر مرونة ويعزز فرص العمل في القطاعات الإنتاجية.

ويجب أيضا معالجة الأضرار الكبيرة للبنية التحتية التي تؤثر على الإنتاج الاقتصادي وفرص كسب العيش. وسيتطلب ذلك استثمارات كبيرة من خلال الميزانية الوطنية والمساهمات الخارجية، وسيتطلب أيضًا إعادة هيكلة الاقتصاد وفق مبادئ تنويع مصادر الدخل. وسيكون من الضروري إقامة شراكة مع القطاع الخاص، لا سيما في أنشطة إعادة الإعمار وخلق فرص العمل. وهذا يحتاج إلى أن يُستكمل بإصلاح القطاع العام، الذي يستحوذ على جزء كبير من الميزانية الوطنية.

كما أنه يجب توجيه المزيد من الاستثمار والدعم إلى القطاعات غير النفطية المتنامية التي تعزز الشراكات الإقليمية والدولية، مثل الزراعة، والسياحة، وتجارة الاستيراد، والتصدير. وفي هذا الصدد، يجب أن تحظى الأنشطة الموجهة نحو تحسين السياسات التجارية وانضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية بالأولوية.

كما أن تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وريادة الأعمال، وتشجيع الاستثمار سيحدث إمكانيات لتوفير فرص العمل والتنوع الاقتصادي والصناعي. ويحتاج تنويع الصناعات إلى وقت وإلى إطار تنمية صناعية واقتصادية أكثر شمولية واستدامة.

وفي الوقت ذاته، وبالنظر إلى معدلات البطالة الكبيرة التي يمكن أن تخلق بؤرًا ساخنة للاستياء والاضطراب، لا سيما في المناطق المحرومة من الخدمات في البلاد، فإن بذل المزيد من الجهود المتظافرة أمر حاسم لربط التعليم بالتوظيف وربط الاستثمارات بالفرص والقيود التي تتأثر بها الموارد الطبيعية الآخذة في التناقص. ويمكن أن يتم هذا على مستوى التعليم الرسمي، بوجود مناهج تعكس الاحتياجات الفنية للاقتصاد غير النفطي، بالإضافة إلى التدريب الفني والمهني الذي يوفر مهارات وفرصًا جديدة للشباب خارج المدرسة والنساء والباحثين الجدد عن فرص. ويعد تعزيز ودعم ريادة الأعمال أمرًا أساسيًا لعملية التعافي السريع في أجزاء كثيرة من البلاد.

5.3 الحوكمة

أدى سوء الإدارة إلى تقويض الثقة وجودة عملية تقديم الخدمات وتهميش المستفيدين منها. وتحتاج الحكومة إلى تنفيذ إصلاحات هيكلية شفافة ومتجاوبة وشاملة لمؤسسات الدولة والمؤسسات المدنية.

لقد قوض سوء الادارة الثقة والجودة في تقديم الخدمات. والاهم من ذلك، انه حرم بشكل متزايد المستفيدين مما يقدم من خدمات اي المواطنين. يجب تقوية الروابط القائمة بين الدولة والشعب والتي أضعفها النزاع وبنى الادارة الضعيفة. ينبغي على الدولة تنفيذ اصلاحات هيكلية شفافة ومستجيبة وشاملة للدولة والمؤسسات المدنية .

ولعل الدليل الأكثر إقناعًا على هذا التحدي هو حالة تقديم الخدمات الأساسية على الصعيد الوطني التي تأثرت على مر السنين بالصراعات، وتفاقم وضعها بسبب قلة الاستثمار في التنمية والتشريعات التي لم تعد ذات صلة أو داعمة في البيئة الحالية. لذلك فإنه يجب على الدولة إعادة بناء علاقتها مع المواطنين من خلال تحسين تقديم الخدمات لهم.

ويجب أن تكون نقطة البداية هي الخدمات الأساسية – أي ضمان حصول جميع المواطنين في الدولة على خدمات عالية الجودة باستمرار، وذلك بغض النظر عن انتمائهم أو وضعهم الاجتماعي والاقتصادي. وسيتطلب تحسين الخدمات الأساسية تطوير آليات جديدة ومحسّنة تفيد المستخدم النهائي لتلك الخدمات وتمنع الفساد. وبالإضافة إلى ذلك، تحتاج الحكومة إلى حل تحديات الوثائق الثبوتية المدنية التي يواجهها العديد من العراقيين يوميا، وخصوصا المتأثرون بالنزاع.

وبالمثل، فإن التركيز على الالتزامات الحالية للدولة، مثل الاتفاقيات الدولية والاستراتيجيات الوطنية، سيُظهر التزامًا سياسيًا برفاهية الشعب، خصوصا إذا كان بإمكان الحكومة الجديدة العمل مع المجتمع المدني للوفاء بتلك الالتزامات. ويمكن القيام بذلك عن طريق إنشاء منصات للحوار مع مجموعات المتطوعين ومنظمات المجتمع المدني لبناء الثقة والمشاركة والملكية لآليات الحوكمة.

أخيرًا، يجب أن تؤكد أي عملية لبناء الثقة على سيادة القانون، ومعالجة الفساد، والاعتراف بالجوانب الإيجابية للتنوع الثقافي كجزء من تعزيز التراث والهوية الوطنية للمجتمعات المسالمة. إن خلق ثقافة قائمة على الحقوق والمساواة بين الجنسين، مع احترام مكوناتها المختلفة كمساهمين متساويين في نجاح الجميع، سيكون ضروريًا لتحقيق النجاح المستمر لهذه العمليات.

5.4 البيئة

العراق شديد التأثر بتغير المناخ، ويحتاج إلى معالجة العديد من القضايا المتعلقة بمواجهة تغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة، بما في ذلك إدارة المخاطر والكوارث.

كما أن العراق غني بالموارد الطبيعية، لا سيما النفط، وهو عرضة للمخاطر البيئية، مثل التلوث والفيضانات والجفاف

والتلوث المرتبط بالنزاع. إن تأثير تغير المناخ يتم الإحساس به على نطاق واسع في العراق، حيث تؤدي درجات الحرارة المرتفعة إلى زيادة مستويات التبخر وفقدان استخدام المياه من قبل المزارعين وعموم المستهلكين. في حين أن بعض المخاطر تتطلب الاستعداد وتدابير التخفيف، تتطلب أخرى الإدارة والتدخل السياسي والتخطيط الاستباقي. وتؤثر قضايا مثل التلوث، على سبيل المثال، على الصحة والإنتاج الاقتصادي والقدرة على العيش في أمان. يمكن أن يكون تلوث الهواء والماء ناتجا عن الصناعة، والنزاع، فضلاً عن ضعف البنية التحتية، مما يؤدي إلى إدارة النفايات والمياه بشكل غير لائق.

ويجب أيضًا التخفيف من حدة النزاع المتعلق بالموارد الطبيعية. ويمكن أن تؤدي إزالة الذخائر غير المنفجرة وأوجه التلوث الأخرى المرتبطة بالنزاع إلى إحياء الأراضي المنتجة للزراعة والسماح بالعودة الآمنة إلى المناطق المحررة. وبالمثل، فإن التعاون العابر للحدود مع البلدان المجاورة فيما يتعلق بالموارد المشتركة، مثل المياه، سيكون ضروريًا لرفاهية العراق على المدى الطويل. ويمكن أيضا ان تلعب مشاركة القطاع الخاص لتعزيز تكنولوجيات غير ضارة بالبيئة دورا مهماً .

ان معالجة مسائل مثل الإدارة وحماية الموارد الطبيعية والتنوع الاحيائي والأراضي المنتجة لا يضمن الاستخدام المستدام لهذه الموارد فحسب، لكنة يساهم ايضاً في تعزيز الاستعداد والتصدي وإدارة مخاطر الكوارث. يعد التخطيط للتوسع الاستيطاني البشري المقاوم للمخاطر وفي الوقت ذاته تتم إدارة البيئة بشكل مستدام، امراً حيوياً للعراق. ويمكن ان يكون تدهور البيئة بسبب المستوطنات غير المخطط لها حافزاً لحدوث الفيضانات وإزالة الغابات وملوحة التربة وغيرها من الاثار السلبية على البيئة. ويمكن ان يتيح التثقيف المجتمعي وزيادة الوعي بالاقتران مع اطر تشريعية وسياساتية، نهجاً مستداماً يلبي احتياجات السكان دون الاضرار بالبيئة والموارد الطبيعية الضرورية لجودة الحياة على نحو لا مسوغ له .

5.5 الحلول الدائمة

يعالج هيكل تنسيق الحلول الدائمة النزوح من خلال نهج قائم على المنطقة، ويجمع بين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، وتحقيق الاستقرار، وبناء السلام، والتنمية. إن تحقيق حلول دائمة لجميع العائدين، الذين يقدر عددهم بـ 4 ملايين و900000 شخص تقريبًا اعتبارًا من 31 اذار 2022،[126] والحفاظ على بيئة حماية مواتية للاجئين وغيرهم من السكان المتضررين من النزوح أمر معقد، وسيتطلب وقتًا وموارد بشرية ومالية والتزامات طويلة الأجل من الحكومة العراقية والأطراف المانحة والجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية.

إن التحديات السائدة يمكن أن تحول دون إجاد الحلول. فعلى سبيل المثال، تفاقمت الفجوات في قطاع الإسكان (مثل الافتقار إلى حلول الإسكان الاجتماعي للفئات الفقيرة) بسبب الصراع وسنوات من النقص المنتظم في الموارد، مما دفع أعدادًا كبيرة من الناس للعيش في مستوطنات غير رسمية وذات حيازة غير مضمونة. إن معالجة الفقر الهيكلي في العراق لا تقل أهمية عن حل مستقبل النازحين، وستساهم العودة المستدامة وإعادة التوطين وآليات الاندماج المحلي أو النزوح في قدرة المجتمع بأسره على الصمود وقدرات البلد على الاستجابة للصدمات في المستقبل. إن قدرة الحكومة على إشراك اللاجئين في خطط الحماية الاجتماعية الوطنية، وإدماجهم على المدى الطويل، سيفضي بدرجة أكبر إلى تحقيق الازدهار العام في البلاد.

في عام 2020، بدأت الأطراف المعنية في التركيز على التخطيط المشترك، وتحديداً نحو الحلول الدائمة والبرمجة القائمة على المناطق، وشبكة الحلول الدائمة. واعتباراً من 31 اذار 2022، هناك ثماني (8) مجموعات تنسيق على مستوى المناطق في خمس (5) محافظات متضررة من النزاع. غير أن القضايا الحاسمة والأساسية المتعلقة بالأمن، والتماسك الاجتماعي، وإعادة التكامل، وفي نهاية المطاف المصالحة، هي التي تمثل تحديات أكبر. ومع ذلك فهي ضرورية لاستدامة عودة النازحين وقدرة السكان على الصمود.

ويتطلب نوع النزوح المعقد والمطول في العراق إتباع نهج جديد، ينتقل من تقديم الرعاية خلال الطوارئ إلى حل الأسباب الجذرية للنزوح وعواقبه، ولا سيما العودة المستدامة والحلول الدائمة. ويُعد الإطار الاستراتيجي والتشغيلي للحلول الدائمة المشتركة بين الوكالات في العراق إطارًا شاملاً وسريع الاستجابة، يوفر الدعم المستمر للنازحين قسراً والمجتمعات المتأثرة بالنزوح على نطاق أوسع.

كما يتطلب النجاح في هذا المجال الجمع بين الجهات الفاعلة الرئيسية في المجالات الإنسانية، والاستقرار، وبناء السلام، والتنمية، والعمل كواحد، والبناء على الميزة النسبية لبعضهم البعض وتقديم نتائج جماعية، بما يتماشى مع الخطة الوطنية لحل النزوح وإطار عمل التنمية في البلد.[127]

---

[126] المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، آذار 2022، مصفوفة تتبع النزوح. متاحة على الرابط: http://iraqdtm.iom.int/

[127] خطة التنمية الوطنية 2018-2022 ووثيقة الإطار العام للخطة الوطنية لإعادة الاعمار والتنمية 2018-2027 ورؤية العراق 2030 ووثيقة إقليم كردستان العراق 2020 رؤية للمستقبل، واستراتيجية

وقد تم تطوير خطط الحلول الدائمة المحلية من خلال المشاورات مع السلطات والمجتمعات المعنية، ويتم تنفيذها من خلال المشاريع القائمة على المنطقة لمعالجة العوائق التي تحول دون حل مشكلة النزوح. ويتم دعم الخطط من خلال نهج متكامل ومتعدد الأطراف المعنية لإعادة الإعمار وإعادة التأهيل والانتعاش، من خلال إعادة تأهيل البنية التحتية، ودعم الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، وتنمية القدرات المحلية (الوطنية) لتقديم خدمات فعالة. غير أنه لا تزال هناك حاجة لتوفير الموارد.

وتقوم الحكومة بدور رائد في حل مشكلة النزوح الداخلي في البلاد، وقد وافقت على دعم الإدماج المحلي وإعادة توطين أولئك الذين لا يستطيعون ولا يرغبون في العودة إلى مناطقهم الأصلية. وتقوم الأمم المتحدة خلال المرحلة الانتقالية من العمل الإنساني إلى التنمية في عام 2022، بدعم الحكومة في هذا التحول وذلك بالتركيز على نهج الترابط بين السلام والتنمية الإنسانية. ونظرًا لأنه من المتوقع أن يتحسن وضع القيود المالية للحكومة، فإنه يتم تشجيعها على تعزيز التمويل المشترك للبرامج المتعلقة بالحلول الدائمة ولبرنامج التنمية الذي تقوده الحكومة في نهاية المطاف.

ولغاية شهر حزيران 2022، لا يزال ما يقرب من مليون ومائتي ألف شخص نازحين في العراق بسبب الصراع ضد داعش، ويعيش غالبية النازحين المتبقين خارج المخيمات. وفي الوقت الذي يعيش معظم النازحين في أوضاع معيشية مستقرة نسبيًا، سواء كانوا يقيمون مع عائلات مضيفة أو قادرين على تحمل تكاليف إيجار السكن، إلا أن حوالي 8 في المائة منهم لا يزالون في ظروف معيشية محفوفة بالمخاطر، يشار إليها عمومًا باسم "الملاجئ الحرجة"، مثل المستوطنات غير الرسمية والمباني غير المكتملة أو المهجورة.

ويواجه النازحون المتبقون داخل المخيم وخارجه سلسلة من التحديات التي تمنعهم من العودة إلى ديارهم، أو الاندماج محليًا، أو الاستقرار في مناطق جديدة. وتُعتبر هذه التحديات معقدة ومتداخلة وغالبًا ما تكون مترابطة. كما أنها غالبًا ما تكون مبنية على أساس الجنس، وبالتالي فإنه يجب أن تكون حقوق النساء والفتيات في طليعة الحلول الدائمة.

ويمكن تصور العقبات التي تعترض عودة النازحين داخليًا في ثلاث فئات عريضة:

(1)الخدمات أو التحديات المادية، مثل الأضرار التي تلحق بالمساكن، ونقص فرص كسب العيش، ونقص الخدمات الأساسية، وغيرها من القضايا؛ (2) القضايا المتعلقة بالوثائق الثبوتية والتماسك الاجتماعي، والتوتر العرقي والديني، واحتياجات المصالحة؛ (3) القضايا المتعلقة بالتحديات الأمنية والسياسية التي تمنع العودة. وهناك حاجة إلى أطر تتماشى مع حقوق الإنسان ومعايير الحماية لحل هذه القضايا، ويمكن للفريق العامل المعني بإيجاد الحلول الدائمة، الذي شكلته الأمم المتحدة في العراق، أن يساعد في إنشاء مثل هذه الأطر.

التخفيف من الفقر في العراق 2018- 2022 بالإضافة الى برنامج عمل 2030 لأهداف التنمية المستدامة.